



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
التقييم المستقل للجنة الأمن الغذائي العالمي



mu231

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي

التقرير النهائي

14 أبريل/نيسان 2017

بيان المحتويات

ii	المحتويات
v	شكر وتقدير
vi	موجز
1	1- مقدمة
1	1-1 الغرض المتوخى والنطاق
2	2-1 النهج والمنهجية
5	3-1 القيود الطارئة
6	4-1 هيكل التقرير
6	2- الخلفية والسياق
6	1-2 وضع اللجنة قبل عام 2009
7	2-2 الزخم الدافع إلى الإصلاح
8	3-2 اللجنة بعد إصلاحها
11	4-2 الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030
14	5-2 المؤسسات العالمية والإقليمية
17	3- النتائج الرئيسية للتقييم
18	1-3 هل تحقق اللجنة بعد إصلاحها النتائج المرجوة منها؟
41	2-3 كيف تؤدي لجنة الأمن الغذائي العالمي عملها بعد إصلاحها؟
83	3-3 استنساخ النهج المتعدد أصحاب المصلحة
92	4- الاستنتاجات والتوصيات
92	1-4 الاستنتاجات
98	2-4 التوصيات
106	الملحق ألف: مذكرة مفاهيمية
107	مذكرة مفاهيمية
123	الملحق باء: نبذة عن أعضاء فريق التقييم
126	الملحق جيم: قائمة بالأشخاص الذين تمت استشارتهم
142	الملحق دال : الوثائق التي جرى الرجوع إليها
153	الملحق هاء: اقتراحات بشأن التحسين أدلى بها المستجوبون

قائمة الجداول والرسوم البيانية

2	الجدول 1: مسائل التقييم الرئيسية
4	الجدول 2: عدد الأشخاص الذين جرت استشارتهم

الجدول 3: عرض موجز لهياكل لجنة الأمن الغذائي العالمي وأدوار هذه الهياكل	11
الجدول 4: الاتجاهات القائمة في مجال انعدام الأمن الغذائي في الفترة من عام 1990 إلى عام 2016	12
الجدول 5: مشاركة المندوبين في الدورات العامة للجنة في الفترة من عام 2009 إلى عام 2016	24
الجدول 6: النواتج السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي المتحققة منذ الإصلاح المضطلع به في عام 2009	30
الجدول 7: الأطر الزمنية لنواتج التقارب بين السياسات والإطار الاستراتيجي العالمي	32
الجدول 8: الوثائق المقدمة بشأن استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية	38
الجدول 9: التُّهَج المتعلقة باستخدام وتطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية	38
الجدول 10: ملخص يبين مدى فعالية لجنة الأمن الغذائي العالمي في أداء أدوارها الستة	42
الجدول 11: عدد الأحداث الجانبية أثناء الفترة 2009-2016	43
الجدول 12: عدد اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية التابعة للمكتب، خلال الفترة من 2010/2011 إلى 2016/2017	47
الجدول 13: الحضور في اجتماعات المكتب-المجموعة الاستشارية لفترة السنتين 2016/2017 (حتى 7 فبراير/شباط 2017)	49
الجدول 14: تقديم التقارير من جانب أعضاء المجموعة الاستشارية والإبلاغ الطوعي من جانب المشاركين المخصصين	50
الجدول 15: تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان من الوكالات التي توجد مقارها في روما	53
الجدول 16: ملاك الموظفين بأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي (في مارس/آذار 2017)	56
الجدول 17: تخصيص الموظفين لمسارات العمل: فترة السنتين 2016/2017	57
الجدول 18: فريق الخبراء الرفيع المستوى: التقارير خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016	60
الجدول 19: عدد الوثائق المقدمة عن طريق التشاور الإلكتروني بشأن تحديد النطاق والمسودات الصفرية في إطار فريق الخبراء الرفيع المستوى	60
الجدول 20: عدد مندوبي آلية القطاع الخاص لدى الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2016	67
الجدول 21: مجموعات العمل المفتوحة العضوية خلال المدة من فترة السنتين 2012/2013 إلى فترة السنتين 2016/2017	70
الجدول 22: نظرة عامة على مسارات عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال المدة من فترة السنتين 2012/2013 إلى فترة السنتين 2016/2017	72
الجدول 23: المساهمات الواردة والمعلن عنها في الدورة العامة ومسارات العمل منذ عام 2010 (بما يعادل دولارات الولايات المتحدة)	74
الجدول 24: المساهمات الواردة والمعلن عنها إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى منذ عام 2010 (المعادل بدولارات الولايات المتحدة)	76
الجدول 25: عرض عام للنفقات للفترة 2010-2017 (المعادل بدولارات الولايات المتحدة)	76

الجدول 26: المساهمات الواردة والمعلنة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي منذ عام 2011	
(بما يعادل الدولار الأمريكي).....	77
الجدول 27: عرض عام للنفقات للفترة 2011-2016 (باليورو).....	78
الجدول 28: منصات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي جرت زيارتها.....	82
الجدول 29: تقييم الحالة الراهنة للجنة الأمن الغذائي العالمي مقارنة بعوامل النجاح الحاسمة	90
الرسم البياني 1: القضايا المحددة لإيلائها مزيداً من التركيز أو التغطية	19
الشكل 1: العناصر الدلالية لخطة استراتيجية/إطار استراتيجي	xxii

شكر وتقدير

يتقدم فريق التقييم بجزيل الشكر إلى الأشخاص العديدين الذين ساعدوه على امتداد فترة عمله والذين هم أكثر بكثير من أن نعددهم فردًا فردًا هنا. إلا أننا نود الإعراب عن امتناننا بوجه خاص لأصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي الذين خصصوا لنا الوقت لكي نستجوبهم والذين قدموا تعليقات قيّمة إلى المسودتين الأولى والثانية لتقرير التقييم. ونخص بالشكر منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدولة الفرنسية التي ساعدت في تنظيم البعثات القطرية، ولا سيما Mame Diene و Pierre Velge و Dominique Legros و Rosana Martin و Ricardo Rapallo و Erika Pinto و Tito Diaz و Erin Carey و مجيد يحيا و Pontian Muhwezi و Jasmine Magtibay و Barbara Ekwall و Gabriel Laizer على التنسيق وتوفير المساعدة اللوجستية إلى الفريق خلال البعثات، ونشكر أمانتي آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص على إعداد الاجتماعات مع أعضاء كل منهما في البلدان التي زرناها، ومكاتب التقييم التابعة إلى منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مشورتها السديدة، وأمانة اللجنة، لا سيما Daniela Mei و Sylvia Orebi، على توفير الدعم الإداري الضروري. ونوجه إلى جميع من ذكرنا أعلاه خالص شكرنا.

Angela Bester (مديرة التقييم)، نيابة عن فريق التقييم: Patricia Biermayr-Jenzano و Meena Fernandes و Ronald Gordon و Cherin Hoon.

معلومات أساسية والغاية من التقييم

الموجز 1- طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) تنفيذ تقييم مستقل لتحديد مدى تقدم اللجنة في تحقيق هدفها العام ونواتجها الرئيسية، منذ عملية إصلاحها في عام 2009. وقد شمل التقييم الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول 2009 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2016.

الموجز 2- أما هدف التقييم بحسب المذكرة المفهومية الواردة ضمن الملحق ألف، الذي أيده المكتب فيتمثل في:

- (أ) تقديم أدلة عما إذا كانت اللجنة، باعتبارها منتدى متعدد أصحاب المصلحة، تحقق فعلاً الرؤية المنصوص عليها في وثيقة الإصلاح، والنواتج المتوقعة منها؛
- (ب) وتقييم إلى أي مدى تؤدي اللجنة أدوارها المنصوص عليها في وثيقة الإصلاح، بفعالية وكفاءة، وفي هذه الحال، ما الأثر المترتب عليها؛
- (ج) واستعراض تدابير العمل، بما في ذلك برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، لمعرفة كيفية تأثير عمليات صنع القرارات والتخطيط في الفعالية؛
- (د) واقترح توصيات للمستقبل من أجل تمكين اللجنة من الاستجابة بفعالية للتحديات الناشئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وتدعيم مزاياها النسبية وتعزيز دورها القيادي في تحسين الأمن الغذائي والتغذية حول العالم؛
- (هـ) واستخلاص الدروس في ما يتعلق بتعاون أصحاب المصلحة المتعددين، إذ أن اللجنة تمثل نموذجاً يحتذى به في هذا الصدد.

المنهجية

الموجز 3- استعان التقييم بشكل رئيسي بجمع البيانات الوصفية، أي استجابات تقوم بمعظمها على أسئلة محددة مسبقاً مع مخبرين رئيسيين ومناقشات لمجموعات تركيز والملاحظات المسجلة لدى انعقاد الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة. وقد جرى استكمال البيانات بواسطة أدلة وثائقية مستقاة بالدرجة الأولى من وثائق اللجنة ووثائق الوكالات التي توجد مقارها في روما، وآلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشاور فريق التقييم مع 364 شخصاً في سياق هذا التقييم وقد استشير رأي 156 من هؤلاء في سياق بعثات قطرية في الأردن وأوغندا وبنما والسنغال وفرنسا والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية. وشمل التقييم الهياكل الرئيسية كافة للجنة. وقد أدت القيود المفروضة على الوقت والميزانية، من بين عوامل أخرى، إلى الحد من نطاق أصحاب المصلحة الذين كان بالوسع استجوابهم، مثل أصحاب المصلحة في المقرين الرئيسيين للأمم المتحدة في نيويورك وجنيف.

موجز بالنتائج الرئيسية للتقييم

تعزيز التنسيق

الموجز 4- اعتبرت اللجنة على المستوى العالمي جهازًا ذا صلة لمعالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية في العالم ولتناول الأولويات الهامة في هذا المجال. فهي قد عممت شأن التغذية وقامت بخطوات لتعزيز عملها في ذلك المجال، علمًا أن تلك المهمة حافلة بالتحديات جرّاء اكتظاظ المجال بالجهات الأخرى وتشبته. وشهدت الدورات العامة السنوية التي تشكل المنتدى الرئيسي للتنسيق العالمي، تزايدًا مطردًا في عدد المندوبين، ما يشير إلى تزايد الاهتمام بعمل اللجنة، على الرغم من التخوف من العدد المتزايد للاجتماعات الجانبية الذي يخطف الأضواء من الدورة العامة الرئيسية، ومن العدد المتدني نسبيًا لمندوبي الوزارات المسجلين. واتخذت اللجنة خطوات لتعزيز روابطها بالمبادرات الإقليمية، ولكنها لم تعزز دورها في تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي. وإن منتديات التنسيق الوطنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية عديدة على المستوى القطري، ولكن روابط اللجنة بتلك المنتديات ضعيفة في الوقت الراهن. ومن المتوقع أن يساهم الإطار الاستراتيجي العالمي في تعزيز التنسيق بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية، ولكن تشكيلته الحالية وقلة إدراك المستخدمين المحتملين لوجوده، تحدان من فعاليته.

تحسين التقارب بين السياسات

الموجز 5- أثمرت اللجنة ثلاثة منتجات رئيسية في مجال السياسات فضلاً عن 13 مجموعة من التوصيات الخاصة بالسياسات استرشدت بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء)، ومسارات العمل بشأن السياسات. وكانت تلك المنتجات وليدة عمليات التفاوض. وقد تفاوت فهم معنى التقارب بين السياسات لدى أصحاب المصلحة، كما اختلفت وجهات نظرهم حول كيف ينبغي للجنة أن تتناول التقارب بين السياسات. وأعرب بعض أصحاب المصلحة عن رغبتهم في أن تكون اللجنة واضحة بشأن ما تود تحقيقه من خلال منتجات السياسات المحددة أو من خلال مجموعة التوصيات، وكيفية استخدامها، قبل أن تباشر بعملية تطوير تلك المنتجات التي تتسم باستهلاكها للكثير من الموارد.

تعزيز تدابير الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي

الموجز 6- لم يكن دور اللجنة في توفير الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم واضحًا، ولم تتلق اللجنة أي طلبات في هذا الصدد من هذين المستويين. وأيدت اللجنة وضع خريطة بالتدابير الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية قد تساعد البلدان في تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج، ولكن لم يبلغ عن هذا العمل في جدول أعمال اللجنة أو في جدول أعمال برنامج العمل المتعدد السنوات.

الموجز 7- ووفّرت اللجنة منتدى لتقاسم التجارب والممارسات الجيدة المتعلقة بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية)، استُكمل بعملية لتقييم الخطوط التوجيهية وبتقرير الرصد الذي أعدته الآلية الدولية على نطاق المجتمع المدني (آلية المجتمع المدني)، كما أيدت توصيات بعقد فعاليات من هذا القبيل على المستويين الوطني والإقليمي.

الموجز 8- وأيدت الدورة العامة الأربعون للجنة مجموعة شاملة من التوصيات تناولت دور اللجنة في مجال الرصد. وأجرت تقييمًا دوريًا لفعالية اللجنة بواسطة "استقصاء الآراء" الأساسي. وهي لم ترصد المنتجات الرئيسية للجنة ونواتج مسارات العمل الرئيسية. أما التقدم في تنفيذ دورها في مجال الرصد فقد تعثر بسبب اختلاف الآراء بشأن الرصد الناجم عن الالتباس في استخدام التعبير بحد ذاته.

الموجز 9- ويعتبر التقرير عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم من المكونات المهمة في هيكل الرصد للجنة، بما أنه يرصد التقدم في خفض انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية حول العالم. أما التقرير بتصوره الجديد فسوف يركز على رصد المؤشرات التابعة لمقصد من مقاصد هدف التنمية المستدامة 2 (أي 2-1 و2-2).

الموجز 10- واستخدمت الخطوط التوجيهية الطوعية وطبقت على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، أما المبادرات المبلغ عنها في عملية التقييم فبينت مجموعة متنوعة من النهج بما في ذلك التوعية، وإنشاء منتديات متعددة أصحاب المصلحة، والتطبيقات العملية من خلال وضع خرائط بالنزاعات وبالأراضي، والنظم الجديدة لتسجيل الأراضي.

سير عمل اللجنة بعد إصلاحها

الموجز 11- يعرض الجدول أدناه نبذة عن أداء اللجنة لأدوارها الستة الرئيسية:

الدور 1: التنسيق على المستوى العالمي	عقدت اللجنة دورات عامة سنوية لتكون بمثابة منتدى للتنسيق حول مسائل الأمن الغذائي والتغذية. وتدل زيادة عدد المندوبين وغيرهم من المشاركين على أن حضور الدورات ينطوي على قيمة معينة.
الدور 2: التقارب بين السياسات	مارست اللجنة دورها في التقريب بين السياسات من خلال وضع وتأييد منتجات للتقارب بين السياسات وتوصيات في مجال السياسات. وتلقى المنتجات الرئيسية المتعلقة بالتقارب بين السياسات قبولاً (مثل الخطوط التوجيهية الطوعية) ولكن في الوقت الراهن لا يزال من المبكر جدًا تقييم أثرها.

الدور 3: تقدم الدعم والمشورة إلى البلدان	لم تقدم اللجنة الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم إذ لم يقيم أي بلد أو إقليم بطلب هذه المشورة منها. وهذا الدور غير واضح كما أن تفاصيل كيفية تقديم اللجنة لهذا الدعم والمشورة غير محددة.
الدور 4: التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي (الدور في المرحلة الثانية)	حاولت اللجنة بناء بعض الروابط مع هذين المستويين خلال الدورة العامة لكن الاتصال بهذين المستويين اقتصر على التزامات رئيس اللجنة في المؤتمرات الإقليمية للمنظمة وغيرها من أنشطة إقليمية. ولم تتوسع اللجنة في توضيح تفاصيل هذا الدور.
الدور 5: التشجيع على المساءلة ومشاركة أفضل الممارسات على المستويين العالمي (المرحلة الثانية)	وُفِّرت اللجنة منتديات لمشاركة أفضل الممارسات على المستوى العالمي، من خلال عقد اجتماعات خاصة في سياق الدورة العامة للجنة. ولكنها لم تتطور أطرًا بوسعها مساعدة البلدان والأقاليم في رصد التقدم على صعيد تحقيق أهدافها في مجال الأمن الغذائي والتغذية.
الدور 6: وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية (الدور في المرحلة الثانية)	تم وضع الإطار الاستراتيجي العالمي وتأييده من قبل الدورة العامة للجنة (2012). وإن مستوى إدراك الناس لوجود هذا الإطار متدن كما أن مدى استخدامه غير معروف. تقوم اللجنة حاليًا باستعراض الإطار بهدف تحسينه.

المكتب والمجموعة الاستشارية

الموجز 12- بدأ دور المكتب مقتصرًا بصورة عامة على مجرد تأييد ما تقوم مجموعات العمل المفتوحة العضوية بتطويره وبالموافقة عليه. وقد يكون ذلك بسبب مقاومة أعضاء المكاتب الآخرين (الذين قد يكونون أيضًا رؤساء لمجموعات العمل المفتوحة العضوية) إعادة فتح اتفاقيات كانت قد خضعت إلى عملية مطولة للتوافق بشأنها، بالإضافة إلى الفترة الزمنية القصيرة المتاحة للتغيير. واختلفت الآراء ضمن اللجنة بشأن التشكيلة المحبذة للمجموعة الاستشارية وتوزيع المقاعد، وقد طرحت على فريق التقييم اقتراحات متعددة، كثيرًا ما كانت متضاربة في ما بينها.

الوكالات التي توجد مقارها في روما

الموجز 13- تؤدي تلك الوكالات دورًا رئيسيًا ضمن اللجنة باعتبارها أعضاء في المجموعة الاستشارية للجنة وفي دورتها العامة، حيث تقدم خبرتها التقنية/المتعلقة بالسياسات إلى اللجنة، كما تقدم التمويل والموظفين إلى أمانة اللجنة، وفرصًا كي تنشر استنتاجات اللجنة وتوصياتها، وتدعم استخدام منتجات اللجنة على المستوى القطري، وتوفر المرافق والدعم لأسفار

رئيس اللجنة في البلدان والأقاليم. وتشكّل 38 في المائة من مساهمات الوكالات التي توجد مقارها في روما من موظفين منتدبين رفيعي المستوى، ولكن في بعض الحالات، حدثت تأخيرات مطولة في ملء تلك الشواغر، ما أثر في استقرار الأمانة.

الأمانة

الموجز 14- رأى أعضاء اللجنة بصورة عامة أن الأمانة فعالة في دعم العمل الموضوعي للجنة. إلا أن التقييم قد خلص إلى أن الهيكل الحالي وتخصيص العمل في اللجنة ليسا على أفضل حال، وأن دور رئيس اللجنة في ما يخص الأمانة غير واضح تمامًا. أما انعدام القدرة على توقع الموارد الصادرة عن الوكالات التي توجد مقارها في روما، فيهدد فعالية أمانة اللجنة. وتخضع قرارات اللجنة المتصلة بهذه العملية إلى الرصد من قبل أمانتها على شكل تقرير مرحلي سنوي للجنة يستخدم كوثيقة أساسية للمناقشات بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات، خلال الدورة العامة للجنة. ولكن لوحظ أن التتبع يطبق فقط على القرارات الصادرة عن آخر الدورات العامة المنعقدة.

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

الموجز 15- نشر فريق الخبراء الرفيع المستوى 10 تقارير بين العامين 2011 و2016، وقد أرشدت تلك التقارير توصيات اللجنة في مجال السياسات. وتستخدم تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى خارج إطار اللجنة على الصعيد العالمي، وقد استعانت بها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة كمرجع. وإن مهمة الترويج لتقارير فريق الخبراء مسندة بدرجة كبيرة إلى اللجنة التوجيهية، بدعم من أمانة فريق الخبراء، وقد أعرب أعضاء اللجنة التوجيهية عن قلقهم من قلة الموارد المتاحة للترويج لتقارير فريق الخبراء على نطاق واسع، ولا سيما على المستوى القطري.

آلية المجتمع المدني

الموجز 16- تعدّ آلية المجتمع المدني أكبر منتدى منظم للجهات الفاعلة في المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية لكي تجتمع وتتناول وتنسق آراءها بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية. وقد شاركت آلية المجتمع المدني في العمليات الرئيسية كافة للجنة. كما ساهمت في وظيفة الرصد للجنة من خلال تقريرها التجميعي بشأن تجارب المجتمع المدني في استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتنفيذها. وقد أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لمساهمة آلية المجتمع المدني في فعالية عمل اللجنة. ولكن بعض أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة انتقدوا طريقة عمل آلية المجتمع المدني. وأعرب بعضهم عن تخوفه من هيمنة الحركات الاجتماعية على اللجنة، ومن أن أصوات الأوساط/المنظمات الأخرى من منظمات دولية غير حكومية، غير مسموعة بالقدر الكافي. واعتبرت مجموعات معينة أن صوتها غير مسموع لدى اللجنة إذ لم تمنح فسحة للتعبير ضمن آلية المجتمع المدني. ومع أن تلك المنظمات قد انتقدت آلية المجتمع المدني، فهي تعتبر أنها لا تزال آلية قيمة جدًا لتحقيق نواتج اللجنة، وقد أعربت عن رغبتها في المساعدة على تحسينها.

آلية القطاع الخاص

الموجز 17- ارتفع معدل حضور القطاع الخاص للدورات العامة للجنة منذ عام 2010. وقد شارك القطاع في عمل اللجنة ما بين الدورات ودعا إلى عقد منتديات للشراكة. واستخلص موضوعان مترابطان من استجابات أعضاء القطاع الخاص في الآلية. فتعلق الموضوع الأول باعتبار أعضاء آلية القطاع الخاص أن قضاياهم لا تحظى بمستوى الاهتمام نفسه الممنوح للقضايا التي تطرحها آلية المجتمع المدني. أما الموضوع الثاني فتمثل في سعي آلية القطاع الخاص إلى تحقيق التعادل في عدد المقاعد مع آلية المجتمع المدني ضمن المجموعة الاستشارية للجنة، نظرًا إلى العدد المتزايد لمنظمات الأعضاء في آلية القطاع الخاص وتنوعها.

برنامج العمل المتعدد السنوات

الموجز 18- أحد المواضيع التي برزت بقوة من خلال الاستجابات هو أنّ جدول الأعمال المثقل للجنة يُؤثر سلبيًا في أدائها. فوجهت دعوة قوية إلى ترتيب أولويات أنشطة اللجنة بفعالية أكبر. وعلى وجه الخصوص، أثّرت ضرورة خفض عدد مسارات العمل، فإن برنامج العمل المتعدد السنوات الحالي الذي يمتد لسنتين له أفق زمني قصير جدًا يحول دون استخدامه كخطة استراتيجية أو كإطار عمل للجنة.

الميزانية

الموجز 19- ووجدت دراسة التقييم أن عملية وضع الميزانيات مفصولة عن عملية التخطيط لبرنامج العمل المتعدد السنوات، وأن هذا الأخير يعاني نقصًا مزمنًا في التمويل. ولم تكن للجنة أية استراتيجية لحشد الموارد، أما حشد الموارد فيختلف بحسب كل حالة. ولم يكن بالوسع توقع الموارد اللازمة لعمليات اللجنة، بما في ذلك مسارات العمل فضلًا عن الموارد لفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني، الأمر الذي يهدد فعالية اللجنة واستدامتها.

الاتصالات والتوعية

الموجز 20- أدت جهود الاتصال والتوعية إلى نتائج إيجابية وسلبية في آن معًا. فثمة إدراك لوجود اللجنة على المستوى العالمي إلا أن هذا الإدراك متدن على المستويات القطرية. وقد تبيّن أن الاتصال بين روما والعواصم الأخرى تكتنفه المشاكل وليست كل الأنشطة في استراتيجية الاتصال قابلة للتنفيذ بسبب نقص التمويل.

نموذج أصحاب المصلحة المتعددين

الموجز 21- اللجنة عبارة عن منتدى متعدد أصحاب المصلحة فريد من نوعه ضمن منظومة الأمم المتحدة. وهي تسعى إلى أن تشمل جميع الشرائح على الرغم من استمرار قيود كبرى مثل العائق اللغوي أو نقص خدمات الترجمة التحريرية والفورية التي تستثني أفرادًا عن غير قصد من النقاش بشأن السياسات وعمليات التفاوض. وحدد التقييم عوامل حاسمة لنجاح اللجنة لكي تؤدي دورها كمنتدى متعدد أصحاب المصلحة فعال وشامل لكافة الأطراف. ولدى تقييم اللجنة بناءً على تلك المعايير حدّدت مجالات عدة يمكن تحسينها لدى اللجنة. (الجدول 29).

الجدول 29: تقييم الوضع الراهن للجنة بناء على عوامل النجاح الحاسمة

الرؤية والاستراتيجية	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
رؤية خالية من الالتباس	تنطوي رؤية اللجنة على عناصر عدة وهي تحتاج إلى قراءات متعددة من أجل فهمها.
ينبغي للجهات خارج المنتدى وداخله أن تعي بوضوح ما تسعى اللجنة إلى تحقيقه	تتمتع اللجنة برؤية واضحة حول ما ترغب في تحقيقه، على الرغم من اختلاف الآراء بشأن أفضل سبيل للقيام بذلك. وإن ما تسعى اللجنة إلى تحقيقه ليس واضحًا للجهات الخارجية كما أنه ليس معروفًا جدًا لدى الجهات غير المرتبطة باللجنة بصورة وثيقة، وليس من المفهوم بالكامل كذلك كيف تتكامل جهودها و/أو جهود الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الأغذية والتغذية أو كيف تسخر جهود تلك الجهات الأخرى.
ينبغي للأهداف أن تكون محددة لا مبهمة	الهدف العام للجنة محدد بما فيه الكفاية. ولكن نواتجها الثلاثة واسعة جدًا وعالية المستوى وليس من السهل قياسها. ويمكن تحسين ذلك عبر اعتماد نواتج فورية ومرحلية.
اختيار قضايا تثير الاهتمام الواسع وكفيلة باستقطاب الناس إلى مائدة النقاش	تنتقي اللجنة قضايا سبق أن اجتذبت المشاركين في الدورات العامة نظرًا إلى صلتها بقضايا الأمن الغذائي والتغذية. وتستقطب الاجتماعات الجانبية العديد من الناس.
وجوب اختيار موضوع واحد ذي تأثير قوي بدلاً من مواضيع متعددة ضعيفة التأثير.	تحاول اللجنة التركيز على موضوع واحد أو أكثر ولكن هناك دائمًا ضغوطات من أجل تغطية المزيد من المواضيع أو المسائل.
وجوب التحلي بالمرونة استجابة للظروف المتغيرة.	ليست اللجنة متندى مرناً جدًا وهي بطيئة في الاستجابة للظروف المتغيرة. وتعدّ هذه المرونة المحدودة من السمات الملازمة للأجهزة الحكومية الدولية.
القيم	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
الاحترام والثقة المتبادلان بين جميع العناصر المكونة للمنتدى	ثمة احترام متبادل بين أطراف اللجنة، كما أن قواعد النقاش والتفاوض مطبقة. أما مستويات الثقة فمتدنية ضمن بعض الهياكل وكذلك الأمر في ما بين بعض هياكل اللجنة.

روح التعاون والتوافق	تسعى اللجنة جاهدة إلى التوافق في صنع قراراتها. ومن المسلم به أن هذا الوفاق يعتبر الطريقة المعتمدة للجنة في "ممارسة عملها". وينتقد البعض النهج التوافقي ويعتبر أنه يدفع باللجنة إلى التماس الحد الأدنى من القواسم المشتركة وبالتالي عدم اختيار مواضيع قد تكون مثيرة للجدل.
ينبغي للجميع العمل في الاتجاه نفسه على الرغم من اختلاف اهتماماتهم ووجهات نظرهم	يرغب معظم أعضاء منتدى اللجنة في أن يروا اللجنة تعمل بفعالية وتحقق أهدافها. وهناك الكثير من الاهتمامات ووجهات النظر المختلفة بشأن كيفية القيام بذلك.
شمول الهياكل المختلفة الموجودة ضمن المنتدى	تسعى اللجنة جاهدة لتشمل جميع الأطراف المعنية، ولكن ثمة تحديات تعترضها. فإن عدم توفر خدمات الترجمة التحريرية والفورية لكافة الوثائق والاجتماعات، وعدم قابلية توقع التمويل، يقوضان شمولية اللجنة.
تساوي أصوات جميع الأطراف	يشكل توزيع اللجنة لمقاعد المجموعة الاستشارية مصدر توتر إذ أن ثمة مشاركين يعتبرون أنهم لا يتمتعون بصوت مساو لغيرهم على مائدة الحوار. وتفسر المساواة في الصوت بطرق مختلفة - فبالنسبة إلى البعض هي تعني التعادل في عدد المقاعد فيما يعتبر البعض الآخر أن تخصيص المقاعد يجب أن يمنح الأفضلية للشرائح الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي.
حرية التعبير عن الآراء من دون خوف أو معوقات	يتمتع أعضاء اللجنة والمشاركون بحرية التعبير عن آرائهم في اجتماعات المنتدى. ولكن قد توجد ممارسات ضمن التجمعات المختلفة تعيق حرية التعبير عن الرأي، وفريق التقييم ليس مطلعاً على خفايا ما يجري في الاجتماعات الداخلية للأعضاء والمشاركين.
القدرات	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
القدرات القيادية للتأثير في خطة الأمم المتحدة	يبدو أن مسؤولية التأثير في خطة الأمم المتحدة تقع في يد رئيس اللجنة وحده. ولا يبدو أن هناك حساً بالمسؤولية الجماعية للتأثير في خطة الأمم المتحدة.
الأشخاص على كافة المستويات قادرون على مناصرة المنتدى	تتم مناصرة اللجنة على درجات متفاوتة من قبل هياكل وآليات مختلفة على مستويات مختلفة. وفي الوقت الراهن، تنشط آلية المجتمع المدني في مناصرة اللجنة على المستوى القطري. أما على المستوى العالمي، فيمكن ممارسة المزيد من الدعوة من قبل البلدان الأعضاء لا سيما في الأجهزة الرئاسية للوكالات التي توجد مقارها في روما وفي منظمات الأمم المتحدة. وتتمتع الوكالات التي توجد مقارها في روما بأفضل موقع لمناصرة اللجنة

على المستوى الإقليمي، أما من الناحية الجماعية فيمكن القيام بالمزيد على المستوى القطري لدعم البلدان في تكييف منتجات اللجنة مع واقعها كل منها لجعلها أكثر مغزى، ولدعم البلدان في استخدام تلك المنتجات.	
أمانة قديرة من أجل دعم المنتدى	تعترى النواقص هيكل أمانة اللجنة فتؤدي إلى عدم استخدام كامل القدرات عند المستويات الرفيعة. وتؤثر كل من التأخيرات في عمليات الانتداب من الوكالات التي توجد مقارها في روما، وعدم قابلية توقع التمويل في فعالية الأمانة.
ينبغي للأعضاء التحلي بالقدرة على القيام بعملهم في المنتدى وعلى المشاركة في مختلف هياكل المنتدى	القدرات موزعة بصورة غير متكافئة عبر مختلف أعضاء اللجنة، ولذا فإن أولئك الذين لهم قدرات أدنى وموارد أقل يحدّون من مشاركتهم في المنتدى.
النظم والإجراءات	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
الإجراءات ضرورية ويجب أن تتسم بالوضوح	تخضع اللجنة إلى اللائحة العامة للمنظمة التي تشمل النظام الداخلي الخاص باللجنة. وإن النظام الداخلي للجنة عام ولا يغطي التفاصيل الدقيقة، ولذا ثمة هامش لتأويل اللوائح بحسب غايات كل فرد. وإن الخطوط التوجيهية الإجرائية التي توجه عمل الأجهزة الفرعية والأجهزة المخصصة ومجموعات العمل المفتوحة العضوية وفرق المهام الفنية في الوقت الراهن، غير موثقة ولذا من الممكن أن تختلف باختلاف مسارات العمل.
المرونة في الإجراءات	باعتبار اللجنة جهازاً حكومياً دولياً تابعاً للأمم المتحدة فإن مرونتها محدودة على مستوى الإجراءات.
التمويل	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
ينبغي للتمويل أن يكون كافياً لتحقيق الأهداف	تمويل اللجنة غير كاف للغطى التامة لكافة أنشطتها الواردة في برنامج العمل المتعدد السنوات لكامل فترة السنتين، وهي تفتقر إلى نموذج للتمويل المستدام. وبوسع الشفافية أن تساعد المانحين في فهم التأثير الذي قد يتأتى عن مساهماتهم.

وجوب قابلية توقع التمويل	تمويل اللجنة غير قابل للتوقع، وهو يستند إلى تمويل من الجهات المانحة لصالح أنشطة مسارات العمل لديها، وللجنة وللفريق الخبراء الرفيع المستوى. وإن التأخيرات في انتداب موظفي الوكالات التي توجد مقارها في روما تؤثر في قدرة اللجنة على التنفيذ.
الاتصال	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
إيصال الرسائل من أجل توليد حوار ذي مغزى لا سيما حيثما تكون هناك الكثير من المعلومات التقنية	ينبغي للجنة أن تنظر إلى خارج نطاق الدورة العامة وأن تفصل استراتيجية للتوعية قابلة للتنفيذ تتضمن نقل معلومات سهلة الفهم كي تيسر وصول رسائلها إلى الأطراف الأوسع حاجة إليها (أي على المستوى القطري).

الاستنتاجات

الموجز 22- يعرض هذا القسم الاستنتاجات الرئيسية لفريق التقييم. وتوخياً للوضوح تم تنظيم تلك الاستنتاجات استناداً إلى الأسئلة الرئيسية للتقييم.

السؤال الرئيسي للتقييم 1-1 إلى أي مدى تمكنت اللجنة بعد إصلاحها من تعزيز التنسيق العالمي لمسائل الأمن الغذائي والتغذية؟

الموجز 23- **الاستنتاج 1:** قدمت اللجنة بعض المساهمات باتجاه تعزيز التنسيق العالمي بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية. وهي قد أرست آليات وإجراءات من أجل تنفيذ دورها التنسيقي على المستوى العالمي. وفيما أن اللجنة تناولت مسائل ذات صلة تقع ضمن ولايتها، فهي لم تبرز ميزتها التنافسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية ولم تستفد منها بالشكل الكافي، بسبب افتقارها إلى استراتيجية شاملة. ووثيقة الإصلاح هي الوثيقة التأسيسية للجنة بعد إصلاحها، ولكن لا يمكن استخدامها كاستراتيجية للعمل.

الموجز 24- وتعتبر اللجنة المنتدى الوحيد ضمن منظومة الأمم المتحدة الذي يضم طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المتنوعين على المستوى العالمي من أجل صياغة خطوط توجيهية ورفع توصيات في مجال السياسات، وهي تعتبر الجهات الفاعلة من غير الدول شركاء متساوين، إلا في ما يخص إصدار القرار النهائي. وهي تشرك المجتمع المدني والقطاع الخاص في كافة عملياتها الرئيسية وهي قادرة على الاستفادة من قاعدة أدلة تتيحها تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى. وهذا الأمر يجعل اللجنة فريدة من نوعها ضمن منظومة الأمم المتحدة، إلا أنها لا تزال غير معروفة على نطاق واسع خارج المقر الرئيسي في روما. ويعتبر الفرقاء الذين تربطهم صلات وثيقة باللجنة أن الأخيرة تتناول مسائل ذات صلة في مجال الأمن

الغذائي والتغذية ولكن بما أن اللجنة مجهولة بدرجة كبيرة على المستوى الوطني فهي قد لا تكون ذات صلة بالنسبة إلى "المستفيدين النهائيين" من عملها.

الموجز 25- وتناول عمل اللجنة حتى تاريخه مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وقد تم تناول العديد منها في أماكن أخرى. وفيما أن المواضيع ذات صلة وأهمية، فاللجنة ليست واضحة دائماً بشأن ما يشكل قيمتها المضافة لدى تناولها لقضايا معينة. فهي على سبيل المثال، لم تبلور رؤيتها واستراتيجيتها بالشكل الكافي للمساهمة في المساعي العالمية الخاصة بالتغذية. وكانت مساهمة اللجنة في التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني في أدائها إذ أنها لم تستوضح تبعات هكذا تنسيق.

السؤال الرئيسي للتقييم 1-2 إلى أي مدى تمكنت اللجنة بعد إصلاحها من تحسين التقارب بين السياسات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية؟

الموجز 26- الاستنتاج 2: ساهمت اللجنة في تحسين التقارب بين السياسات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية لدرجة أنها طورت منتجات للسياسات يمكن تطبيقها عبر الكثير من البلدان والأقاليم. وقد أشارت نتائج البحث في التقارب بين السياسات، إلى أنه من الضروري أيضاً تقييم التقارب بين السياسات باعتباره من النواتج التي تدل على استخدام منتجات التقارب بين السياسات وتطبيقها. وحققت اللجنة التقارب حول مسائل تتصل بسياسات معينة على المستوى العالمي ولكنها لم تترجمها بعد إلى استخدام وتطبيق واسع النطاق لمنتجاتها الخاصة بتقارب السياسات.

السؤال الرئيسي للتقييم 1-3: إلى أي مدى قامت اللجنة بعد إصلاحها بتعزيز التدابير الوطنية والإقليمية الخاصة بالأمن الغذائي؟

الموجز 27- الاستنتاج 3: ساهمت اللجنة في تدابير وطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية من خلال الدعم التقني والمشورة المقدمين من جانب المنظمة والشركاء الآخرين في التنمية والمجتمع المدني، إلى البلدان لاستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها. ولا يزال دور اللجنة في تقديم الدعم و/أو المشورة إلى البلدان والأقاليم غير واضح، كما أن الدعم الذي تلقتة البلدان من جانب المنظمة والجهات الأخرى لم يقدم من خلال اللجنة. ولدى اللجنة معلومات محدودة بشأن احتياجات البلدان، كما أنها لا تملك معلومات بشأن العديد من منظمات الأمن الغذائي والتغذية الموجودة على المستويين الوطني والإقليمي. وهذه المعلومات ضرورية لكي تتمكن اللجنة من تقديم المشورة والدعم على المستويين الوطني والإقليمي. وقدّمت اللجنة مساهمة متواضعة على صعيد تعزيز المساءلة من خلال النشاط المواضيعي من أجل "رصد" الخطوط التوجيهية الطوعية. وإن دور اللجنة المتعلق بمسألة "الرصد" غير واضح لها، وقد أحرز تقدم طفيف في رصد المنتجات الرئيسية وتوصيات السياسات الصادرة عن اللجنة.

السؤال الرئيسي للتقييم 1-2 إلى أي مدى تساهم الأدوار الستة وترتيبات العمل ونظم الإدارة والهياكل في تحقيق النتائج؟

الموجز 28- **الاستنتاج 4:** إن عمل اللجنة جار على قدم وساق وهي قد تمكنت من إنتاج عدد مرتفع من النواتج منذ إصلاحها في عام 2009. ولكن بوسعها أن تكون أكثر كفاءة وفعالية؛ وإن أدائها لأدوارها الستة غير متكافئ، وثمة ثغرات ومساائل ينبغي أن تعالجها لكي تكون كاملة الفعالية والكفاءة.

الموجز 29- وتمكنت اللجنة باعتبارها منتدى للتنسيق على المستوى العالمي، من استقطاب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة حول مائدة الحوار بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية. ولكن من المبكر جدًا الاستنتاج ما إذا كان الأمر قد أفضى إلى تعزيز العمل التعاوني بين أصحاب المصلحة على المستوى القطري. وتمكنت اللجنة من توليد منتجات خاصة بالتقارب بين السياسات وثمة أدلة على استخدام واحد من منتجاتها الرئيسية. أما الأدوار التي لم تكن اللجنة فعالة في تنفيذها فهي:

- تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم.
- والتنسيق على المستويين الوطني والإقليمي.
- والتشجيع على المساءلة ومشاركة أفضل الممارسات.

الموجز 30- وثمة انعدام في الوضوح والاتفاق بشأن كيفية مواصلة اللجنة أدائها لتلك الأدوار. وفي حالة تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم، يمكن للجنة في أفضل الأحوال أن تكتفي بتيسير الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم. وإن اللجنة جهاز حكومي دولي معني بالسياسات وليست جهازًا للتنفيذ. أما الوكالات التي توجد مقارها في روما وغيرها من الوكالات في منظومة الأمم المتحدة فهي في وضع أفضل منها لتقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم.

الموجز 31- وفي ما يخص دور اللجنة في تعزيز المساءلة ومشاركة أفضل الممارسات، فهي قد حققت بداية جيدة مع دعوتها إلى عقد فعاليات عالمية لمشاركة التجارب وأفضل الممارسات. ولكن كان هناك اختلاف في الآراء ضمن اللجنة بشأن دورها في الرصد والمسائل المحددة التي يجب أن ترصدها. وليس من المجدي ولا من المحبذ أن تحاول اللجنة القيام برصد معمق لتنفيذ العدد الكبير من التوصيات والمنتجات في مجال السياسات على المستوى القطري. ولعل عمليات التقييم والتقدير الدورية قد تكون أكثر ملاءمة.

الموجز 32- **الاستنتاج 5:** أدى المكتب والمجموعة الاستشارية ومجموعات العمل المفتوحة العضوية دورًا محوريًا في صياغة جدول أعمال اللجنة وفي مضمون عملها. أما الاعتراض بشأن عضوية المجموعة الاستشارية تويًا للتمثيل الملائم لكافة أصحاب المصلحة فيهدد بتقويض فعالية المجموعة الاستشارية. وتؤدي آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص دورًا هامًا في تيسير مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول في عمل اللجنة. وتسعى الآليتان إلى توفير "المساحة" المطلوبة لتيسير عرض آراء المنظمات المشاركة فيهما بشكل مجدي. وتشكل الاجتماعات المشتركة بين المكتب والمجموعة الاستشارية منتدى للتأثير

في قرارات المكتب، وفي نهاية المطاف، الدورة العامة. ولذا ليس من المفاجئ أن تكون هناك اعتراضات على التمثيل وتوزيع المقاعد في المجموعة الاستشارية.

الموجز 33- **الاستنتاج 6:** تخطى دور رئيس اللجنة نطاق رئاسة الدورة العامة واجتماعات المكتب، وصولاً به إلى ممارسة دور فاعل في الاتصال والتفاعل مع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك والمؤتمرات الإقليمية، ناهيك عن إلقاء خطابات في اجتماعات خارج اللجنة في روما وفي بلدان أخرى بحسب الطلب. وفي حين أن النظام الداخلي للجنة يلحظ قيام الرئيس بمهام غير رئاسة الاجتماعات، فإن تلك المهام الأخرى ليست مفصلة بعبارة صريحة في النظام الداخلي. كما أن دور الرئيس في ما يخص عمل أمانة اللجنة غير واضح.

الموجز 34- **الاستنتاج 7:** ينظر أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة بشكل عام إلى أمانة اللجنة على أنها تؤدي مهامها بصورة فعالة، ولا سيما من حيث تنظيم فعاليات واسعة النطاق كالدورة العامة السنوية للجنة. بيد أن عدم قابلية توقع المساهمات من الوكالات التي توجد مقارها في روما، والتي هي بنسبة كبيرة عينية ومن دون تعويضات للتأخير، يطرح خطراً كبيراً على استقرار الأمانة وفعاليتها. ولم يتم التخطيط لهيكل أمانة اللجنة بصورة تتناول أي من تفاصيلها منذ البداية، وهناك مشاكل تتعلق بتخصيص العمل والاستخدام الكفؤ والفعال للموظفين.

الموجز 35- **الاستنتاج 8:** أنتج فريق الخبراء الرفيع المستوى تقارير غطت طائفة من مسائل الأمن الغذائي والتغذية. وكان هناك اتفاق واسع بين أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة حول أهمية الفريق لجهة توفير الأدلة العلمية من أجل تنوير قرارات اللجنة، ولكن قدرات الفريق لم تستغل بالكامل. وأمام الفريق عدد من التحديات بما فيها عدم كفاية الموارد للترويج لعمله.

الموجز 36- **الاستنتاج 9:** لم ينجح برنامج العمل المتعدد السنوات، على الرغم من اتباعه عملية محكمة لتحديد أولويات اللجنة على امتداد فترة السنتين، في الحد من عدد الأولويات التي تمت الموافقة عليها أخيراً. وتتأثر فعالية اللجنة وكفاءتها سلباً بعدم قابلية توقع تمويلها والموارد المخصصة للأمانة المشتركة للجنة وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني.

الموجز 37- **الاستنتاج 10:** لم تكن اللجنة فعالة في أنشطتها المتعلقة بالاتصال والتوعية وهي غير معروفة بنسبة واسعة على المستوى القطري. وترتفع آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص للجنة وتمارسان التوعية للتعريف بمنتجاتها وقراراتها لدى أوساط كل منهما. وتوجد الثغرة على مستوى الاتصال بين الوفود في روما والوزارات على المستوى القطري وإلى أي مدى قامت الوكالات التي توجد مقارها في روما (أو لم تقم) بإدراج نواتج سياسات اللجنة في برامجها وفي العمل على المستوى القطري.

السؤال الرئيسي للتقييم 2-2 إلى أي مدى تساهم الاستراتيجيات والأدوات والمنتجات والتوصيات في تحقيق النواتج؟

الموجز 38- **الاستنتاج 11:** في نهاية المطاف لا تتحكم اللجنة كثيرًا بمدى استخدام منتجاتها وتوصياتها في مجال السياسات وتطبيقها، ولو أنها تستطيع العمل استباقياً للتأثير في استخدامها وتطبيقها. وإن الاستخدام والتطبيق الفعالين لمنتجات اللجنة وتوصياتها في مجال السياسات يستوجبان دعم البلدان باستراتيجيات وأدوات فضلاً عن إرشادات عملية لتكييف منتجات اللجنة مع السياق القطري. إلا أن تطوير تلك المنتجات والتوصيات ونشرها يقعان خارج نطاق ولاية اللجنة، ويعود للوكالات التي توجد مقارها في روما وغيرها من الشركاء في التنمية، فضلاً عن آلية القطاع الخاص وآلية المجتمع المدني، تطوير استراتيجيات وأدوات لاستخدام منتجات وتوصيات اللجنة في مجال السياسات وتطبيقها. وتشكل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) مثلاً جيّداً عن الاستراتيجيات والأدوات التي وضعت للمساعدة في استخدام منتج متعلق بالسياسات وتطبيقه. ولكن لم تكن هي الحال مع المنتجات والتوصيات الأخرى.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-2 إلى أي مدى تساهم منتديات أصحاب المصلحة والتفاعلات والهيكل في تحقيق النتائج؟

الموجز 39- **الاستنتاج 12:** في حين أن للجنة روابط مع منتديات على المستوى العالمي، فليست لها روابط مع المنتديات الإقليمية والوطنية. وحتى على المستوى العالمي تشير الأدلة إلى أن اللجنة تركز جهودها على "وكالات روما" وهي ليست على ارتباط كاف مع هيئات عالمية أخرى. ويمكن لهذا الواقع أن يتغير بفضل الاهتمام الذي أعرب عنه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. لم ترس اللجنة روابط قوية كما لم تسخر منتديات أصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي. وقد وجد التقييم عدة منتديات عبر أقاليم مختلفة وضمن البلدان التي تمت زيارتها، ليست لها تفاعلات تذكر مع اللجنة.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-1 إلى أي مدى يستقطب منتدى أصحاب المصلحة المتعددين أصواتاً متنوعة في صنع القرارات الخاصة بالسياسات؟

الموجز 40- **الاستنتاج 13:** استقطبت اللجنة بعد إصلاحها طائفة أكثر تنوعاً من الجهات مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الإصلاح ولا سيما من خلال آلياتها الخاصتين بالمجتمع المدني والقطاع الخاص. وثمة تحديات في ضمان الشمولية الفعلية للجنة. فإن عدم كفاية خدمات الترجمة التحريرية والفورية لا سيما في ما يخص عمليات التفاوض والوثائق الهامة، والقدرات غير المتساوية لأعضاء اللجنة والمشاركين، تؤثر كلها سلباً في مشاركتهم في عمليات اللجنة. ولا تزال آلية القطاع الخاص وآلية المجتمع المدني في طور النمو كآليتين شموليتين بما أن التنوع الكامل للأصوات ضمن هاتين الآليتين لم يظهر

جليًا دائمًا في مناقشات المجموعة الاستشارية. وقد جاهرت المنظمة العالمية للمزارعين بأن المنظمات الأعضاء لديها لا تشعر بأنها ممثلة من قبل أية من الآليتين ودعت إلى "... مساحة مستقلة يجدون فيها لأصواتهم آذانًا صاغية..."¹

السؤال الرئيسي للتقييم 3-2: إلى أي مدى تم إدراج مسألتى المساواة بين الجنسين والشباب فضلًا عن مصالح الشعوب الأصلية والشرائح السكانية المهمشة، في جدول الأعمال؟²

الموجز 41- **الاستنتاج 14:** قامت اللجنة بإدراج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة عملها، كما أن مشاركة الشباب تلقى الاهتمام أكثر من الماضي. وأدرجت اللجنة مصالح الشعوب الأصلية في عملها إلا أن مسائل الشعوب الأصلية تناصرها في المقام الأول آلية المجتمع المدني وليس اللجنة ككل.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-3: ما هي الافتراضات والعوامل والظروف الضرورية لحسن سير المنتدى؟

الموجز 42- **الاستنتاج 15:** اللجنة قادرة على أن تكون نموذجًا صالحًا للتعاون والشراكة المطلوبين لتحقيق المقاصد المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولكنها لا تزال تفتقر إلى بعض العوامل أو الظروف المطلوبة لكي تعمل بفعالية كمنتدى متعدد أصحاب المصلحة.

الموجز 43- وإن المبادرات الناجحة القائمة على أصحاب المصلحة المتعددين تتسم بأهداف واضحة وبمسألة واحدة تستقطب أصحاب المصلحة إلى مائدة الحوار من أجل محاولة حلها. أما اللجنة فتتناول طيفًا واسعًا من مسائل الغذاء والأمن وهي لا تركز على موضوع محدد يمكن لأصحاب المصلحة الاجتماع حوله. وقلمًا كان "الحق في غذاء كاف"، أحد العوامل الدافعة للإصلاح، محط تركيز مباشر لأنشطة اللجنة إلا في حالة استعراض اللجنة للسنوات العشر الماضية الذي عقد في عام 2014 واجتماع آلية المجتمع المدني في النرويج عام 2016.

الموجز 44- وتستوجب المنتديات متعددة أصحاب المصلحة موارد قابلة للتوقع وملائمة أساسيًا مستقرًا لدعمها. وهذان الشرطان غير متوفرين في اللجنة، لذا فإن استدامتها معرضة للخطر. وتجيد المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة الفعالة إيصال رؤيتها للآخرين وتبسيط الجوانب الفنية لعملها. وهذا الأمر غير متوفر في اللجنة.

الموجز 45- ويجب أن يسود الاحترام والثقة المتبادلين بين أصحاب المصلحة. وهذا الأمر لا يزال في طور النمو داخل اللجنة. ولا يعمل الناس معًا لأن أحدهم يثق بالآخر - وإنما ينمون الثقة من خلال العمل معًا. وينبغي لأصحاب المصلحة أن يشعروا بأن أصواتهم متساوية الأهمية وأن مساهماتهم المختلفة القيمة نفسها لدى اللجنة. وفي هذا المجال تواجه اللجنة وآلياتها عددًا من التحديات. فثمة مجموعات تشعر بأنها مستبعدة وبأن مساهماتها لا تنال المستوى نفسه من التقدير.

¹ رسالة من المنظمة العالمية للمزارعين إلى فريق التقييم، أبريل/نيسان 2017.

² منحت تلك المجموعات الأولوية في التقييم، على أساس المسائل التي طرحت خلال مرحلة الانطلاق.

التوصيات

الموجز 46- يقدم التقييم عددًا من التوصيات ويشير إلى أن اللجنة تتناول حاليًا بعضًا من المسائل المطروحة في هذا التقييم. ومنح التقييم أولوية للتوصيات ولكنه يشير للجنة أن كافة التوصيات ضرورية لتحسين صلة اللجنة وفعاليتها وكفاءتها.

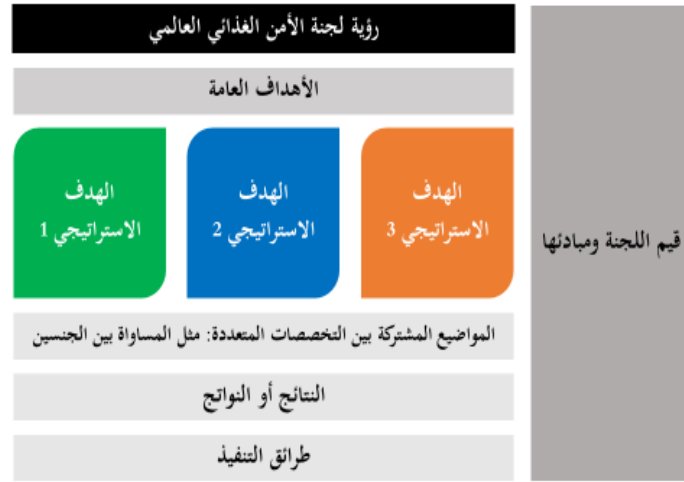
الموجز 47- **التوصية 1** [راجع: الاستنتاجين 1 و2]: ينبغي للجنة أن تصدر توجيهاتها للمكتب كي يرأس عملية وضع خطة استراتيجية/إطار استراتيجي لإرشاد عمل اللجنة على المدى المتوسط إلى البعيد، باستخدام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) كإطار مرجعي، وعبر الاسترشاد، من بين أمور أخرى، بالوثيقة حول الإطار الاستراتيجي والمسائل الحرجة والناشئة التي صدرت عن فريق الخبراء الرفيع المستوى. وإذ يقود المكتب العملية، يجب أن تكون الأخيرة شاملة وتستند إلى أفكار أعضاء اللجنة والمشاركين كافة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي تكليف مجموعة العمل المفتوحة العضوية مدعومة من فريق مهام فني، بصياغة الخطة/إطار العمل.

الموجز 48- ولا يرغب فريق التقييم بفرض نظام التخطيط المحدد الذي ينبغي للجنة اعتماده بما أن على كل منظمة أن ترتأي النهج الأكثر ملاءمة لولايتها. تبنت منظومة الأمم المتحدة نهجًا قائمًا على النتائج في ما يخص التخطيط، ومن المحبذ أن تدرج اللجنة مبادئ النهج القائم على النتائج في إطارها. وسيكون من المفيد النظر في النهج التي اعتمدتها الوكالات التي توجد مقارها في روما. وللمنظمة إطار استراتيجي مدته 10 سنوات، ومن ضمنه خطة متوسطة الأجل مدتها 4 سنوات وبرنامج للعمل والميزانية لسنتين من الزمن. وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية إطار استراتيجي مدته 10 سنوات مع خطط متوسطة الأجل مدتها 3 سنوات، فيما لبرنامج الأغذية العالمي خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات.

الموجز 49- ويجب ألا يقل الأفق الزمني للتخطيط لدى اللجنة عن الست سنوات ويجب أن يغطي ثلاث فترات مالية وأن يخضع للمراجعة والتحديث بحسب المقتضى. ولا تحل الخطط/الأطر الاستراتيجية محل برنامج العمل المتعدد السنوات - وإنما تحدد الاتجاه الذي ينبغي صياغة برنامج العمل المتعدد السنوات من ضمنه. ويمثل برنامج العمل المتعدد السنوات برنامج الأنشطة الذي تنوي اللجنة تنفيذه خلال مدة برنامج العمل المتعدد السنوات.

الموجز 50- وينبغي للخطة الاستراتيجية أو للإطار الاستراتيجي تحديد رؤية اللجنة وهدفها العام (أهدافها العامة) فضلًا عن عدد صغير من الغايات الاستراتيجية لتوجيهها نحو تحقيق الهدف (الأهداف) أو المساهمة فيها. وفي حين لا توجد قاعدة محددة لعدد الأهداف الاستراتيجية، من المحبذ ألا يكون هناك أكثر من خمسة أهداف مفصلة بوضوح ونتائج أو نواتج ينبغي تحقيقها. ومن المهم أن تتناول اللجنة المسارات اللازمة لتحقيق النواتج أو النتائج المنشودة، وفي هذه الحالة يمكن للمنطق الدلالي للبرنامج الذي وضع خلال التقييم أن يستخدم كمرشد. وإن صياغة الأطر/الخطط الاستراتيجية تتيح كذلك الفرصة أمام اللجنة لكي توضح الأدوار الستة التي وردت في وثيقة الإصلاح وطرائق تنفيذ تلك الأدوار. ويبين الشكل 1 بصورة مبسطة العناصر الدلالية لخطة استراتيجية/إطار استراتيجي.

الشكل 1: العناصر الدلالية لخطة الاستراتيجية/إطار استراتيجي



الموجز 51- كجزء من عملية وضع خطة استراتيجية/إطار استراتيجي، ينبغي للجنة أن تستند إلى وثيقة ستصدر قريباً عن فريق الخبراء الرفيع المستوى بعنوان "المسائل الحرجة والناشئة" والمعلومات حول ما تقوم به الجهات الفاعلة العالمية الأخرى في مجال الأمن الغذائي والتغذية، لتمكين اللجنة من توضيح موضوع تخصصها، والمجالات التي يمكنها أن تضيف قيمة فيها. وينبغي للخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي الاسترشاد بواقع الحال "على الأرض": وعلى اللجنة أن تحصل على معلومات بشأن الأولويات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية فضلاً عن معلومات حول التحديات الوطنية الحالية والمزمع إقامتها. وتتمتع المجموعة الاستشارية والوكالات التي توجد مقارها في روما ومنظمة الصحة العالمية بوضع ملائم لتوفير معلومات عن الأولويات والتحديات الوطنية.

الموجز 52- **التوصية 2 [راجع: الاستنتاج 9]:** يتوجب تنقيح هيكل برنامج العمل المتعدد السنوات وعمليته. وينبغي لبرنامج العمل المتعدد السنوات أن يسترشد بالإطار الاستراتيجي وأن يتسق معه، ويجب أن يكون هناك رابط واضح بين أنشطة البرنامج والنتائج أو النواتج في الإطار الاستراتيجي. وتندرس اللجنة خياراً يتمثل في برنامج العمل المتعدد السنوات مدته 4 أعوام. ولكن نظراً إلى الصعوبة التي تواجهها اللجنة لجهة ضمان ميزانية ثابتة لفترة سنتين، فإن تمديد البرنامج إلى فترة 4 سنوات سيعني ببساطة خطة تضم الكثير من الأنشطة غير الممولة. أما الحاجة إلى منظور متوسط الأجل فتقوم على اعتماد خطة استراتيجية/إطار استراتيجي تغطي ثلاث فترات مالية.

الموجز 53- وعلى برنامج العمل المتعدد السنوات أن يكون مرتبطاً بعملية صياغة الميزانية من أجل خفض مواطن العجز المزمعة في التمويل التي يواجهها البرنامج. وفيما تسعى اللجنة إلى ضمان التمويل المستدام، عليها أيضاً أن ترتب أولويات عملها وأن تبسّط مسارات العمل وأن ترفع التركيز عن مسارات عمل أخرى بحسب مقتضى الحال. وعلى اللجنة أن تحدد التوازن الدقيق بين جودة مسارات العمل وكميتها وأن تتفادى استنزاف جهودها. وينبغي لأي برنامج عمل متعدد السنوات يرفع إلى الدورة العامة للجنة أن يحتوي على ميزانية مخصصة مع تخصيصات محددة لمسارات العمل ذات الأولوية. ويجب الإدراك أن مسارات العمل الأخرى لا يجب أن تستهل إلى أن يصبح التمويل من خارج الميزانية متوافراً.

الموجز 54- **التوصية 3** [راجع: الاستنتاج 9]: إنّ القدرة على تنفيذ الأنشطة في برنامج العمل المتعدد السنوات رهن الميزانية المستدامة للجنة. وينبغي للمكتب أن يتخذ التدابير التالية لضمان التمويل المستدام للجنة:

- (1) يجب أن يضع استراتيجية لحشد الموارد باعتبار ذلك مسألة ملحة. وينبغي لاستراتيجية حشد الموارد أن تستند إلى رسالة واضحة ومبسطة عن اللجنة كفيلة باجتذاب شركاء التمويل المحتملين. وينبغي لاستراتيجية حشد الموارد أن تخص الدورة العامة للجنة ومسارات العمل وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني.
- (2) وعلى مصادر التمويل أن تكون متنوعة. ويجب النظر في استقطاب المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص شرط ألا يكون هناك تضارب في المصالح. ويجب توسيع قاعدة الجهات المانحة من المصادر العامة، مع توجيه نداءات إلى الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تبادر إلى تمويلها منذ إصلاحها.
- (3) وعلى الوكالات التي توجد مقرها في روما أن تضيف طابعاً رسمياً على مساهماتها من خلال مذكرة تفاهم، ويمكن التفاوض معها من أجل زيادة مساهماتها السنوية. وليس ممكناً توقع حجم الزيادة إذ أن ذلك سيكون رهن عدد مسارات العمل في برنامج العمل المتعدد السنوات المعين.
- (4) ويجب أن تكون هناك شفافية أكبر في عملية وضع الميزانية بحيث يظهر كيف تم التوصل إلى قرارات تخصيص الميزانية. أما الشفافية في الإنفاق فلا تقل أهمية عنها. ويجب إخضاع المصاريف الفعلية إلى التدقيق المحاسبي إذ أن ذلك لا يطبق حالياً باستثناء ما يخص فريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني.
- (5) ويجب إيلاء الاهتمام لاستحداث منصب في الأمانة متخصص في حشد الموارد وتحليل الميزانية والإبلاغ عن الإنفاق.

الموجز 55- **التوصية 4** [راجع: الاستنتاج 5]: على المكتب أن يراجع تشكيلة المجموعة الاستشارية وإجراءاتها ليضمن قدرتها على أداء مهامها بفعالية. وينبغي الطلب من أعضاء المجموعة الاستشارية الذين تغيّبوا عن حضور ثلاثة اجتماعات متعاقبة في الفترة المالية الحالية أن يبرروا سبب عدم حضورهم وأن يعربوا عن اهتمامهم بالمضي قدماً. ويمكن منح أولئك الأعضاء خيار المقعد المخصص بحيث يستطيعون الحضور فقط حين تكون هناك بنود محددة ذات صلة بهم أو تهمهم. ومن الخيارات الأخرى المطروحة إتاحة مرافق للاتصال الهاتفي يستفيد منها الأعضاء الذين لا يوجد مركز عملهم في روما.

الموجز 56- وعلى المكتب أن يقيّم الطلبات على مقاعد في المجموعة الاستشارية مستعيناً بنهج العناية الواجبة. ولا ينظر في الطلبات إلا في حال كانت مرفقة باقتراح مفصل ينطوي على النقاط التالية ولا يقتصر عليها:

- إثبات كيف سيساهم المشارك في تحقيق أهداف اللجنة، والقيمة المضافة التي سيقدمها المشارك.
- وإثبات المساهمات المقدمة حتى تاريخه في إجراءات اللجنة والهيكل الأخرى.
- وقرارات من المنظمات الأعضاء التي سوف تمثل، مع أرقام مدقق بها أو معول عليها بشأن العضوية.
- وتدابير الحوكمة - تشكيلة هيكل صنع القرارات أو الهيكل التوجيهية؛
- وكيفية تمويل المشاركة في المجموعة الاستشارية.
- وتصريح عن تضارب المصالح.
- والمشاركة في أجهزة أخرى حكومية دولية.

الموجز 57- وفي ما يخص الطلبات الحالية على آليات جديدة أو مقاعد إضافية، فإن القرار بيد المكتب. وتُطلب من فريق التقييم الإدلاء برأيه بشأن تلك الطلبات وبشأن التوزيع الحالي للمقاعد. أما آراء الفريق فهي كالتالي:

- (1) طلبت آلية القطاع الخاص عددًا متساويًا من المقاعد مع آلية المجتمع المدني، بمعنى أنه مهما بلغ عدد المقاعد المخصص لهذه الأخيرة فعلى آلية القطاع الخاص أن تنال العدد نفسه من المقاعد. ويرأي فريق التقييم، فإن المساواة في الصوت لا تعني بالضرورة المساواة في عدد المقاعد. خصصت أربعة مقاعد لآلية المجتمع المدني من أجل منح الأولوية للأصوات التي عانت التهميش على الدوام في السابق. أما منح التعادل في توزيع المقاعد فيفيد فقط في تعزيز عدم التناسق في القوة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن سياق المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة، لذا فإن هذا يقوض مبادئ الإصلاح. بيد أن هناك مؤسسات تجارية صغيرة تعمل في مجال إنتاج الأغذية وقد استدعيت للمشاركة، وبناء عليه يجب النظر في منح مقعد إضافي لآلية القطاع الخاص.
- (2) وطلبت المنظمة العالمية للمزارعين إنشاء آلية للمزارعين، على أساس أن المزارعين غير ممثلين بالشكل الكافي من قبل آلية المجتمع المدني، مؤكدة أنها تمثل الحركات الاجتماعية لا المزارعين، وأن آلية القطاع الخاص تمثل الأعمال الزراعية التجارية لا المزارعين. ولم يقتنع التقييم بهذه الحجة نظرًا إلى وجود مزارعين في كل من الآيتين. وأشار الفريق إلى أن المنظمة العالمية للمزارعين والمنظمات الأعضاء فيها تشدد بقوة على هذه المسألة، وأنه يتوجب دعوتها لرفع اقتراح مفصل إلى المكتب يتناول البنود المذكورة في الموجز 56.
- (3) ويجب إيلاء الاهتمام إلى تخصيص مقعد لمنظمة الصحة العالمية في المجموعة الاستشارية بما أنها قد برهنت عن التزامها باللجنة وعن مساهمتها فيها.
- (4) وينبغي الطلب من آلية المجتمع المدني تقديم اقتراح شامل لتبرير الحاجة إلى مساحة إضافية. وتخصيص مقعد إضافي يكون مشروطًا بإثبات أن آلية المجتمع المدني قد عاجلت تنظيمها الداخلي ولا سيما كيفية تحسين الاتصال بالأقاليم الفرعية وتحسين مشاركة هذه الأخيرة.

الموجز 58- **التوصية 5 [راجع: الاستنتاج 1]:** تعتبر الدورة العامة ذروة العمل المنجز على مدار العام، وعلى المكتب أن يضمن بأن تكون الدورة العامة منتدى ناشطاً يتم فيه التحوار بشأن القضايا الراهنة الرئيسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ولا يجب اعتبار كثرة الاجتماعات الجانبية بمثابة تهديد للدورة العامة الرئيسية بل كفرصة لإبراز مكانة اللجنة لدى جمهور يتخطى المشاركين في الدورة العامة. وينبغي للاجتماعات الجانبية أن تستخدم هي أيضاً للتحوار بشأن المسائل العسيرة أو المثيرة للجدل والتي لم تبلغ جدول الأعمال الرئيسي للدورة العامة للجنة.

الموجز 59- وعلى المكتب أن يعيد النظر في الممارسة المتبعة أخيراً والتي تقضي بعقد مفاوضات قبل فترة طويلة من أسبوع انعقاد الدورة العامة. وتضاهي عملية التفاوض من حيث الأهمية توصيات السياسات التي تعتمد في نهاية المطاف، ومن الضروري أن تكون العملية شاملة قدر الإمكان. وفي حين أن تلك العمليات تستغرق وقتاً طويلاً، فإن الشمولية قد تكون أكثر كفاءة على المدى البعيد، مقارنةً بتهج الكفاءة قصيرة الأجل التي تستثني عن غير عمد الأشخاص غير القادرين على السفر إلى روما لعدة مرات في السنة. ويمكن للجنة أن تنظر في نهج آخر على غرار الاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى حيث تعقد الاجتماعات الجانبية والمفاوضات على مستوى المسؤولين مثلاً قبل انعقاد الدورة العامة، والمناقشات التي يشارك فيها مندوبون وزاريون.

الموجز 60- **التوصية 6** [راجع: الاستنتاج 5]: على المكتب أن يخفف من عدد مجموعات العمل المفتوحة العضوية عبر توحيد المجموعات ذات المهام المترابطة، فضلاً عن تقييم المجموعات التي أتمت المهام التي كلفتها بها الدورة العامة والتي يجب أن يتوقف العمل بها. ويجب أن ينظر في إنشاء مجموعة العمل المفتوحة العضوية معنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات ووضع الميزانية. تتوجب إعادة النظر في حالة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي حالما تنتهي من استعراض هذا الإطار، بما أن تحديث الإطار عقب كل دورة عامة لا يحتاج إلى مجموعة العمل المفتوحة العضوية بكامل قدراتها. وعلى كل مجموعات العمل المفتوحة العضوية أن تصيغ اختصاصات تحكم سير عملها. وعلى الاختصاصات أن تذكر أهداف مجموعة العمل المفتوحة العضوية والنتائج التي ينبغي أن تحققها خلال فترة السنتين، وفي حال كانت المجموعة المعنية ذات الصلة بالسياسات، فيجب تحديد موعد لانتهاؤ مدة ولاية المجموعة. وعلى الاختصاصات أن تتضمن أدوار ومسؤوليات الرئيس والمشاركين وفرق المهام الفنية التي تدعم مجموعة العمل المفتوحة العضوية. وفي حال كان عمل مجموعتين أو أكثر أو مسارات العمل الأخرى المتعلقة بالسياسات على ترابط، فيجب أن تلاحظ الاختصاصات عقد اجتماعات مشتركة لرؤساء مجموعات العمل المفتوحة العضوية المعنية.

الموجز 61- **التوصية 7** [راجع: الاستنتاجين 10 و 11]: تعتبر لجنة الأمن الغذائي العالمي لجنة حكومية دولية ضمن منظومة الأمم المتحدة، أما أعضاؤها فهم من يضطلعون في النهاية بمسؤولية ضمان تنفيذ اللجنة لولايتها. وفي هذا الصدد، ثمة عدد من التدابير التي بوسع أعضاء اللجنة اتخاذها لتحسين سير عمل اللجنة:

- (1) على أعضاء اللجنة استعراض تدفق المعلومات من وإلى عواصمهم، والتصدي للثغرات لضمان وصول منتجات اللجنة وتوصياتها، من بين أمور أخرى، إلى الوزارات المعنية.
- (2) وعلى أعضاء اللجنة الدعوة إلى استخدام منتجات اللجنة وتوصياتها وتطبيقها كل في بلده بحسب الاحتياجات والأولويات.
- (3) وعلى أعضاء اللجنة، حيثما يكون ذلك ممكناً، التبرع بمساهمات نقدية أو عينية في موارد اللجنة.

الموجز 62- **التوصية 8** [راجع: الاستنتاج 6]: يترتب على اللجنة والمكتب توضيح توقعاتهما من منصب الرئيس بما يتخطى رئاسته للدورة العامة واجتماعات المكتب/المجموعة الاستشارية. ويجب أن يتضمن هذا التوضيح تحديداً للنواتج المتوقعة من أنشطة التوعية التي يمارسها هذا المنصب، مع مراعاة تلك النواتج في التخطيط لأنشطة اللجنة ووضع ميزانياتها. ويجب أيضاً توضيح دور موقع الرئيس إزاء أمانة اللجنة من أجل تناول النقاط "المبهمة". وقد يستوجب ذلك استعراض اختصاصات أمين اللجنة وتنقيحها. وعلى الرئيس ومدير شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، والأمين أن يتفقوا على بروتوكول للإبلاغ من أمانة اللجنة.

الموجز 63- **التوصية 9** [راجع: الاستنتاج 7]: يجب تنقيح هيكل أمانة اللجنة لضمان تمكن الأمانة من دعم عمل اللجنة بفعالية، ولضمان الاستخدام الكفؤ للموظفين. وينبغي لمستويات الوظائف واختصاصاتها كافة أن تخضع للمراجعة والتنقيح بحسب المقتضى. ومن الضروري للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تملأ الوظائف المنتدبة الشاغرة ضمن إطار زمني معقول لتضمن الاستمرارية في عمليات أمانة اللجنة. ويجب عقد اتفاق رسمي بين اللجنة وبين تلك الوكالات بشأن انتداب الموظفين، بما في ذلك اتفاق لشغل الوظائف المنتدبة ضمن الأطر الزمنية نفسها المستخدمة لملء الشواغر في كل من تلك الوكالات.

الموجز 64- **التوصية 10** [راجع: الاستنتاج 4]: على اللجنة أن تضع إطار عمل شاملاً يبرز دورها في مختلف الأنشطة التي جمعتها معاً تحت راية الرصد. نشأ الكثير من الالتباس جراء الاستخدام العام للعبارة التي شملت مهاماً مختلفة ولكن غير مترابطة في ما بينها. وعلى اللجنة أن تطبق الاتساق بين مصطلحاتها ونهجها وبين مصطلحات ونهج خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. ويوصى بالنهج التالي لدور اللجنة في تشجيع المساءلة وتقاسم الممارسات الجيدة على المستويات كافة:

- (1) تتمثل وظيفة اللجنة في متابعة واستعراض التقدم المحرز في تطبيق المنتجات الرئيسية للجنة من أجل التقارب بين السياسات وتوصياتها في مجال السياسات، الصادرة عن مسارات العمل. وثمة مراجعات دورية ويجب أن يكون هناك جدول زمني للمراجعات التي تجري خلال فترة السنتين.
- (2) وتقضي مهمة اللجنة بالدعوة إلى عقد فعاليات خاصة لتقاسم التجارب والممارسات الجيدة. ويمكن لتلك الفعاليات أن تسترشد بالمعلومات التي تجمع خلال المراجعات الدورية.
- (3) وتكون مسؤولية الرصد المفصل للسياسات والبرامج والخطط على عاتق الحكومات الوطنية. وعلى اللجنة أن تنظر في إجراء استقصاء طوعي للآراء مرة كل سنتين للحصول على معلومات بشأن استخدام وتطبيق منتجات اللجنة وتوصياتها في مجال السياسات.
- (4) وينبغي للجنة أن تطلب إجراء تقييمات مستقلة حين تدعو الحاجة إلى ذلك، بشأن النواحي الرئيسية لعملها.
- (5) ومن الضروري **عملية** صنع القرارات وإصدار توصيات اللجنة أن تخضع للرصد وأن يتم الإبلاغ عنها. وعلى أمانة اللجنة أن تحسن النظام الحالي لتتبع عملية صنع القرارات وإصدار التوصيات. وينبغي للنظام على أقل تقدير أن يحدد القرارات والتدابير المتخذة وسبب الانحراف عن التدبير المعين أو عدم تنفيذه بالكامل.

الموجز 65- **التوصية 11** [راجع: الاستنتاج 10]: على اللجنة تبني المبدأ القائل إن الإبلاغ عن أنشطة اللجنة هو من مسؤولية كافة أعضاء اللجنة والمشاركين، بدعم من وظيفة الاتصال لدى أمانة اللجنة. ويجب النظر في إمكانية قيام أعضاء المكتب بتنفيذ نشاط للتوعية، كل في إقليمه. فمن شأن ذلك أن يوزع مسؤوليات الاتصال ويبرز شأن اللجنة على المستويات الإقليمية. ويجب الطلب من غير الأعضاء في المكتب القيام بنشاط للتوعية كل في بلده. وبوسع أمانة اللجنة المساعدة في ذلك عبر صياغة نشرات إعلامية مقتضبة تتضمن مقدمة تعريفية موحدة باللجنة. وتلك النشرات الإعلامية يمكن أن تستخدم من قبل أعضاء المجموعة الاستشارية في أنشطتها الخاصة بالتوعية في حال احتاجت إلى مساعدة. وللوكالات التي توجد مقارها في روما دور حيوي تؤديه في نشر منتجات وتوصيات اللجنة في مجال السياسات وتطبيقها على المستوى القطري، ويترتب على اللجنة من خلال المكتب أن تطلب منها تكثيف جهودها في ما يخص الاتصالات.

الموجز 66- **التوصية 12** [راجع: الاستنتاج 8]: تشجيع البلدان الأعضاء على توزيع تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى على الوزارات المعنية على المستوى القطري. وينبغي للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تراعي إدراج تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى في برامج عملها.

الموجز 67- **التوصية 13** [راجع: الاستنتاج 8]: على رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى التفاعل مع المكتب والمجموعة الاستشارية لإبقاء هذه الأخيرة مطلعة على آخر التطورات في عمل الفريق. وإن هذا الإبلاغ الإعلامي لا يهدد استقلالية الفريق ويمكنه أن يفيد في تشجيع أعضاء المكتب والمجموعة الاستشارية على الترويج لعمل الفريق. ويجب إجراء مناقشات مشابهة بين الأمانتين بحيث يكون هناك تقدير متبادل لعمل كل منهما.

الموجز 68- **التوصية 14** [راجع: الاستنتاج 8]: ينبغي للجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى تناول الشواغل التي أعرب عنها المستجوبون، ومواطن سوء الفهم المتعلقة بإجراءات دعوة خبراء المشاريع. وسوف يفرض ذلك استعراض إجراءات الاتصال الراهنة لدعوة الخبراء، من أجل تحديد المواطن التي تحتاج إلى تحسين. وعلى اللجنة كذلك أن تتخذ خطوات لتحسين اطلاع القراء غير المتخصصين بالشؤون التقنية على تقارير فريق الخبراء.

1- مقدمة

1- أنشئت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) كهيئة حكومية دولية في عام 1975، بقرار من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة).³ وفي عام 2009، اعتمد مجلس المنظمة قراراً ببدء إصلاح اللجنة باعتباره أحد ردود الفعل العالمية للأزمة الغذائية للفترة 2007-2008 التي شهدت معاناة ما يقدر بنحو مليار شخص من الجوع ونقص التغذية. وكانت الأزمة الغذائية غير مسبوقه وأشارت إلى أمور من بينها ضرورة تحسين الحوكمة العالمية للأمن الغذائي. وراعى أن اللجنة، بعد إصلاحها، ستكون قادرة على القيام بدور رئيسي في الحوكمة العالمية للأمن الغذائي "...وتوليد زخم للاستجابة في الوقت المناسب وبشكل متكامل ومستدام وفعال لتحديات الأمن الغذائي".⁴

2- وأيدت الدورة العامة الأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي (أكتوبر/تشرين الأول 2013) القرار القاضي بتقييم التقدم المحرز في عملية الإصلاح، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته اللجنة في تحقيق هدفها العام ونواتجها الرئيسية. وقد أصدر مكتب اللجنة تكليفاً بإجراء تقييم مستقل في يناير/كانون الثاني 2016. وهذا هو أول تقييم مستقل للجنة، وهو يعقب استقصاء الآراء بشأن كفاءة لجنة الأمن الغذائي العالمي الذي أُجري في عام 2015.

1-1 الغرض المتوخى والنطاق

- 3- الغرض من التقييم كما هو مبين في المذكرة المفاهيمية التي أقرها المكتب هو كما يلي:
- (أ) تقديم أدلة بشأن ما إذا كانت اللجنة، باعتبارها منتدى متعدد أصحاب المصلحة، تحقق فعلاً الرؤية المنصوص عليها في وثيقة الإصلاح والنواتج المتوقعة منها؛
- (ب) تقييم إلى أي مدى تؤدي اللجنة أدوارها المنصوص عليها في وثيقة الإصلاح، بفعالية وكفاءة، وفي هذه الحال، ما الأثر المترتب على ذلك؛
- (ج) استعراض ترتيبات العمل، بما في ذلك برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، من أجل تقدير التأثير المترتب على عمليات صنع القرارات والتخطيط على مستوى الفعالية؛
- (د) اقتراح توصيات للمستقبل من أجل تمكين اللجنة من الاستجابة بفعالية للتحديات الناشئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز مزاياها النسبية وتدعيم دورها القيادي في مجال تحسين الأمن الغذائي والتغذية على نطاق العالم؛
- (هـ) توليد فرص التعلم في ما يتعلق بتعاون أصحاب المصلحة المتعددين وهو شأن تشكّل اللجنة بخصوصه نموذجاً يمكن الاحتذاء به.

³ قرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة 75/21.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة 46.

4- وقد غطّى التقييم الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول 2009 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2016، وهي الفترة التي انقضت منذ صدور قرار عام 2009، وأشار إلى التطورات الهامة التي حدثت في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى مارس/آذار 2017. ودعت المذكرة المفاهيمية إلى اتباع نهج شامل يغطّي جميع الهياكل والآليات الرئيسية للجنة، ألا وهي الدول الأعضاء في اللجنة والمكتب والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص وأمانة اللجنة. واشتمل نطاق التقييم على أداء مجموعات العمل المفتوحة العضوية ودور الوكالات التي توجد مقارها في روما. وطلبت المذكرة المفاهيمية كذلك إيفاد بعثات إلى عينة من البلدان لالتماس آراء أصحاب المصلحة على الصعيد القطري.

1-2 النهج والمنهجية

5- سعى التقييم إلى أن يكون شاملاً قدر الإمكان ضمن حدود الموارد المتاحة والإطار الزمني. وكانت المعايير التي توجه التقييم هي **الفعالية والكفاءة والأهمية**. وقد اتبع التقييم قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومبادئ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهي **مبادئ الحيادية والاستقلال والمصادقية والفائدة**.

6- ولا توجد مؤشرات متفق عليها بشأن الإطار القائم على النتائج الذي أقرته اللجنة في دورتها العامة السابعة والثلاثين (أكتوبر/تشرين الأول 2011).⁵ ويوجد لدى اللجنة هدف عام وثلاث نتائج رئيسية، وقد استُخدمت هذه المبادئ في وضع إطار التقييم. ويوضح الجدول 1 مسائل التقييم الرئيسية. ثم أُجري مزيد من التفصيل لهذه الأسئلة بإضافة أسئلة فرعية يُسترشد بها في جمع البيانات وتطوير بروتوكولات المقابلات.

الجدول 1: مسائل التقييم الرئيسية

الهدف العام: الإسهام في الحد من الجوع ومن سوء التغذية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر.
النتيجة ألف: تحسين التنسيق العالمي بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية
النتيجة باء: تحسين التقارب بين السياسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية
النتيجة جيم: تعزيز إجراءات الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية

⁵ وضع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات في عام 2011 إطاراً قائماً على النتائج، وأيدته الدورة العامة السابعة والثلاثون للجنة كوثيقة تتطلب مزيداً من التنقيح. ومن المفهوم من جانب مقدمي المعلومات الرئيسيين في الفريقين العاملين المفتوحين العضوية المعنيين بالرصد وبرنامج العمل المتعدد السنوات، وفي أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي أنه لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المؤشرات الواردة في الإطار القائم على النتائج.

هل تحقق الإصلاحات نجاحاً؟

1-1 إلى أي مدى حسّنت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها التنسيق العالمي لقضايا الأمن الغذائي والتغذية؟

2-1 إلى أي مدى حسّنت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها التقارب بين السياسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؟

3-1 إلى أي مدى عزّزت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها إجراءات الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية؟
كيف تؤدي لجنة الأمن الغذائي العالمي عملها بعد إصلاحها؟

1-2 إلى أي مدى تسهم الأدوار الستة، وترتيبات العمل، ونظم وهياكل الإدارة في تحقيق النتائج؟

2-2 إلى أي مدى تسهم الاستراتيجيات والأدوات والنواتج والتوصيات في تحقيق النتائج؟

3-2 إلى أي مدى تسهم منصات أصحاب المصلحة وتفاعلاتهم في تحقيق النتائج؟

4-2 ما هي النتائج والديناميات غير المتوقعة التي نشأت عن الأدوار والهياكل الجديدة؟

هل يستحق نهج التعاون تكراره؟

3-1 إلى أي مدى أشركت منصة أصحاب المصلحة المتعددين مجموعة متنوعة من الأصوات في وضع السياسات؟

3-2 إلى أي مدى يجري دمج مصالح الجنسين ومصالح الشباب، فضلاً عن مصالح السكان الأصليين والسكان المهمّشين في هذه العملية؟

3-3 ما هي الافتراضات والعوامل والشروط الضرورية لكي يعمل المنتدى على نحو فعال؟

7- وجرى جمع البيانات الأولية عن طريق مقابلات شبه منظمة ومناقشات أفقية تركيز أُجريت في روما أثناء الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، وكذلك في عينة من البلدان. وقد اختيرت البلدان على أساس المعايير التالية: الأمن الغذائي وحالة التغذية، ووجود تمثيل لوكالة أو أكثر من الوكالات التي توجد مقارها في روما، والقيمة الكلية لمخافض هذه الوكالات، والأدلة على تطبيق نواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتكلفة التقديرية للبعثة. وشملت البلدان التي جرت زيارتها ستة بلدان من المناطق السبع للجنة وهي الأردن وأوغندا وبنما والسنغال وفرنسا والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية. وأُجريت أيضاً مقابلات في بروكسل. وشهد فريق التقييم أيضاً الجلسات العامة للدورة الثالثة والأربعين للجنة والأحداث الجانبية. وترد في الملحق باء نبذة عن أعضاء فريق التقييم.

8- واستُشير في هذا التقييم ما مجموعه 364 فرداً، وأُجريت 45 في المائة من هذه المشاورات (162 مشاورة) خارج روما. ويبين الجدول 2 فئات الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات. وشكّل ممثلو الحكومات أكبر عدد من الأشخاص الذين جرى استشارتهم، يليهم المجتمع المدني (كان معظم الذين أُجريت معهم مقابلات ينتمون إلى منظمات تنضوي تحت آلية المجتمع المدني). وتراوح عدد الأشخاص الذين جرى استشارتهم على الصعيد القطري بين 13 شخصاً في فرنسا إلى 35 في الفلبين. وتُعرض في الملحق جيم قائمة بالأشخاص الذين جرت استشارتهم.

الجدول 2: عدد الأشخاص الذين جرت استشارتهم

البلد	عدد الأشخاص الذين جرت استشارتهم	الفئة	جميع المقابلات ومناقشات أفارقة التركيز	البعثات القطرية فقط
فرنسا	13	الحكومة	99	49
الأردن	20	المجتمع المدني	95	46
بنما	26	القطاع الخاص	42	13
الغلبين	35	فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	5	-
السنگال	20	أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي	11	-
أوغندا	24	منظمة الأغذية والزراعة	32	16
الولايات المتحدة الأمريكية	18	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	7	2
المجموع	156	برنامج الأغذية العالمي	10	6
		هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة	17	10
بروكسل	6	جهات أخرى	46	14
		المجموع	364	156

9- وكانت البيانات الأولية للتقييم نوعية، وجرى تحليلها باستخدام عملية مؤلفة من خطوتين. تجميع الردود المقدمة من أصحاب المصلحة: فقد جرى تجميع الردود المستمدة من المقابلات وذلك حسب الفئات المختلفة لأصحاب المصلحة، مثل الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوكالات التي توجد مقرها في روما، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. والتجميع بحسب الفئات: فقد سلط من أجروا المقابلات الضوء على مواضيع مشتركة وجمعوها ضمن فئات. وفي مجموعة مختارة من القضايا وفي ما يتعلق بمواضيع محددة، استخدم من أجروا المقابلات الترميز المنهجي للبيانات الأولية (مذكرات المقابلات) لتأكيد تواتر المصطلحات المرتبطة بالموضوع التي ذكرت في المقابلات.

10- وجرى تثليث بيانات المقابلات مع البيانات الثانوية المستخلصة من التقارير الختامية للدورات العامة للجنة، ونتائج جلسات المكتب المدونة في المحاضر ووثائقه هو والمجموعة الاستشارية ومجموعات العمل المفتوحة العضوية،

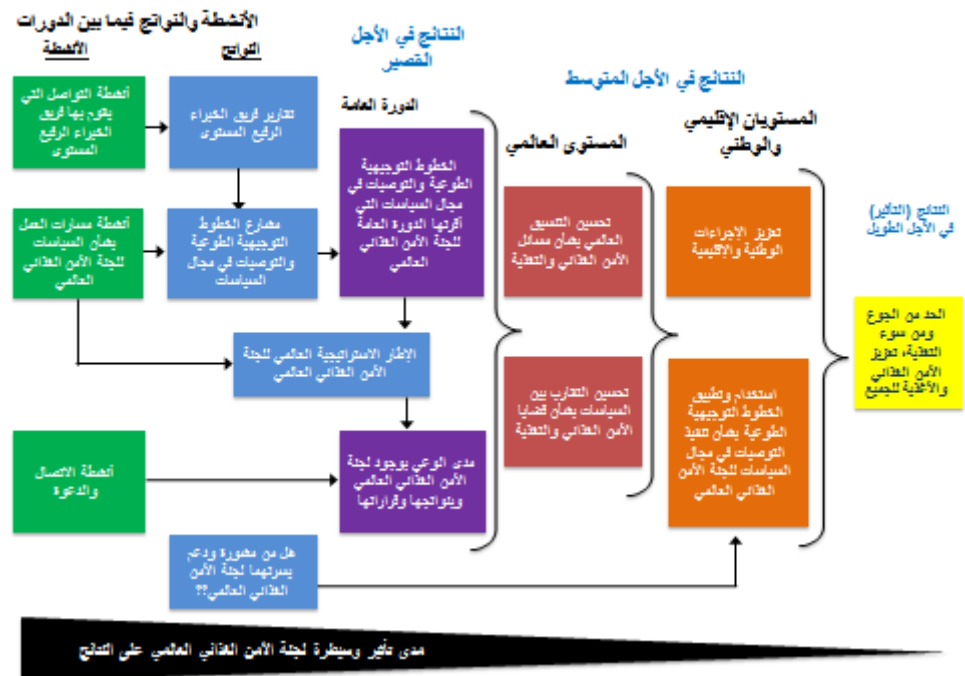
وتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، فضلاً عن الأطر الاستراتيجية والتقارير الأخرى للوكالات التي توجد مقارها في روما. كما استُخدمت كمصادر للتثليث الوثائق المقدّمة من شتى المحيين تأييداً لردودهم في المقابلات. واستخدم فريق التقييم، حيثما كان ذلك مناسباً، نتائج استقصاء مدى الآراء بشأن كفاءة لجنة الأمن الغذائي العالمي الذي عكس تصورات طائفة من أصحاب المصلحة بشأن مدى أهمية اللجنة وفعاليتها في ما يتصل بنتائجها الرئيسية الثلاث. ويمكن الاطلاع في الملحق دال على قائمة الوثائق التي جرى الرجوع إليها.

11- وطوال عملية التقييم، منذ بدايتها وحتى مرحلة وضع التقارير، أُتيحت للمكتب وللمجموعة الاستشارية، وكذلك لأصحاب المصلحة الآخرين، الفرصة للتعليق على مشاريع التقارير.

1-3 القيود

12- شكّل عدم وجود إطار متفق عليه للنتائج قيلاً رئيسياً بالنسبة إلى التقييم بالنظر إلى أنه لا توجد مؤشرات يمكن بالاستناد إليها تقييم مدى فعالية اللجنة وكفاءتها وعملها. والنتائج الرئيسية الثلاث هي نتائج رفيعة المستوى، ولم تكن توجد نتائج فورية أو متوسطة الأجل يمكن استخدامها في وضع إطار التقييم. واستنبط فريق التقييم تسلسلاً هرمياً للنتائج (منطق التدخل البرنامجي) لم يجر اختباره مع اللجنة. وبدون مؤشرات أداء رئيسية متفق عليها، كان من الصعب إصدار حكم بشأن مدى تحقيق اللجنة للنتائج الرئيسية وللهدف العام.

المنطق البرنامجي الإرشادي



13- وقد حدث القيود على مستوى الوقت والميزانية من نطاق أصحاب المصلحة الذين يمكن إجراء مقابلات معهم. ولم يتمكن فريق التقييم من إجراء مقابلات مع هيئات الأمم المتحدة الموجودة في المقر في نيويورك وجنيف. وباستثناء جهة التنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في روما، لم يتمكن فريق التقييم من إجراء

مقابلات مع الهيئات الإقليمية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وكانت مدة البعثات القطرية ما بين 3 و 5 أيام (باستبعاد وقت السفر)، وجرت مقابلة مجموعة محدودة من أصحاب المصلحة. وأُجريت معظم المقابلات في العواصم من أجل الحد من وقت السفر وتكاليفه.

14- واعتمد فريق التقييم في تنظيم المقابلات على الجهود التي بذلتها المكاتب القطرية للوكالات التي توجد مقارها في روما، وذلك بالاستناد إلى التوجيهات الواردة في المذكرة القطرية. وفي حين سعت المكاتب القطرية إلى ضمان إجراء مقابلات مع فئات أصحاب المصلحة المطلوبين، لم يكن من الممكن تمثيل جميع فئات أصحاب المصلحة في المقابلات في جميع البلدان التي جرت زيارتها.

15- وواجه فريق التقييم تحديات في تحديد أنماط معينة من الكم الكبير من أصوات أصحاب المصلحة في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد سعت منهجية التحليل المتبعة إلى التصدي لهذا التحدي.

16- ولم يتمكن فريق التقييم من حضور اجتماعات مجموعات العمل المفتوحة العضوية والمفاوضات المعقودة بشأن توصيات السياسات، بالنظر إلى أنه لم يكن من المقرر عقد هذه الاجتماعات أثناء الدورة العامة للجنة عندما اضطلع الفريق بمهمته الرئيسية المتعلقة بجمع البيانات في روما. ولذلك اضطر الفريق إلى الاعتماد على الوثائق والمقابلات لفهم عمليتي اللجنة هاتين الهامتين جداً.

4-1 هيكل التقرير

17- يتألف التقرير من أربعة فصول تشمل هذا الفصل الاستهلاكي. ويقدم الفصل 2 لمحة عامة عن اللجنة والسياق الذي تعمل فيه. ويعرض الفصل 3 نتائج دراسة التقييم، بينما يعرض الفصل 4 الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.

2- الخلفية والسياق

18- يعرض هذا الفصل من التقرير خلفية موضوع إصلاح اللجنة والسياق العالمي الذي تعمل فيه اللجنة التي تم إصلاحها. وهو يقدم أيضاً لمحة عامة موجزة عن الهيكل الحالي للجنة والآليات التي أخذ بها كجزء من الإصلاح بغية دعم أداء اللجنة لمهامها على نحو فعال.

2-1 وضع اللجنة قبل عام 2009

19- أنشئت اللجنة كهيئة من الهيئات الفرعية التابعة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، وحدد موقعها بشكل ثابت داخل المنظمة. وكُلفت اللجنة برصد ونشر المعلومات المتعلقة بحالة كل من الطلب والعرض والمخزونات من المواد الغذائية الأساسية؛ وبإجراء تقييمات دورية مدى كفاية مستويات المخزونات الحالية والمستقبلية؛ وباستعراض الخطوات التي اتخذتها الحكومات لتنفيذ التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي؛ وبالتوصية باتخاذ إجراءات على صعيد السياسات في الأجلين القصير والطويل بغية معالجة الصعوبات التي تحدث في توريد الحبوب اللازمة للأمن الغذائي

العالمي.⁶ وطبقاً لللائحة الداخلية، كان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة يدعو إلى عقد دورات اللجنة بالتشاور مع رئيسها.

20- وعقب انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية (نوفمبر/تشرين الثاني 1996)، عُُدلت اختصاصات اللجنة ولائحتها الداخلية في عامي 1997 و1998 على التوالي لكي تعكس الدور الكبير الذي أنيط باللجنة في رصد تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وقد عجلت بإجراء التعديلات أيضاً التغييرات التي حدثت في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المسؤوليات الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة في ظل إلغاء مجلس الأغذية العالمي، وإنشاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ليحل محل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها.

21- وكانت الولاية المنقحة للجنة أوسع نطاقاً من ولايتها التأسيسية. إذ تتولّى اللجنة، من حيث ولايتها المنقحة، "... المساهمة في تعزيز هدف الأمن الغذائي العالمي بقصد ضمان حصول جميع الناس مادياً واقتصادياً، في جميع الأوقات، على أغذية كافية ومأمونة ومغذية بما يلي احتياجاتهم من الأغذية ويناسب خياراتهم الغذائية من أجل حياة نشيطة وصحية... (و) العمل كمنتدى في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض ومتابعة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك إنتاج الأغذية، والاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وإمكانية الوصول مادياً واقتصادياً إلى الأغذية وغيرها من جوانب القضاء على الفقر المتصلة بالأمن الغذائي، وآثار تجارة الأغذية على الأمن الغذائي العالمي، والمسائل الأخرى ذات الصلة...".⁷

22- وقد نصت اللائحة العامة المعدلة للمنظمة، والتعديل اللاحق لللائحة الداخلية للجنة، على توسيع نطاق مجموعة الجهات الفاعلة المشاركة في أعمال اللجنة. إذ يمكن الآن دعوة المنظمات الدولية ذات الصلة إلى المشاركة في أعمال اللجنة وفقاً لولاية كل منها، ويمكن دعوة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة مراقب. وتنص قواعد اللجنة على إنشاء هيئات فرعية أو مخصصة للتعجيل بأعمال اللجنة، كما تنص على تحديد اختصاصات كل هيئة فرعية أو مخصصة وتحديد تكوينها وكذلك، بقدر الإمكان، مدة ولايتها. وجرى تعديل اللائحة الداخلية للجنة لكي تقدّم اللجنة تقارير منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عن طريق مجلس منظمة الأغذية والزراعة.⁸

2-2 الزخم الدافع إلى الإصلاح

23- كشفت أزمات أسعار الأغذية والوقود في الفترة 2007-2008 عن وجود مواطن ضعف شديدة في النظام الغذائي العالمي وأبرزت الحاجة إلى الأخذ باستجابات سياساتية مناسبة ذات توقيت جيد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لضمان الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، أشارت الأزمات أيضاً إلى ضرورة تحسين التنسيق على الصعيد العالمي بشأن قضايا الأمن الغذائي. وقد بدأت عملية إصلاح اللجنة في هذا السياق بالذات. ووافق

⁶ القرار 75/21 الصادر عن مجلس منظمة الأغذية والزراعة وتعديل الفقرة 6 من المادة 5 من دستور المنظمة.

⁷ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الدورة التاسعة والعشرون، القرار 97/8، الفقرتان 5 و6 من المنطوق. متاح على الرابط: <http://www.fao.org/docrep/W7475e/W7475e0a.htm>

⁸ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الدورة التاسعة والعشرون، القرار 97/8 (1997)، وتقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة الأمن الغذائي العالمي (يونيو/حزيران 1998). متاح على الرابط: <http://www.fao.org/unfao/bodies/council/cl115/w8959e.htm>

الأعضاء، في الدورة العامة الرابعة والثلاثين للجنة التي انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2008، على البدء في عملية إصلاح من أجل القيام بدور فعال في الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي. وقد حددت وثيقة الإصلاح لعام 2009 في فقرتها الافتتاحية الأزمة الغذائية والمالية على أنها تشكل تهديداً للأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي وتهديداً أيضاً لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الجوع وسوء التغذية. وكان من المهم أيضاً أنها حددت أن منتجي الأغذية من أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، هم الأكثر تضرراً بين الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية والذين يقدر عددهم بمليار نسمة.⁹

24- وزادت الأزمات من توجيه الانتباه إلى 'الحق في الغذاء' الذي نص عليه إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 بوصفه التزاماً قانونياً. والحق في الحصول على غذاء كافٍ، بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، مُعترف به رسمياً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، كجزء من الحق في مستوى معيشي لائق، وكذلك في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو أمر ملزم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صدقت على العهد. وقد نُفذت في كثير من البلدان، في أعقاب أزمات أسعار الأغذية والوقود في الفترة 2007-2008، الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء التي اعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في عام 2004.

2-3 اللجنة بعد إصلاحها

الرؤية والأدوار

25- يبرز الحق في الغذاء بوضوحاً قوياً في الرؤية التي صيغت في ثنايا هذا الإصلاح: "لجنة الأمن الغذائي العالمي هي لجنة حكومية دولية في المنظمة وستبقى كذلك. وستشكل هذه اللجنة بعد إصلاحها، بوصفها عنصراً محورياً من الشراكة العالمية الناشئة بشأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين للعمل معاً بصورة متناسقة دعماً للعمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء. وستسعى اللجنة جاهدة إلى قيام عالم متحرر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري".¹⁰

⁹ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، النسخة النهائية (الصفحة 2 من الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2).

¹⁰ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009. (الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، ص 2).

26- ووافقت اللجنة على ثلاثة خطوط توجيهية رئيسية للإصلاح، وهي: **شمول الجميع؛ وإقامة صلات قوية بالميدان لضمان أن تستند عملية الإصلاح إلى حقيقة ما يحدث على أرض الواقع؛ والمرونة في التنفيذ** بغية تمكين اللجنة من الاستجابة للتغيرات في البيئة الخارجية واحتياجات أعضائها. واتفقت اللجنة أيضاً على أن يجري تنفيذ الإصلاحات على مرحلتين، مع قيام اللجنة تدريجياً بأدوار إضافية في المرحلة الثانية، ولم تُحدد مواعيد لبدء المرحلة الثانية.¹¹ ومن الناحية العملية، ما فتئت اللجنة تعمل بشأن الأدوار المعنية في كلا المرحلتين، ولذلك سعى التقييم إلى تغطية جميع الأدوار الستة.

الأدوار: المرحلة الأولى	الأدوار الإضافية: المرحلة الثانية
التنسيق على الصعيد العالمي. إتاحة منتدى للمناقشة والتنسيق بغية تعزيز العمل التعاوني في ما بين الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات منتجي الأغذية، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة، وذلك بطريقة تتواءم مع السياق المحدد والاحتياجات المحددة لكل بلد.	التنسيق على الصعيد الوطني والإقليمي. العمل كمنتدى لتشجيع المزيد من التنسيق والمواءمة بين الإجراءات في الميدان، وتشجيع زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وتحديد الفجوات في مجال الموارد. ومع حدوث تقدم في الإصلاح، ستقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي، حسبما يكون مناسباً، بالبناء على العمل التنسيقي الذي تقوم به فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى.
التقارب بين السياسات. تشجيع زيادة التقارب والتنسيق بين السياسات، بوسائل منها وضع استراتيجيات دولية وخطوط توجيهية طوعية بشأن الأمن الغذائي والتغذية على أساس أفضل الممارسات، والدروس المستفادة من الخبرات المحلية، والمداخلات الواردة من المستويين الوطني والإقليمي، والمشورة المقدمة من الخبراء، والآراء الواردة من مختلف أصحاب المصلحة.	تعزيز المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات. ظلت إحدى المهام الرئيسية للجنة الأمن الغذائي العالمي تتمثل في رصد تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 رسداً نشطاً. وينبغي أن تساعد اللجنة البلدان والمناطق، حسب الحالة، على تناول المسائل المتعلقة بما إذا كانت الأهداف يجري تحقيقها وكيف يمكن الحد من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية بسرعة وفعالية أكبر.
تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والمناطق. تيسير القيام، بناء على طلب من البلدان و/أو المناطق، بتقديم الدعم و/أو المشورة في إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم خطط عملها المسيطر عليها وطنياً أو إقليمياً والمتعلقة بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتطبيق العملي — "للخطوط التوجيهية الطوعية الخاصة بالحق في الغذاء" التي تستند إلى مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة.	وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية من أجل تحسين التنسيق وتوجيه العمل المتزامن من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وسيكون الإطار الاستراتيجي العالمي مرناً لكي يمكن تعديله تبعاً لتغير الأولويات. وسيعتمد هذا الإطار على الأطر القائمة مثل إطار العمل الشامل للأمم المتحدة، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم أعمال الحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

¹¹ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009. الوثيقة (الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، ص 2-3).

تشكيل اللجنة وهيكلها وآلياتها

27- تتألف اللجنة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهي مفتوحة أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإن كانت غير أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.¹² ويمارس الأعضاء الحق الحصري في التصويت واتخاذ القرارات بشأن المسائل المعروضة على اللجنة.

28- وقد أتاح الإصلاح زيادة تنوع الأصوات في اللجنة وذلك من خلال فتح اللجنة أمام المشاركين والمراقبين. ومن المتوقع أن يساهم المشاركون إسهاماً منتظماً في أعمال اللجنة، بما في ذلك إعداد الوثائق وجدول الأعمال، ولهم الحق في التدخل في الجلسات العامة وفي المناقشات الأخرى للجنة. ويجوز للأعضاء أيضاً تقديم وثائق ومقترحات رسمية إلى اللجنة. وفئات المشاركين هم ممثلو وكالات وهيئات الأمم المتحدة التي لها ولاية محددة في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛ وجهات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بقضايا الأمن الغذائي والتغذية؛ ونظم البحوث الزراعية الدولية؛ وممثلو رابطات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة.

29- ويجوز للجنة أو المكتب دعوة المنظمات المهتمة كمراقبين إلى دوراتها، كما يجوز للمنظمات أن تطلب الحصول على مركز المراقب إذا رغبت في المشاركة في أعمال اللجنة. وعلى عكس المشاركين، ينبغي أن يدعو الرئيس المراقبين لكي يتدخلوا في المناقشات. وتشمل فئات المراقبين الرابطات الإقليمية والمؤسسات الإنمائية الحكومية الدولية الإقليمية؛ والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية التي ليست من المشاركين؛ ومنظمات أخرى تشمل، على سبيل المثال، السلطات المحلية.

30- وقد أتاح الإصلاح للجنة أن تدعو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها إلى إنشاء آلية عالمية تيسر استشارة ومشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة. وشجع الإصلاح أيضاً رابطات القطاع الخاص والمنظمات الخيرية الخاصة، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، على إنشاء آليات تنسيق دائمة من أجل المشاركة في أعمال اللجنة.¹³

31- وأدى الإصلاح إلى تعديل الهياكل القائمة ومنها، على سبيل المثال، الأمانة العامة، كما أنه استحدثت هياكل جديدة وهي فريق الخبراء الرفيع المستوى والمجموعة الاستشارية. ويوضح الجدول 3 الهياكل الرئيسية للجنة على النحو المبين في وثيقة الإصلاح. وبالإضافة إلى هذه الهياكل، أتاح الإصلاح أن تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية بتنظيم أنفسها في آليات لتيسير مشاركتها في اللجنة. وترد في الفصل 3 من هذا التقرير مناقشة أداء الهياكل والآليات لعملها.

¹² الاتحاد الأوروبي عضو كامل العضوية في منظمة الأغذية والزراعة، وبالتالي عضو في اللجنة.

¹³ CFS, Reform of the Committee on World Food Security, Thirty-Fifth Session, Rome, October 2009. (لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، صفحة 5).

الجدول 3: عرض موجز لهياكل لجنة الأمن الغذائي العالمي وأدوار هذه الهياكل

الهيكل	الدور والتشكيل
الدورة العامة	الدور: هي الهيئة المركزية لصنع القرار والمناقشة والتنسيق واستقاء الدروس ولتلاقي جميع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. التشكيل: أعضاء اللجنة والمشاركون والمراقبون.
المكتب	الدور: يمثل العضوية الأوسع نطاقاً في اللجنة في ما بين الدورات العامة ويؤدي المهام التي تفوضها له الدورة العامة للجنة. التشكيل: الرئيس و12 عضواً من المناطق الجغرافية السبع للجنة.
المجموعة الاستشارية	الدور: أنشأها المكتب لكي تقدم إسهامات ومشورة إلى المكتب بشأن المهام التي تكلف بها الدورة العامة للجنة المكتب. التشكيل الحالي: ممثلون من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وآلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والبنك الدولي، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والأعضاء ذوي العضوية المخصصة - منظمة الصحة العالمية ومنظمة المزارعين العالمية.
فريق الخبراء الرفيع المستوى	الدور: تقدم الخبرة الفنية المنظمة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية للاستفادة بها في جلسات الدورات العامة للجنة. التشكيل: لجنة توجيهية تتألف من 10-15 خبيراً معترفاً به دولياً في مجموعة متنوعة من المجالات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛ وأفرقة مشاريع مخصصة تضم خبراء في الأمن الغذائي والتغذية.
أمانة اللجنة	الدور: تقدم المساعدة في أعمال كل من الدورات العامة والمكتب والمجموعة الاستشارية والأفرقة العامة المفتوحة العضوية وأفرقة المهام التقنية وفريق الخبراء الرفيع المستوى. التشكيل: موظفون من الوكالات التي توجد مقارها في روما وموظفون خارجيون.

2-4 الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030

32- منذ فترة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، حدث أيضاً تحول في الحديث العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية استتبع آثاراً على أنشطة اللجنة. وعلى وجه التحديد، أصبح سوء التغذية أكثر تعقيداً مع وجود أشكال متعددة له في وقت واحد في كل بلد من بلدان العالم. ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق فقط عن طريق توفير قدر أكبر من الأسعار الحارّة، ولكن تنوع الأغذية ومحتواها المغذي أمران بالغ الأهمية أيضاً لتلبية الاحتياجات الغذائية. وفي الوقت نفسه، أصبح من الأصعب على نظم الأغذية إنتاج الأغذية المطلوبة لدعم توفير الاحتياجات الغذائية الصحية للجميع. واعترّف بأن الإنتاج المحلي للمحاصيل الغنية بالمغذيات والمتوتنة في المنطقة الجغرافية المحلية هو وسيلة يمكن أن تكون مستدامة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما في حالة السكان الضعفاء والسكان الأصليين، مع النهوض في الوقت نفسه بسبل عيش صغار المزارعين.

33- وينعكس الاعتراف بالأشكال المتعددة لسوء التغذية والروابط مع الزراعة في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة. وخلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية، كان التركيز ينصب في المقام الأول على نقص التغذية. فالهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، أي القضاء على الفقر المدقع والجوع، قد حدد المستهدف بأنه خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015. وقد شهد العالم تقدماً كبيراً في خفض معدل الجوع من 23.3 في المائة في عام 1990 إلى 12.9 في المائة في عام 2015 (الجدول 4). ومع ذلك، ما زال نحو 793 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول، بشكل منتظم، على مقادير كافية من الطاقة الكافية. وبالإضافة إلى ذلك، تنتشر أشكال أخرى من سوء التغذية بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن/السمنة. ويقدر أن 273 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً يعانون من فقر الدم، في حين أن نحو 42 مليون طفل يعانون من زيادة الوزن. وتعرف هذه الحالات الثلاث معاً - وهي الجوع ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن/السمنة - بالعبء الثلاثي لسوء التغذية. وتوجد اختلافات إقليمية حادة من حيث انخفاض الجوع حيث تشهد أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هي وجنوب آسيا ومنطقة الكاريبي وأوسيانيا انخفاضاً في هذه الحالات بمعدل أبطأ من المناطق الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية.¹⁴

الجدول 4: الاتجاهات القائمة في مجال انعدام الأمن الغذائي في الفترة من عام 1990 إلى عام 2016

المناطق	الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية	1990-1992	2000-2002	2005-2007	2010-2012	2014-2016
العالم	العدد (بالملايين)	1001.6	929.6	942.3	820.7	794.6
	نسبة الانتشار (% من السكان)	18.6	14.9	14.3	11.8	10.9
المناطق المتقدمة	العدد (بالملايين)	20.0	21.2	15.4	15.7	14.7
	نسبة الانتشار (% من السكان)	5>	5>	5>	5>	5>
المناطق النامية	العدد (بالملايين)	990.7	908.4	926.9	805.0	779.9
	نسبة الانتشار (% من السكان)	23.3	18.2	17.3	14.1	12.9

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، 2015. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2015.

34- وعند اتخاذ القرار الذي قضى بإصلاح اللجنة، لم تكن الأهداف الإنمائية للألفية قد تجاوزت منتصف الطريق إلا بقليل. وقد حُدد في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، أي القضاء على الفقر المدقع والجوع، رقم مستهدف هو خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية من نسبة 23.3 في المائة في عام 1990 إلى نسبة 12.9 في المائة في عام 2015، فإنه مازال يوجد شوط ينبغي قطعه من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع. وكانت توجد اختلافات إقليمية حادة من حيث انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، إذ انخفضت هذه النسبة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا

¹⁴ تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015. متاح على الرابط:

[http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%2015\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%2015).pdf)

ومنطقة الكاريبي وأوسيانيا بمعدل أبطأ منه في المناطق الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية.¹⁵ وفي ظل عدم الانتهاء من تحقيق هذه الخطة، والأعداد غير المسبوقة من الأشخاص المشردين بفعل الصراعات، والعيش في أوضاع هشة، لا يزال القضاء على الفقر وما يرتبط به من جوع أمراً محورياً بالنسبة إلى خطة التنمية لما بعد عام 2015.

35- وفي 25 سبتمبر/أيلول 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي تشمل 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 مقصداً ستوجّه أعمال الحكومات والوكالات الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على مدى السنوات الـ 15 القادمة. وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أهداف التنمية المستدامة عالمية، وهذا يعني أنها تنطبق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تتخذ البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء إجراءات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل دولها. وأهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً للدول الأعضاء، ولكن من المتوقع أن تتولى هذه الدول زمام عملية تحقيق هذه الأهداف وأن تضع الأطر الوطنية لتحقيق الأهداف. وتقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الغايات المحددة في الأهداف. وسيجري رصد التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي والعالمي أيضاً، مع الاستناد إلى معلومات من المستوى الوطني. أما التقدم المحرز على الصعيد العالمي فستجري متابعته واستعراضه في الاجتماعات السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

36- وقد عُرف أحد الأهداف المحددة بأنه يهدف إلى "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة" (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وهذا الهدف شامل ويدور في تفاصيله حول ثمانية مقاصد: خمسة منها بشأن النتائج الإنمائية وثلاثة بشأن وسائل التنفيذ. وتشمل المقاصد المتعلقة بالنتائج مفاهيم تناول مسائل تتراوح بين الجوع، وسوء التغذية، والإنتاجية الزراعية والدخل الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، واستدامة الممارسات الزراعية، وحماية الموارد الوراثية للمحاصيل والثروة الحيوانية، وهي تغطي في جزء كبير منها جميع الأبعاد الأربعة لموضوع الأمن الغذائي والتغذية (توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، واستخدامها، وتحقيق الاستقرار بشأنها).

37- وأهداف التنمية المستدامة مترابطة، ولذلك فإن الأهداف الأخرى ذات صلة أيضاً بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين، والهدف 17: إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، هما هدفان متصلان بعمل اللجنة. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إقامة شراكات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بالنظر إلى أنه يلزم توافر مستويات غير مسبوقة من التمويل ووسائل التنفيذ الأخرى، المحلية والدولية، والخاصة والعامة.

38- ومن المتوقع أن يُسترسّد بإطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، في توجيه أولويات اللجنة في المستقبل. وأيدت الدورة العامة الثالثة والأربعون للجنة الوثيقة التي أعدها 'الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة' بشأن مشاركة اللجنة في الماضي قدماً بخطة

¹⁵ تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، لعام 2015. متاح على الرابط:

[http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf)

التنمية المستدامة لعام 2030. وتتوخى هذه الوثيقة أن تسهم اللجنة في المتابعة والاستعراض السنويين اللذين يتولاهما المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وذلك عن طريق تقديم استعراض شامل لحالة الأمن الغذائي والتغذية، والدروس المستفادة ذات الصلة بالموضوع الخاص الذي قد يختاره المنتدى السياسي الرفيع المستوى لسنة معينة. ومن المتوقع أن تسلط اللجنة الضوء على الأدوات والتوصيات السياساتية التي تكون ذات صلة بالموضوع المطروح.¹⁶ ومن المتوقع أيضاً أن تواصل اللجنة إعداد توصيات بشأن السياسات تدعم جهود البلدان الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

39- وقد ركز المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 الاهتمام على معالجة مسألة سوء التغذية المتعددة الأبعاد. وهذا المؤتمر، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، قد أعلن، في جملة أمور، أنه "... ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تعمل معاً بفعالية أكبر من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية، على النحو المناسب، وتعزيز التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية بغية التعجيل بالتقدم في التصدي لسوء التغذية ...".¹⁷ واعتمد إطار عمل طوعي لدعم تنفيذ الالتزامات القائمة والجديدة عن طريق توفير خيارات واستراتيجيات سياساتية للحكومات لاستخدامها، حسبما تراه مناسباً لسياق البلد المعني.¹⁸

2-5 المؤسسات العالمية والإقليمية

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في الأقاليم والعالم

40- تعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي أيضاً في السياق الذي تعمل فيه المؤسسات العالمية والإقليمية، التي ظهر بعضها إلى حيز الوجود بعد أزمتي 2007-2008. وأنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فرقة العمل الرفيعة المستوى، التي يرأسها الأمين العام للأمم المتحدة، في عام 2008 بهدف تحقيق مزيد من التأزر في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي لجميع الناس. ويقوم رؤساء 23 كياناً من كيانات الأمم المتحدة (الإدارات والبرامج والصناديق والوكالات والمنظمات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ونائب الأمين العام وكذلك، حتى وقت قريب، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية،¹⁹ بالاجتماع مرتين في السنة. ويسرّشد في أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى برؤية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إيجاد عالم خالٍ من الجوع (يوجد مقر الفرقة حالياً في روما، ويتولى تنسيق شؤونها الوكالات التي توجد مقارها في روما)، وقامت الفرقة مؤخراً بتنقيح اختصاصاتها بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويُنص في الاختصاصات المنقحة على أن فرقة العمل الرفيعة المستوى توفّر التنسيق والاتساق من المستوى الرفيع على صعيد السياسات في منظومة الأمم

¹⁶ لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الثالثة والأربعون، مذكرة توجيهية بشأن مساهمة لجنة الأمن الغذائي العالمي في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى لعام 2017. متاح على الرابط: <http://www.fao.org/3/a-mr318e.pdf>.

¹⁷ المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: وثيقة نتائج المؤتمر: إعلان روما عن التغذية. متاح على الرابط: <http://www.fao.org/3/a-ml542a.pdf>.

¹⁸ المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: وثيقة نتائج المؤتمر: إطار العمل، نوفمبر/تشرين الثاني 2014. متاح على الرابط: <http://www.fao.org/3/a-mm215a.pdf>.

¹⁹ لم يعد منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتنمية قائماً منذ انتهاء ولاية الأمين العام السابق.

المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. ولذلك فإن فرقة العمل الرفيعة المستوى شريك مهم للجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي عضو في المجموعة الاستشارية.

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء

41- ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء قد أنشأتها في عام 2000 لجنة حقوق الإنسان التي حل محلها مجلس حقوق الإنسان في عام 2007. ويرصد المقرر الخاص الحالة العالمية بشأن الحق في الغذاء وذلك عن طريق الاضطلاع بأنشطة تشمل الحوار مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، والقيام بزيارات قُطرية، والتفاعل مع المنتديات الأكاديمية والمؤتمرات. وتُدرج نتائج هذه الأنشطة في التقارير المواضيعية السنوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وشارك المقرر الخاص في المداولات التي أفضت إلى إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو عضو في المجموعة الاستشارية.

لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية

42- أنشئت لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية كلجنة تنسيق إدارية في عام 1977 وهي تعمل كمُنبر لتبادل المعرفة وتيسير التنسيق بشأن التغذية داخل منظومة الأمم المتحدة. والأعضاء الأساسيون في هذه اللجنة هم منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وأبوها مفتوحة أمام الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لديها اهتمام بقضايا التغذية. والعضوية المنتسبة مفتوحة أمام المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة. وقد نُقل مقر الأمانة من منظمة الصحة العالمية في جنيف إلى منظمة الأغذية والزراعة في روما في عام 2016. واللجنة عضو في المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي وتُدعى هذه اللجنة الأخيرة إلى المشاركة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية.

المؤسسات الإقليمية

43- نص الإصلاح على إدراج المؤسسات الإنمائية الحكومية الدولية الإقليمية والرابطات الإقليمية للبلدان لكي يكون لها مركز مراقب في اللجنة. وتشارك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في الأنشطة المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي. وتوجد لدى الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا استراتيجيات للأمن الغذائي يسترشد بها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. كما يوجد لدى الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا سفير أفريقي يعمل كممثل اتصال في روما، وهو يدعم المندوبين الأفارقة في ما يتصل، في جملة أمور، بالمسائل المتعلقة بلجنة الأمن الغذائي العالمي. ويوجد لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا إطار متكامل للأمن الغذائي وخطة عمل استراتيجية بشأن الأمن الغذائي في منطقة الرابطة. وفي إقليم أمريكا اللاتينية، توجد عدة منصات للأمن الغذائي، مثل مبادرة القضاء على الجوع في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي (المبادرة الإقليمية 1)، ومبادرة القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى (المبادرة شبه الإقليمية).

مبادرات أخرى

44- توجد مبادرات عالمية أخرى ذات صلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية منها، على سبيل المثال، البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي التابع للبنك الدولي وهو صندوق استئماني متعدد المانحين انبثق عن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في عام 2009. وعلى وجه الخصوص، أعلنت مجموعة العشرين في عام 2010 (في سيول) عن دعمها للجنة الأمن الغذائي العالمي والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي التابع للبنك الدولي. وتُعرض أدناه قائمة بمبادرات أخرى:

مبادرات عالمية أخرى				
الولاية/الدور	مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع لدى الأطفال	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي	الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية	مبادرة تعزيز التغذية
الولاية/الدور	مساعدة حكومات البلدان المثقلة بعبء مرتفع من نقص تغذية الأطفال والأمهات على التعجيل بتعزيز الإجراءات المتعلقة بالأغذية والتغذية.	هو آلية متعددة الأطراف للمساعدة في تنفيذ التعهدات التي التزمت بها مجموعة العشرين في بيتسبرغ في سبتمبر/أيلول 2009.	هو فريق مستقل من الخبراء المؤثرين (من بينهم سياسيون سابقون) ملتزم بمعالجة التحديات العالمية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.	هذه المبادرة توحد الناس - من كل من المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والجهات المانحة، ومؤسسات الأعمال، والباحثين - في جهد جماعي لتحسين التغذية.
العضوية	منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف	البلدان المانحة والبلدان المتلقية، والكيانات المشرفة المحتملة (البنك الدولي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف [مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي])، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمات المجتمع المدني. ويُختار من الأعضاء ممثلون من أجل المجموعة التوجيهية.	حكومات المملكة المتحدة والبرازيل واليابان، وتدعمه مؤسسات خيرية رائدة ومنظمات للمجتمع المدني.	المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وقطاع الأعمال، وقطاع البحوث، والأمم المتحدة
هيكل الحوكمة	تتألف اللجنة التوجيهية من رؤساء التغذية لدى الشركاء الأربعة. وتوجد مذكرة تفاهم لعام 2011 موقع عليها من جميع الشركاء تعرض هيكل الحوكمة بالتفصيل.	الهيئة النهائية لصنع القرارات في البرنامج الدولي للزراعة والأمن الغذائي هي لجنته التوجيهية. وهي تتألف من الأعضاء المصوّتين والأعضاء غير المصوّتين. ويقتصر الأعضاء المصوّتون على عدد متساوٍ من المانحين الرئيسيين ومن ممثلي المتلقين.	يشترك في رئاسة الفريق فخامة السيد John Kufuor (الرئيس السابق لغانا) والسير John Beddington (كبير المستشارين العلميين السابق لحكومة المملكة المتحدة).	تقوم الحكومة، في كل بلد من بلدان المبادرة، بتعيين جهة اتصال حكومية تدعو إلى انعقاد المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة التي تجمع بين الجهات الفاعلة من جميع القطاعات ذات الصلة بالتغذية.

مبادرات عالمية أخرى				
الدعم	مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع لدى الأطفال	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي	الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية	مبادرة تعزيز التغذية
	يستضيف برنامج الأغذية العالمي أمانة المبادرة في روما. ويقود المشاركات القطرية ميسر محاي، عادة ما يكون مقره في وزارة حكومية.	توجد أمانة/وحدة تنسيق مقرها في البنك الدولي في مدينة واشنطن العاصمة.	لا يوجد غير مكتب واحد هو الأمانة في لندن.	توجد للمبادرة المعنية بتعزيز التنمية أمانة ومنسق مقرهما في جنيف.
مصادر التمويل	يُقدّم التمويل من كندا (8 بلدان)، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (بلد واحد لكل منهما). وتتلقى البلدان الثلاثة المتبقية التمويل من فريق الأمم المتحدة القطري.	عشر حكومات (إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وهولندا، وكندا، وكوريا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان) ومؤسسة بيل وميليندا غيتس.	وكالة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس.	تقوم بلدان المبادرة المعنية بتعزيز التنمية بتدبير مواردها المحلية والموارد الخارجية من أجل تعزيز التنمية. وتحظى الأمانة بالدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وأيرلندا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة.
معلومات إضافية بشأن الرسالة/الدور	دعم تقوده البلدان بشأن التغذية.	الاستفادة من التمويل عن طريق نوافذ التمويل العامة والخاصة لدعم التدخلات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل اللازمة لضمان اتباع سياسات قوية ومستقرة وزيادة الاستثمار في الزراعة في أفقر البلدان في العالم.	تقدم مشورة رفيعة المستوى بشأن السياسات.	دعم تقوده البلدان بشأن التغذية.

3- النتائج الرئيسية للتقييم

45- يناقش هذا الفصل النتائج الرئيسية للتقييم. وتتمحور هذه النتائج حول الأسئلة الرئيسية للتقييم وتجمّع في المجالات المواضيعية التالية:

- ما إذا كانت اللجنة بعد إصلاحها تحقق النتائج المرجوة منها.
- كيف تؤدي اللجنة عملها بعد إصلاحها.
- ما إذا كان تُعجّل التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في لجنة الأمن الغذائي العالمي يستحق تكراره.

3-1 هل تحقق اللجنة بعد إصلاحها النتائج المرجوة منها؟

النتيجة ألف: تحسين التنسيق العالمي بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية

السؤال الرئيسي للتقييم 1-1: إلى أي مدى حسّنت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها التنسيق العالمي لقضايا الأمن الغذائي والتغذية؟

46- سعى الإصلاح، في جملة أمور، إلى جعل اللجنة تؤدي دوراً تنسيقياً مركزياً في الإدارة العالمية لمسائل الأمن الغذائي والتغذية. وعند تقييم إلى أي مدى حسّنت اللجنة التنسيق العالمي لقضايا الأمن الغذائي والتغذية، قام فريق التقييم بإجراء تقييم لما يلي:

- مدى أهمية اللجنة والقضايا التي تتناولها.
- كيف تنعكس التغذية في أعمال اللجنة.
- دور اللجنة في التنسيق على الصعيد العالمي.
- دور اللجنة في التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- دور اللجنة في وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية.

مدى أهمية اللجنة والقضايا التي تتناولها

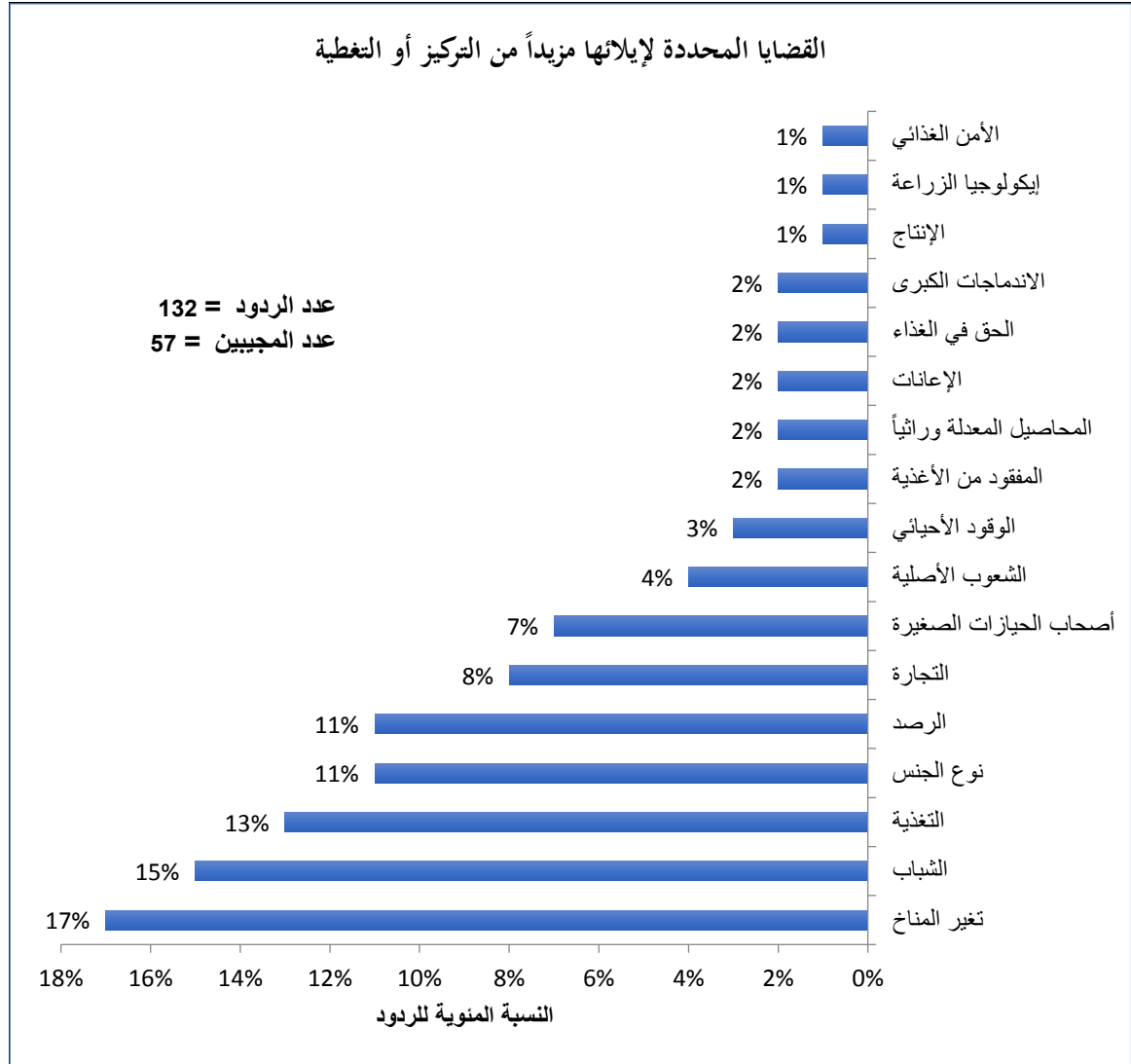
47- يعتقد أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات أن اللجنة تتناول القضايا ذات الصلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وأعرب الأعضاء بصورة خاصة عن آراء إيجابية بشأن أهمية القضايا التي تتناولها اللجنة، وأشاروا إلى النهج التشاوري والتوافقي المستخدم في اختيار المواضيع لفريق الخبراء الرفيع المستوى. ويتفق هذا الرأي الإيجابي لأعضاء اللجنة بشأن أهمية القضايا التي تتناولها اللجنة مع استقصاء الآراء بشأن كفاءة لجنة الأمن الغذائي العالمي الذي تبين منه أن 61 في المائة من المجيبين من حكومات البلدان قد وضعوا اللجنة في تصنيف مرتفع من حيث أهمية قضايا الأمن الغذائي العالمي التي تتناولها. ووجد استقصاء الآراء أيضاً أنه لدى فئات أخرى من المجيبين، أي المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص/المنظمات الخيرية، ومنظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، وضعت نسبة تقل قليلاً عن 50 في المائة اللجنة في تصنيف مرتفع من حيث الأهمية.²⁰

48- وعلى الرغم من أن الآراء المعرب عنها بشأن مدى أهمية القضايا التي تناولتها اللجنة كانت إيجابية بوجه عام، فإن عدداً صغيراً من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات حددوا قضايا رأوا أنها لا تحظى حالياً باهتمام كاف، أو تتطلب مزيداً من التأكيد (الرسم البياني 1). وكثيراً ما أشاروا إلى قضية تغير المناخ، تليها قضايا الشباب والتغذية والقضايا الجنسانية. ولم يكن من المستغرب الإشارة على نحو متواتر إلى مسألة تغير المناخ في ضوء اتفاق باريس (2015) بخصوص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهذا لا يعني أن اللجنة لم تتناول هذه القضايا، ذلك أن أحد نواتج السياسات، على سبيل المثال، يتعلق بالمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية.

²⁰ تقرير عن نتائج استقصاء الآراء بشأن فعالية لجنة الأمن الغذائي العالمي (Report on the Findings of the CFS Effectiveness Survey)، يوليو/تموز 2015.

وفضلاً عن ذلك، يوجد فريق عامل مفتوح العضوية يُعنى بمسألة التغذية. وتوجد أيضاً قضايا مثل التجارة جرت بالنسبة إليها مناقشة مدى قدرة اللجنة في حدودها أن تتناول هذه القضايا، وما إذا كان ينبغي في ما يتعلق بموضوع التجارة أن تتناوله منظمة التجارة العالمية. ولا يعني ذلك بالضرورة أن هذه القضايا ينبغي أن تظهر في برنامج العمل المتعدد السنوات القادم، ولكن ينبغي أن تضمن عملية برنامج العمل المتعدد السنوات أن يكون نظام تحديد القضايا وتحديد أولوياتها شاملاً وتشاورياً قدر المستطاع.

الرسم البياني 1: القضايا المحددة لإيلائها مزيداً من التركيز أو التغطية



49- وقد أعيد التأكيد على أهمية اللجنة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية - القرار 223/70 "تعزيز تأكيد الدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازاً رئيسياً يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي والتغذية؛ وتلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية".²¹ وفي وقت قريب،

²¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 223/70 (A/70/223)، 22 ديسمبر/كانون الأول 2015، الصفحة 12.

اعترف تقرير الأمين العام عن متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة بالدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة.²² وحدد التقرير اللجنة بوصفها إحدى الهيئات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة التي يمكنها أن تدعم الاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوصى التقرير كذلك بأن تقوم اللجان الفنية والمنتديات الحكومية الدولية بالنظر "... بروية في قدرتها على دعوة وإشراك العناصر الفاعلة ذات الأهمية البالغة لمساهماتها في خطة التنمية لعام 2030، بما في ذلك العلماء، والحكومات المحلية، ودوائر الأعمال، وممثلو أشد فئات الناس ضعفاً، على غرار ما فعلته لجنة الأمن الغذائي العالمي".²³ وهذا تأكيد واضح على أهمية اللجنة في السياق العالمي لأهداف التنمية المستدامة. ويتعلق معظم ما ورد في تقرير الأمين العام بأهمية اللجنة في المستقبل، وسيكون من شأن اللجنة أن تنتهز الفرصة المتاحة لها للقيام بدور رئيسي في عملية المتابعة والاستعراض التي يتولاها المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وأن تُبرهن على أهمية نموذجها التعاوني.

50- وأهمية اللجنة ليست بهذا الوضوح على الصعيد القطري. وكان مستوى الوعي باللجنة وبأعمالها منخفضاً في البلدان التي زارها فريق التقييم. وتناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في التقرير.

51- ويوجد تصور لدى بعض من أُجريت معهم مقابلات مفاده أن اللجنة ليست مرنة بما فيه الكفاية للاستجابة للقضايا المخصصة التي قد تكون لها آثار عالمية. وكان أحد الأمثلة التي ذُكرت هو مسألة "الاندماجات الكبرى". إذ لم تكن هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة، ولذلك فقد تعين تناولها على هامش الدورة العامة. وتتطلب اللائحة الداخلية للجنة إدراج المسائل على النحو المناسب في جدول الأعمال، لكي تتاح لجميع الأطراف الفرصة لتلقي إحاطة إعلامية كافية لمناقشة القضايا. وقد توجد حاجة إلى الوضوح بشأن الإجراءات والمعايير المتعلقة بإدراج بنود جديدة في جدول الأعمال خلال مهلة قصيرة.

52- وتوجد أيضاً مسألة استجابة اللجنة للأزمات الناشئة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، وخاصة في منطقتي الشرق الأدنى وأفريقيا. فعملية إصلاح اللجنة قد عجلت بها إلى حد كبير أزمة الغذاء العالمية التي وقعت في الفترة 2007-2008، غير أن اللجنة لم توضّح الدور الذي ينبغي أن تؤديه، إن وُجد، في حالات الأزمات. ومن المفهوم أن المكتب يعتزم إجراء مناقشة بشأن هذه المسألة في غضون الأسابيع القادمة.

²² الجمعية العامة للأمم المتحدة، المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل منسق وناجح وشامل. تقرير الأمين العام، الوثيقة A/70/684، يناير/كانون الثاني 2016. متاح على الرابط:

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/684&Lang=A

²³ الجمعية العامة للأمم المتحدة، المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل منسق وناجح وشامل. تقرير الأمين العام، الفقرة 48. الوثيقة A/70/684، يناير/كانون الثاني 2016. متاح على الرابط:

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/684&Lang=A

كيف تنعكس التغذية في أعمال اللجنة

53- أشارت وثيقة الإصلاح إلى أن التغذية جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي.²⁴ وأثناء المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في عام 2014، دعت الدول الأعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى القيام بدور نشط في مجال نظم الأغذية وسوء التغذية بما يتماشى مع التحول في تركيز الحوار العالمي بشأن سياسات التغذية من الجوع إلى سوء التغذية، وهو التحول الناجم عن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وأثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016، مُنحت لجنة الأمن الغذائي العالمي ولاية لكي تُسهم في خطة عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

54- وتؤكد المصادر الأولية والثانوية أن التغذية قد ظلت مدرجة في جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي منذ عملية الإصلاح، وأنها أعطيت الأولوية في وقت لاحق للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. وتضم اللجنة التوجيهية الحالية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية خبيرين في التغذية، كما نُظمت منذ عام 2010 أحداث جانبية أثناء الدورة العامة شملت مواضيع محددة بشأن التغذية. وعقب المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، غيرت لجنة الأمن الغذائي العالمي ترتيبات عملها لتشمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية وفريق العمل التقني الداعم لها. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي من فريق الخبراء الرفيع المستوى أن يقدم تقريراً عن نظم التغذية والغذاء، لكي يُعرض في الدورة العامة الرابعة والأربعين للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2017. وعززت الروابط مع أصحاب المصلحة الذين يركزون على التغذية (مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، ومنظمة الصحة العالمية)، وكذلك مع مبادرات التغذية العالمية مثل جمعية الصحة العالمية وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذية. كما أن الردود على استقصاء الآراء بشأن كفاءة لجنة الأمن الغذائي العالمي، الذي أُجري في نفس الوقت الذي أدخلت فيه التغييرات في ترتيبات العمل، قد أكدت على أهمية قيام اللجنة بالتركيز المباشر على التغذية في سياق الأمن الغذائي.

55- وتؤكد المقابلات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة أن لجنة الأمن الغذائي العالمي قد سعت إلى ضمان النظر في التغذية في جميع مسارات العمل في فترة ما بعد الإصلاح. وتبين من استعراض وثائق لجنة الأمن الغذائي العالمي أن الإشارات إلى التغذية كثيراً ما تكون سطحية تماماً. فيلزم مزيد من الوضوح في ما يتعلق بما يعنيه تعميم التغذية في الممارسة العملية.

56- وفي أعقاب الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، دُعي فريق عمل تقني لدعم مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية في إعداد مقترح لعرضه على اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين من أجل إقراره. "وينبغي أن يفضي المقترح إلى رؤية واضحة لدور اللجنة في مجال التغذية، وأن يقترن بخطة عمل تسفر عن نتائج ملموسة لعام 2017 وما بعده."²⁵ ويتمشى المقترح مع التحديات التي سلّم بها المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية،

²⁴ وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي : "البعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي".

²⁵ برنامج العمل المتعدد السنوات، 2015. مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في النهوض بالتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة "CFS 2016/43/9".

وخطّة التنمية المستدامة، ويكرّز على ناتجَيْن اثنين، هما - التقرير الوشيك لفريق الخبراء الرفيع المستوى عن "التغذية ونظم الأغذية" وخطّة عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. ولم يجرّ تحديد رؤية أو استراتيجية شاملة لدور لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال التغذية.²⁶

57- وتحديد رؤية أو استراتيجية تستند إلى المزايا النسبية للجنة الأمن الغذائي العالمي هو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن حيز التغذية ونظم الأغذية يزداد ازدهاماً وتجزؤاً. وكثير من المنظمات في هذا المجال هي أيضاً جهات صاحبة مصلحة في اللجنة وقد يكون لها مصالح متنافسة. وينبغي أن يبرز تحديد الأولويات وبناء توافق الآراء في التعريف الذي يوضّع لاستراتيجية تتبع نموذج لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويمكن أن يؤدي تركيز الاهتمام والموارد بما يتماشى مع هذه الاستراتيجية إلى تحسين فعالية اللجنة في تناول مسألة التغذية في إطار ولايتها.

58- وقدم فريق الخبراء الرفيع المستوى المسودة صفر للتقرير القادم عن التغذية ونظم الأغذية في أكتوبر/تشرين الأول 2016 من أجل التشاور العام بشأنه. وحظي هذا المشروع باهتمام كبير تجلّى في تلقي 123 تعليقاً.²⁷ وتوجد لدى أعضاء اللجنة التوجيهية وفريق المشاريع خبرة متنوعة، بما في ذلك داخل القطاع الخاص تشكّل سمة فريدة من نوعها وإن كانت في الوقت نفسه تتسم بأنها مثيرة للجدل بالنسبة إلى البعض.²⁸ وتبيّن من استعراض التقرير أنه قد كُتِب في المقام الأول من منظور التغذية وليس من منظور يوازن بين التغذية والزراعة ويدمجهما. ولم تُحدّد خطط وأهداف للتوجيه المتعلق تحديداً بالبلدان الناجم عن التقرير. ولم تكن الدرجة التي أُرسيت بها الصلات الأساسية بالمجتمع الزراعي واضحة أثناء إعداد التقرير، الأمر الذي يمكن أن يدعم ترجمته إلى توجيهات فُطرية.

59- وتطغى على تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن التغذية ونظم الأغذية تقارير أخرى عن الموضوع نفسه لم تكن موجودة عند وضع الاختصاصات. فقد نشر البنك الدولي والفريق العالمي المعني بالزراعة والتغذية تقريرين بارزين عن هذا الموضوع في عام 2016.²⁹ وستنشر مجلة لانسيت عدداً خاصاً عن الموضوع في يوليو/تموز 2017.³⁰ وسيحتاج تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى إلى أن يأخذ في الحسبان النتائج المستخلصة من هذه التقارير. ويمكن التشكيك في دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال التغذية إذا لم يمكن تمييز تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى من حيث مضمونه، وإذا لم يلبّ التقرير حاجة الحكومات إلى توجيه عملي قائم على الأدلة بغية تعزيز نظم التغذية والأغذية.

²⁶ مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في النهوض بالتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة CFS 2016/43/9.

²⁷ نسخة التشاور الإلكتروني من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن التغذية ونظم الأغذية (HLPE Nutrition and Food Systems report).

²⁸ اللجنة التوجيهية: السيدة Louise Fresco (هولندا) - مديرة غير تنفيذية لشركة 'يونيليفر'؛ والدكتورة Eileen Kennedy - عضو في المجلس العالمي للأمن الغذائي والتغذية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي؛ فريق المشاريع التابع لفريق الخبراء الرفيع المستوى: الدكتورة Mandana Arabi، باحثة في مجال منبديات نشاط الأعمال والتغذية تعمل في التحالف العالمي لتحسين التغذية.

²⁹ IFPRI A4HN; World Bank, Future of Food 2016, Shaping the Global Food System to Deliver Improved Nutrition and Health; Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition. 2016. Food systems and diets: Facing the challenges of the 21st century. London, UK.

³⁰ (Upcoming Lancet report for Stockholm Food Forum (June 2017)). (تقرير لانسيت القادم من أجل منتدى ستوكهولم للأغذية (يونيو/حزيران 2017)).

60- ووفقاً لحسابات متعددة، نمت المشاركة في لجنة الأمن الغذائي العالمي من جانب الجهات صاحبة المصلحة في مجال التغذية. بيد أن هذه المشاركة، في واقع الممارسة العملية، تجري على مستوى مرتفع وتركز على منظمات الأمم المتحدة. ويوجد اتجاه يتمثل في أن أصحاب المصلحة المطلعين في مجال التغذية المشاركين في اللجنة يكونون خبراء في مجال السياسات، في حين أن الممارسين الذين يديرون تنفيذ البرامج في البلدان أو يدعمون تنفيذها لا يكونون على علم بأعمال اللجنة. وفي اثنتين من الحالات، فإن التفاعل بين رئيس إحدى المنظمات واللجنة لم ينتقل أثره حتى إلى كبار الممارسين داخل المنظمة نفسها. واستناداً إلى خبرة الممارسين في مجال التغذية الذين يقومون بتنفيذ التدخلات والبرامج في البلدان، يمكن أن يؤدي توجيه نواتج اللجنة عن طريقهم إلى زيادة فعالية مسار العمل المتعلق بالتغذية. ويدخل هؤلاء الممارسون ضمن الجهات صاحبة المصلحة - مثل برنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، ومبادرة تعزيز التغذية.

61- وقد أدى مسار العمل المتعلق بالتغذية إلى تنظيم عدة فعاليات في ما بين الدورات تتناول مواضيع تتعلق بالتغذية.³¹ وتشير المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة إلى أن الفعاليات التي تتيح فرصاً لإجراء المزيد من المناقشات غير الرسمية كانت فعالة في توعية أصحاب المصلحة بقضايا التغذية. فوجود فهم أساسي وتقدير لأهمية التغذية من جانب جميع أصحاب المصلحة هو أمر ضروري من أجل إجراء حوار يمكن أن يدعم في نهاية المطاف تعميم مسائل التغذية.

أدوار التنسيق التي تضطلع بها اللجنة

62- كشفت أزمة الأغذية للفترة 2007-2008 عن وجود مستوى مرتفع من التجزؤ المؤسسي في البنية العالمية للأمن الغذائي والتغذية؛ وقد سعى الإصلاح، في جملة أمور، إلى ضمان أن تضطلع اللجنة بدور تنسيقي مركزي في الحوكمة العالمية للأمن الغذائي والتغذية. وتحدد وثيقة الإصلاح الدورين التاليين للجنة في التنسيق، وهما: التنسيق على الصعيد العالمي؛ والتنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي.

63- **الدور: التنسيق على الصعيد العالمي.** يتطلب الإصلاح من اللجنة توفير منبر للمناقشة والتنسيق بغية تعزيز العمل التعاوني في ما بين الحكومات ومجموعة من الجهات الفاعلة تضم المنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة.³²

64- والدورة العامة للجنة هي الجهة العليا لاتخاذ القرارات في اللجنة، وهي تجتمع سنوياً لإقرار التوصيات المتعلقة بسياسات اللجنة وعملياتها. والدورة العامة هي تتويج لأعمال اللجنة في ما بين الدورات والمعلم البارز في الجدول الزمني السنوي للجنة. ولا تقتصر الجلسات العامة للدورات على اتخاذ القرارات، بل هي بمثابة منبر يتيح لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية أن تتبادل وجهات النظر والخبرات والمعارف. وقد زاد عدد

³¹ كان أكثر هذه الفعاليات ذكراً في المقابلات هي الفعالية المتعلقة بالتجارة والتغذية التي نُظمت في يونيو/حزيران 2016 بصورة مشتركة مع اللجنة الدائمة للتغذية.

³² لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2.

التسجيل للمشاركة في الدورات العامة زيادة كبيرة منذ عام 2009. وازداد عدد المندوبين المسجلين للمشاركة في الدورات العامة (باستثناء الأحداث الجانبية) من 347 مندوباً في عام 2009 إلى 1 151 مندوباً في عام 2016، وزاد عدد أعضاء اللجنة من 101 بلد إلى 116 بلداً. وزاد عدد منظمات المجتمع المدني من 3 منظمات في عام 2009 إلى 123 منظمة في عام 2016، وزادت منظمات القطاع الخاص من 4 منظمات إلى 86 منظمة خلال الفترة نفسها. (الجدول 5). ويمكن أن تُعزى هذه الزيادات إلى إنشاء آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص اللتين وسعتا نطاق مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في أعمال اللجنة.

الجدول 5: مشاركة المندوبين في الدورات العامة للجنة في الفترة من عام 2009 إلى عام 2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
1 151	1 070	790	966	883	867	755	347	عدد المندوبين (باستبعاد الأحداث الجانبية) *
فئات المندوبين								
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
116	120	111	121	116	114	126	101	عدد الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي
8	9	10	14	14	6	14	8	عدد الدول غير الأعضاء في اللجنة
11	11	12	12	12	9	13	7	عدد وكالات وهيئات الأمم المتحدة
123	96	81	95	111	82	42	23	عدد منظمات المجتمع المدني **
86	68	73	47	46	31	2	4	عدد منظمات القطاع الخاص والمنظمات الخيرية
2	2	2	1	2	3	2	2	عدد منظمات البحوث الدولية
2	2	1	2	3	5	1	0	عدد مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية
45	47	42	26	32	21	10	3	مراقبون آخرون *
الوفود المسجلة من المستوى الوزاري								
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
9	9	11	25	24	19	20	13	الوزراء
8	6	2	12	0	7	2	1	نواب الوزراء

المصدر: أرقام مجمعة من تقارير الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

*ملاحظة: تشير هذه الأرقام إلى عدد المندوبين. وتشير الصفوف الأخرى إلى عدد المنظمات الحاضرة. وقد يكون لكل منظمة واحدة مندوب واحد أو أكثر.

**يشمل المجتمع المدني جميع منظمات المجتمع المدني ولا يقتصر على المنظمات الأعضاء في آلية المجتمع المدني.

65- ويتضح من التقارير المتعلقة بالدورات العامة للجنة ومن مراقبة فريق التقييم لدورتها الثالثة والأربعين أن اللجنة تمكنت من إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المعنية بالأمن الغذائي والتغذية. كما أن الأحداث الجانبية التي عُقدت في الدورة هي فرص لتبادل المعارف والخبرات، ولتناقشة مواضيع ليست مدرجة في جدول الأعمال الرسمي

للدورة العامة. ويوجد طلب على الأحداث الجانبية كما تُبرهن على ذلك تقديرات أمانة اللجنة التي تشير إلى حضور نحو 5 000 مشارك في 54 حدثاً جانبياً أثناء الدورة الثالثة والأربعين للجنة.³³

66- وتشجع وثيقة الإصلاح الدول الأعضاء على المشاركة في الدورات العامة على أعلى مستوى ممكن - أي على المستوى الوزاري أو مستوى أعضاء مجلس الوزراء - وهو المستوى الذي يمثل على نحو مثالي وجهة النظر المشتركة بين الوزارات وليس الرأي القطاعي.³⁴ وعدد الوزراء الذين يحضرون الدورات العامة منخفض نسبياً (9 وزراء من أصل 116 بلداً في عام 2016). وسُجِّل أكبر عدد من الوزراء الحاضرين في عام 2013 عندما حضر 25 وزيراً، ولكن العدد انخفض منذ ذلك الحين. ولاحظ أحد أعضاء اللجنة أن الدورات العامة لا تجتذب الوزراء لأنها ليست جذابة بما فيه الكفاية لتبرير استثمار الوقت والأموال المطلوبين للحضور. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه قبل عام 2009، كانت الدورات العامة تُعقد في يونيو/حزيران، بالتزامن مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الذي يُعقد مرة كل سنتين والذي يحضره الوزراء عادة. فالتغيير في توقيت الدورة العامة قد يفسر العدد المنخفض نسبياً من المندوبين على المستوى الوزاري، على الرغم من أنه ينبغي عدم استبعاد عوامل أخرى. وقد جرت مناقشات في المكتب وفي اجتماعات المجموعة الاستشارية بشأن تحسين جاذبية الدورات العامة. وقد يكون من المفيد أن يستفسر المكتب من الوزراء عن سبب عدم حضورهم، وما الذي يمكن أن يجتذبهم لحضور الدورات العامة.

67- ومن الصعب تحديد المدى الذي تعزز في حدوده الدورات العامة **العمل التعاوني** في ما بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك بالنظر إلى وجود عوامل كثيرة خارجة عن سيطرة اللجنة تؤثر على القرارات التي تتخذها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون. وما له أهمية أن التوصيات التي يجري إقرارها بشأن السياسات في الدورات العامة هي توصيات طوعية، ولذلك يُترك للدول الأعضاء السلطة التقديرية لتنفيذها. غير أن هذا لا يقلل من أهمية منبر مثل لجنة لإجراء حوارات بشأن قضايا الأمن الغذائي والتغذية، نظراً إلى أن العملية في حد ذاتها لا تقل أهمية عن نتائج هذه الحوارات.

68- وينبغي ألا يغيب عن البال أن الدورة العامة هي تنويع للعمل المنجز في فترة ما بين الدورتين وللمشاورات والمفاوضات التي تسبق الدورة العامة. ذلك أن جودة الأعمال (النواتج) المنتجة في فترة ما بين الدورتين، وجودة العمليات المضطلع بها في الهياكل التابعة للجنة، على سبيل المثال المكتب والمجموعة الاستشارية ومجموعات العمل المفتوحة العضوية، تؤثر على جودة الدورات العامة. وهذه الهياكل هي التي ينبغي أن يجري فيها رعاية العمل التعاوني.

69 - **الدور: التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي.** يتوخى الإصلاح أن تضطلع اللجنة تدريجياً بدور العمل كمنبر للنهوض بتحقيق مزيد من التنسيق والمواءمة في ميادين العمل كافة، وأن تشجع على زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، فضلاً عن تحديد الثغرات في الموارد. وكان من المتوخى أن تعتمد اللجنة على الآليات والشبكات

³³ هي تقديرات أعلن عنها في اجتماع المكتب والمجموعة الاستشارية، في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ويلاحظ أن العدد الفعلي للأفراد أقل بالنظر إلى أن شخصاً واحداً قد يحضر أكثر من حدث جانبي واحد.

³⁴ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 9، صفحة 3.

القائمة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية، وشبكات المجتمع المدني، ورابطات القطاع الخاص، التي لها ولايات وطنية وإقليمية. ويتوخى الإصلاح أيضاً أن تبني اللجنة على أعمال التنسيق التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة.³⁵

70- وقد اتخذت اللجنة بعض الخطوات في اتجاه أداء هذا الدور، ولكن من السابق لأوانه تقييم مدى فعالية ذلك حتى الآن. ومن المؤكد أن هذه الإمكانيات موجودة في ظل اهتمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى بأن تعمل اللجنة كمُنبر يمكن عن طريقه للبلدان أن تتقاسم التقدم والخبرات في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

71- ويوجد كثير من الهياكل الوطنية القائمة العاملة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وقد أُتيحت لفريق التقييم الفرصة لإجراء مقابلات مع المشاركين من الحكومات والمجتمع المدني في الهياكل الوطنية الموجودة في البلدان التي زاروها (الجدول 27). والروابط بين اللجنة وهذه الهياكل الوطنية ضعيفة، وقد يرجع ذلك إلى أن اللجنة غير معروفة جيداً على الصعيد القطري. بيد أنه توجد مسألة أكبر في ما يتعلق بدور اللجنة في تعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني. ولا توضّح وثيقة الإصلاح تفاصيل ما ينطوي عليه هذا الدور التنسيقي وكيف ينبغي الاضطلاع به. وإذا ما اضطلعت اللجنة بهذا الدور على النحو المتوخى في وثيقة الإصلاح، فلا بد عندئذٍ من توافر الوضوح بشأن ما يستتبعه هذا الدور وكيف ينبغي الاضطلاع به.

72- وقد اتخذت اللجنة خطوات لتعزيز روابطها مع المبادرات الإقليمية. فقد عقدت اللجنة في دورتها العامة السادسة والثلاثين (2010) جلسة بشأن المبادرات الإقليمية بهدف تعزيز الروابط والحفاظ عليها، وقدمت تسع هيئات إقليمية عروضاً عن المبادرات في مناطقها. وقررت اللجنة أن تعزز الروابط مع هذه المبادرات الإقليمية وأن تحافظ عليها أثناء فترة ما بين الدورتين.³⁶ وفي الدورة العامة السابعة والثلاثين للجنة (2011)، قُدمت خمسة عروض عن المبادرات الإقليمية. وتلقت اللجنة أيضاً موجزاً بالنقاط البارزة لحلقة عمل إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الأمن الغذائي والتغذية لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، عُقدت في القاهرة تحت مظلة اللجنة. وفي السنوات اللاحقة، قُدمت عروض عن المبادرات الإقليمية وذلك في الدورة العامة التاسعة والثلاثين للجنة (2012)، ونُظمت مناقشات مائدة مستديرة في الدورة العامة الأربعين للجنة، وجلسات تفاعلية في الدورتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين للجنة، ولكن لم تُنظَّم جلسة بشأن المبادرات الإقليمية في دورتها العامة الثالثة والأربعين.

73- وهذه الجلسات المتعلقة بالمبادرات الإقليمية مفيدة لتقاسم المعلومات بشأنها، ولكن لم تحدث متابعة للقضايا التي برزت خلال هذه الدورات. واقترح أصحاب المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات في البلدان أن تتعاون لجنة الأمن الغذائي العالمي مع الوكالات التي توجد مقارها في روما على عقد حلقات عمل ومؤتمرات على الصعيد الإقليمي، وأن تعزز - وهي تفعل ذلك - الروابط مع المنظمات الإقليمية وكذلك مع البلدان في تلك المناطق. وكانت

³⁵ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 6، الصفحة 2.

³⁶ لجنة الأمن الغذائي العالمي، تقرير عن الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2010، الصفحة 3.

إحدى التوصيات الرئيسية الصادرة عن حلقة العمل المعقودة في القاهرة في عام 2010 هي إنشاء منصات إقليمية من نوع لجنة الأمن الغذائي العالمي بغية رصد حالة الأمن الغذائي الإقليمي، وكذلك لكي تكون منصة لتقاسم المعلومات والممارسات الجيدة، ولكن هذه التوصية لم تُنفذ.

74- **الدور: وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية.** يتمثل أحد أدوار اللجنة بعد إصلاحها في وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية بغية تحسين التنسيق وتوجيه أعمال مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وتتطلب وثيقة الإصلاح أن يكون هذا الإطار مرناً لكي يمكن تعديله من أجل الاستجابة للأولويات المتغيرة.³⁷

75- ورغم أنه كان من المتوخى أن يكون ذلك هو دور المرحلة الثانية، اتخذت لجنة الأمن الغذائي العالمي زمام المبادرة لوضع الصيغة الأولى للإطار، التي أقرتها الدورة العامة التاسعة والثلاثون للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2012، بعد مفاوضات مطوّلة. وقد وضع أعضاء اللجنة والمشاركون وأصحاب المصلحة الآخرون الإطار الاستراتيجي العالمي وتفاوضوا عليه بطريقة تشاركية وشفافة. ويجري استعراض وتحديث الإطار الاستراتيجي العالمي سنوياً لكي يعكس القرارات المتخذة في الدورات العامة للجنة. ويوجد نص على إجراء استعراض دوري أكثر جوهرية وتحديث لكي تُدرج فيه التطورات الدولية الجديدة، مثل أهداف التنمية المستدامة. ويجري حالياً إجراء الاستعراض الدوري الأول منذ إقرار الإطار الاستراتيجي العالمي في عام 2012.³⁸

76- ولكي يساهم الإطار الاستراتيجي العالمي في تحسين تنسيق قضايا الأمن الغذائي والتغذية، سيتعين استخدامه كمصدر مرجعي من جانب أولئك الذين يستهدفهم هذا الإطار. واستعرض فريق التقييم هيكل ومضمون الإطار الاستراتيجي العالمي ووجد أنه غير صريح بشأن جمهوره المستهدف وكيف يمكن لهذا الجمهور أن يستخدم المعلومات الواردة في الإطار. ويشكّل الإطار الاستراتيجي العالمي، في شكله الحالي، ملخصاً كبيراً يتناول نواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي وقراراتها وتوصياتها والأطر الدولية الأخرى ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية. ويسعى الإطار الاستراتيجي العالمي إلى أن يكون شاملاً، وهو وثيقة طويلة وغير عملية. وقد تبين من استقصاء الآراء بشأن كفاءة اللجنة أن 60 في المائة من المحييين قيموا الفائدة المحتملة للإطار الاستراتيجي العالمي بأنها مرتفعة، ولكن 28 في المائة فقط من المحييين قد رأوا أن تأثيره الفعلي مرتفع، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين إمكانات الإطار وتأثيره الفعلي.³⁹

³⁷ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 6، الصفحة 3.

³⁸ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار الاستراتيجي العالمي: الوثيقة رقم: CFS OEWG- GSF/2016/05/02/01.

³⁹ تقرير عن نتائج استقصاء الآراء بشأن كفاءة لجنة الأمن الغذائي العالمي، يوليو/تموز 2015.

77- وتبيّن من دراسة التقييم وجود أمثلة على الترويج للإطار الاستراتيجي العالمي الأول في عام 2013، عقب اعتماده، ولكن لم يحدث أي ترويج آخر للإطار إلا على الموقع الإلكتروني للجنة. وتقوم مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي بوضع خطة اتصال لزيادة الوعي بهذا الإطار⁴⁰ تتألف مما يلي:

- تسجيل فيديو للجنة الأمن الغذائي العالمي يحدد العناصر الرئيسية للإطار⁴¹؛
- منشور صادر عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن كيف يعمّم الإطار الاستراتيجي العالمي الحق في الحصول على غذاء كافٍ هو وحقوق الإنسان المتعلقة بسياسات الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وكيف يمكن لأصحاب المصلحة أن يترجموا توافق الآراء العالمي إلى ممارسة على الصعيد الوطني⁴²؛
- كتيب أعده أعضاء آلية المجتمع المدني عن الإطار الاستراتيجي العالمي وكيف يمكن للمجتمع المدني أن يستخدم هذا الإطار⁴³؛
- موجز من صفحتين أعدته الشبكة العالمية للحق في الغذاء والتغذية عن الإطار الاستراتيجي العالمي والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تنفيذه.⁴⁴

78- وتعكس وثائق اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي وجود خلاف حول ما إذا كان يمكن أن تُدرج في الإطار الاستراتيجي العالمي الوثائق التي لم يجر التفاوض بشأنها في اللجنة. وحددت وثائق الاجتماع مسائل مثل طول الوثيقة، وميسورية الوثيقة كعائتين يحولان دون استخدامها.⁴⁵ وهذه مسائل ينبغي حلها إذا أُريد للإطار الاستراتيجي العالمي أن يصبح وثيقة ذات صلة بالنسبة إلى مستعمليها المقصودين بها.

النتيجة بـ: تحسين التقارب بين السياسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية
السؤال الرئيسي للتقييم 1-2: إلى أي مدى حسّنت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها التقارب بين السياسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؟

⁴⁰ مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي، نتائج الاجتماع، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. متاح على الرابط: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1617/OWEG-GSF/Meeting-01/CFS_OEWG_GSF_2016_11_30_02_Outcomes.pdf

⁴¹ الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي. متاح على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=uC03QsxeoMA>

⁴² FAO. The Human Right to Adequate Food in the Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition: A Global Consensus, Rome 2013. Available at: <http://www.fao.org/docrep/019/i3546e/i3546e.pdf>

⁴³ انظر 'adequate food'، متاح على الرابط: https://viacampesina.org/downloads/pdf/en/GSF-Manual_en.pdf

⁴⁴ Global Network for the Right to Food and Nutrition. متاح على الرابط: <http://www.righttofoodandnutrition.org/sites/www.righttofoodandnutrition.org/files/The%20Global%20Strategic%20Framework%20for%20Food%20Security%20and%20Nutrition.pdf>

⁴⁵ GSF Open-Ended Working Group compilation of inputs. متاح على الرابط: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1516/OWEG_GSF/CFS_OEWG_GSF_2016_05_02_INF_Compilation_of_Inputs_rev1.pdf

79- **الدور: تحسين التقارب بين السياسات.** ذلك أن التصدي لتجزؤ السياسات الذي صاحب التجزؤ المؤسسي للأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي هو الدور الرئيسي الثاني للجنة بعد إصلاحها. واللجنة مكلفة بتعزيز زيادة اتساق السياسات عن طريق وضع استراتيجيات دولية وخطوط توجيهية طوعية بشأن الأمن الغذائي والتغذية. ووفقاً لوثيقة الإصلاح، ينبغي أن تسترشد هذه الاستراتيجيات والخطوط التوجيهية بأفضل الممارسات، وبالدروس المستخلصة من الخبرات المحلية، وبالمداخلات المستمدة من المستويين الوطني والإقليمي، وبمشورة وآراء الخبراء من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.⁴⁶ وقد نُظر في التقييم إلى التقارب بين السياسات على أنه عملية تشاور وتفاوض تفضي إلى وضع مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات (ناتج سياسي). وأشار التقييم إلى أن مصطلح "التقارب بين السياسات" فضفاض. وفي سياق لجنة الأمن الغذائي العالمي، نُظر بصفة غالبية إلى التقارب بين السياسات باعتباره عملية تشاور وتفاوض تفضي إلى وضع مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات (ناتج سياسي).⁴⁷ كما أن التقارب بين السياسات، إذا بُحث من حيث خاتمته المنطقية، يمكن النظر إليه على أنه نتيجة، حيث تقوم عدة بلدان باستخدام وتطبيق النواتج المستمدة من التقارب بين السياسات. ورداً على السؤال الرئيسي للتقييم 1-2، قِيم التقييم عملية التقارب بين السياسات هي والنواتج، ويُناقش في إطار السؤال الرئيسي للتقييم 1-3 تطبيق واستخدام هذه النواتج.

نواتج التقارب بين السياسات

80- أنتجت اللجنة التي تم إصلاحها ثلاثة نواتج رئيسية في ما يخص تحقيق التقارب بين السياسات، وتوصيات سياساتية استُرشد في وضعها بعشرة من تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، وتوصيات سياساتية مستمدة من ثلاث دراسات عن مسارات العمل بين عامي 2009 و2016 (الجدول 6). وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت اللجنة الإطار الاستراتيجي العالمي الذي تنعكس فيه قرارات اللجنة على صعيد السياسات ويُستخدم كمصدر مرجعي للنواتج السياسية للجنة.

81- وقد انخفض عدد النواتج السياسية التي أُقرت بين عامي 2011 و2016 من أربعة نواتج في عام 2011 إلى ناتج واحد في عام 2016، وهو ما حدث نتيجةً لخفض عدد تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى من تقريرين في السنة إلى تقرير واحد في السنة ونتيجةً لتحديد عدد النواتج السياسية الأخرى. وبالإضافة إلى النواتج السياسية الرئيسية، أعدت اللجنة الإطار الاستراتيجي العالمي الذي يتضمن جميع التوصيات السياسية الرئيسية للجنة. وإطار العمل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة هو الناتج الرئيسي الوحيد في ما يتعلق بالتقارب بين السياسات والذي بُدئ فيه في حقبة الإصلاح بعد عام 2009، في حين أن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة

⁴⁶ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 6.

⁴⁷ يستند هذا التفسير 'للتقارب بين السياسات' إلى ردود المجيبين في الاستقصاء، وكذلك إلى الوثيقة التي أعدتها أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بعنوان CFS Approach to Policy Convergence (تُهجج لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن التقارب بين السياسات)، وهي ورقة أُعدت من أجل مكتب اللجنة واجتماع المجموعة الاستشارية، 8 يوليو/تموز 2016، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: تُهجج لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن التقارب بين السياسات (CFS Approach to Policy Convergence). الوثيقة رقم: CFS/BurAG/2016/03/31/05.

لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني هي والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية كان قد بُدئ فيها قبل الإصلاح، أي في عامي 2004 و 2008، على التوالي.

الجدول 6: النواتج السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي المتحققة منذ الإصلاح المضطلع به في عام 2009

الفئة	النواتج السياسية
النواتج السياسية الرئيسية للجنة الأمن الغذائي العالمي	1- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (2012) 2- المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (2014) 3- إطار العمل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الأزمنة الممتدة (2015) 4- الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (2012، قابل للتحديث سنوياً)
التوصيات السياسية المسترشدة في وضعها بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى	1- تقلب الأسعار والأمن الغذائي، 2011 2- حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة، 2011 3- الأمن الغذائي وتغير المناخ، 2012 4- الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي، 2012 5- الوقود الأحيائي والأمن الغذائي، 2013 6- الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، 2013 7- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، 2014 8- الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة، 2014 9- المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية، 2015 10- التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟ 2016
التوصيات السياسية المستمدة من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن السياسات	1- نوع الجنس والأمن الغذائي والتغذية، 2011 2- كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، 2011 3- ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، 2016

82- وليست جميع النواتج السياسية متماثلة. فالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، على سبيل المثال، مفصلة ولها توجه قوي في اتجاه تطبيقها عملياً واستخدامها على الصعيد القطري. أما 'المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية' فهي مجموعة من المبادئ العامة يراد بها أن توضع في الاعتبار في القرارات المتعلقة بالاستثمارات الزراعية. وأما التوصيات السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي التي يُسترشد في إعدادها بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى واجتماعات

المائدة المستديرة بشأن السياسات فهي تغطي طائفة واسعة من قضايا الأمن الغذائي والتغذية. وقد تبين من استعراض هذه الوثائق المتعلقة بالتوصيات السياسية أن كثيراً من التوصيات قد صيغت بشكل فضفاض جداً، وأنها كثيراً ما تضمنت عدداً كبيراً من نقاط العمل. ولم يكن يوجد اتساق بين وثائق السياسات في التمييز بين التوصيات ونقاط العمل. وقد يفسر ذلك شواغل بعض من أُجريت معهم المقابلات من أن التوصيات المتعلقة بالسياسات ليست سهلة الفهم، وأن حجم التوصيات والإجراءات هائل.

عملية تحقيق التقارب بين السياسات

83- تتسم عملية التوصل إلى توصيات (نواتج) السياسات بأهمية ماثلة للنواتج نفسها. ويجري اختيار المواضيع لهدف تحقيق التقارب بين السياسات عن طريق عملية تشاورية لبرنامج العمل المتعدد السنوات، وتُتاح لجميع الأعضاء والمشاركين والمراقبين الفرصة لتقديم إسهامات بشأن اختيار المواضيع المتعلقة بنواتج السياسات. وبينما يوجد أصحاب مصلحة يرون أن مواضيع معينة لا تلقى اهتماماً كافياً، فإن لديهم الفرصة للإسهام في تحديد المواضيع وترتيب أولوياتها. وتوجد مشاكل نظامية تعرقل المشاركة الكاملة من جانب جميع الأطراف المهمة، من ذلك على سبيل المثال أنه عادة ما يكون عدد المندوبين الموجودين في روما صغيراً ويكون من المتوقع منهم ألا يغطوا أعمال اللجنة فحسب بل أيضاً أعمال الوكالات التي توجد مقرها في روما.

84- وكان أحد الجوانب الرئيسية لإصلاح اللجنة هو أنه سيُسترسد في أعمال اللجنة بالأدلة التي يقدمها فريق الخبراء الرفيع المستوى، وإن كان ذلك ليس على سبيل الحصر. وكما هو مبين في الجدول 6، أقرت اللجنة التوصيات السياسية المسترشدة في وضعها بالتقارير التي أعدها فريق الخبراء الرفيع المستوى حتى الآن. بيد أن توصيات فريق الخبراء هذا لا تؤخذ بصورة مباشرة - بل هي تُستخدم كأساس لإعداد مجموعة جديدة من التوصيات المتعلقة بالسياسات لكي تتفاوض اللجنة بشأنها وتعتمد إلى إقرارها. وفريق الخبراء الرفيع المستوى ليس هو المصدر الوحيد لمشورة الخبراء التي تُقدّم إلى اللجنة. فالنواتج السياسية الرئيسية الثلاثة (الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وإطار العمل في الأزمات الممتدة) قد جرى إعدادها بالاستفادة من الخبرة الفنية للوكالات التي توجد مقرها في روما، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

85- وتشكّل المفاوضات جزءاً هاماً من عملية تحقيق التقارب بين السياسات، وقد عرّف كثيرون ممن أُجريت معهم المقابلات التقارب بين السياسات بأنه عملية تفاوض للتوصل إلى وثيقة متفق عليها بشأن السياسات. وضمن المعلومات المقدمة إلى المقيمين، توجد إسهامات مقدمة من المستويات الوطنية عن طريق أعضاء اللجنة وكذلك عن طريق آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص. ولم يتبين من التقييم وجود أدلة على تقديم إسهامات من المستويات الإقليمية، وهذا أمر متوقع، نظراً إلى أنه لم يحدث سوى تفاعل محدود بين اللجنة والمنظمات الإقليمية.

86- وقد انتقد البعض فعالية اللجنة في تحسين التقارب بين السياسات على الصعيد العالمي. وجرى الإدلاء بأقوال مثل 'لا يوجد تقارب بين السياسات'، و'يوجد تباعد' بين السياسات. وأعرب أيضاً عن القلق من أن الحيز متاح

للحوار والتفاوض من أجل تحقيق التقارب بين السياسات يساء استخدامه أحياناً عن طريق إغراق الأطراف في الحوار والتفاوض للتوصل إلى اتفاق بدلاً من تحقيق تقارب حقيقي ينطلق من الآراء والمواقف المختلفة للجهات المختلفة صاحبة المصلحة. وتعكس هذه الآراء تصوراً ضيقاً للتقارب بين السياسات باعتباره عملية ينبغي أن تفضي إلى اتفاق كامل على القضايا، وليس عملية تهيئ المجال للاستماع لأصوات متنوعة والتوصل إلى فهم مشترك للقضايا. وتوجد قيمة في عملية تحقيق التقارب بين السياسات باعتبارها فرصة للجهات المختلفة صاحبة المصلحة لكي يجري تثقيفها وإعلامها بآفاق بديلة للآفاق التي لديها هي.

87- وأحد الانتقادات الأخرى هو أن نخب اللجنة بشأن تحقيق التقارب بين السياسات ينبغي أن يكون أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج، وأن يكون واضحاً بشأن ما تريد اللجنة تحقيقه بنواتج السياسات. وتتوافر الصحة في هذا النقد لأن نواتج السياسات ليست غايات في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق شيء ما، مثلاً تعزيز الإجراءات التي تتخذها البلدان لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية. وتطوير التدخل أو منطلق البرنامج الذي يوضح النتائج التي تسعى السياسات العامة إلى تحقيقها والمسارات المنطقية المؤدية إلى هذه النتائج يمكن أن يساعد اللجنة في استحداث نواتج للسياسات تكون مناسبة وتحقيق نتائج واقعية.

88 - وأعرب عن آراء مفادها أنه لا يلزم التفاوض على كل شيء، وأنه ينبغي للجنة أن تكون انتقائية في ما يُطرح للتفاوض. وتتوافر لنواتج التقارب بين السياسات جداول زمنية طويلة من وقت البدء فيها إلى وقت اعتمادها في الجلسات العامة للجنة. ويبين الجدول 7 الإطار الزمني العام من وقت البدء في إعداد النواتج الرئيسية للتقارب بين السياسات إلى وقت اعتمادها. والنواتج التي بُدئ فيها بعد عام 2009 في اللجنة قد استغرقت ما بين ثلاث وخمس سنوات منذ البدء في إعدادها إلى حين اعتمادها. أما 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني' فقد أعدت في عامين في اللجنة ولكن كانت الفترة التي مرت قبل أن تظهر إلى حيز الوجود هي ست سنوات داخل منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول 7: الأطر الزمنية لنواتج التقارب بين السياسات والإطار الاستراتيجي العالمي

النواتج السياسية الرئيسية المتعلقة بتحقيق التقارب بين السياسات	الإطار الزمني العام من وقت البدء في إعداد النواتج إلى وقت اعتمادها	الوقت المستغرق في لجنة الأمن الغذائي العالمي
الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني	2004-2012 (8 سنوات)	2010-2012
المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية	2008-2014 (6 سنوات)	2010-2014
إطار العمل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة	2010-2015 (5 سنوات)	2010-2015
الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	2009-2012 (3 سنوات)	2009-2012 ⁴⁸

المصدر: أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، نخب لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن التقارب بين السياسات. الوثيقة: CFS/BurAG/2016/03/31/05.

48 المرجع نفسه.

89- واستغرق كل ناتج أسبوعين على الأقل للتفاوض عليه (وثلاثة أسابيع في حالة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني).⁴⁹ وأعرب الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم من الأوساط الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات التي توجد مقارها في روما عن قلقهم إزاء طول المدة التي يستغرقها التفاوض وإزاء الموارد اللازمة للتفاوض. ونظراً إلى تعقيد القضايا وتنوع الأصوات في المفاوضات، يكون من غير المفيد التسرع في المفاوضات، لأن ذلك من شأنه الإضرار بجودة الناتج النهائي. غير أنه من الضروري أن تكون قواعد التفاوض واضحة للجميع، وأن يحترمها الجميع.

النتيجة جيم: تعزيز إجراءات الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية

السؤال الرئيسي للتقييم 1-3: إلى أي مدى عززت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها إجراءات الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية؟

90- رداً على السؤال الرئيسي للتقييم 1-3، نظر فريق التقييم في دور اللجنة في تيسير تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والمناطق؛ ودور اللجنة في تعزيز المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات؛ واستخدام وتطبيق النواتج والتوصيات السياسية للجنة.

91 - **الدور: تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والمناطق.** تتوخى وثيقة الإصلاح أن تيسر اللجنة تقديم الدعم و/أو المشورة إلى البلدان و/أو المناطق بناء على طلبها. وتشمل مجالات الدعم والمشورة اللذين ينبغي تقديمها وضع خطط عمل مُسيطر عليها وطنياً وإقليمياً من أجل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وتنفيذ هذه الخطط ورصدها وتقييمها. وهي تشمل أيضاً تقديم الدعم والمشورة بشأن التطبيق العملي للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء.⁵⁰

92- ولم تتلق اللجنة عن طريق أي وسيلة، بما في ذلك استقصاء الآراء بشأن كفاءة لجنة الأمن الغذائي العالمي، أي طلبات من البلدان والمناطق للحصول على الدعم والمشورة. وقد لوحظ في الدورة العامة السادسة والثلاثين للجنة عدم ورود طلبات من هذا القبيل. واقترح رئيس اللجنة آنذاك أن يجري في المستقبل استخدام هذا البند من جدول الأعمال كفرصة تتيح للبلدان عرض أنشطتها الحالية وأنشطتها المخطط لها من أجل إقامة شراكات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.⁵¹ ولا يوجد في تقرير الدورة السادسة والثلاثين للجنة ما يوضح أنه قد جرت مناقشة أسباب عدم ورود طلبات للحصول على المساعدة. وقدم رؤساء اللجنة تقارير عن الدورات العامة للجنة إلى شتى المؤتمرات الإقليمية للمنظمة، ولكن هذه التقارير لم تدفع إلى تقديم طلبات من البلدان أو من الهيئات الإقليمية للحصول على المشورة والدعم من اللجنة.

⁴⁹ أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، نُحج لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن التقارب بين السياسات، ورقة أُعدت من أجل مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي واجتماع المجموعة الاستشارية، 8 يوليو/تموز 2016، بند جدول الأعمال المعنون: نُحج لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن التقارب بين السياسات. الوثيقة رقم: CFS/BurAG/2016/03/31/05.

⁵⁰ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 5، الصفحة 2.

⁵¹ لجنة الأمن الغذائي العالمي، تقرير عن الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2010.

93- ووثيقة الإصلاح ليست صريحة بشأن تفاصيل الدور التيسيري الذي يُتوقع من اللجنة أن تؤديه، وما إذا كان يوجد مجال أم لا لأن تقدّم اللجنة المشورة والدعم مباشرةً. وبقراءة رؤية اللجنة بعد إصلاحها بأنها "... لجنة حكومية دولية في منظمة الأغذية والزراعة ... والمتمدن الدولي، والحكومي-الدولي، الأشمل ..."، يبدو من غير المحتمل أن يكون المقصود من الإصلاح أن تقدّم اللجنة المشورة مباشرةً إلى البلدان أو المناطق.

94- فلنكي تطلب البلدان والمناطق من اللجنة تيسير تقديم الدعم والمشورة، يتعين أن تدرك هذه البلدان والمناطق دور اللجنة في هذا الصدد، وما هي الإجراءات التي ينبغي أن تتبعها لطلب المساعدة. ولم يجد التقييم أي دليل من اللجنة يشير إلى أنه يمكن لها أن تيسّر تقديم المشورة والدعم، أو يشير إلى كيف يمكن للبلدان والمناطق أن تطلب ذلك.

95- والخبرة التقنية اللازمة لتقديم المشورة والدعم بشأن خطط العمل الوطنية والإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية موجودة لدى الوكالات التي توجد مقرها في روما، ولدى كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تشارك في مجال الأمن الغذائي والتغذية، ولدى مؤسسات بحوث وسياسات غير حكومية، ولدى وكالات إنمائية إقليمية ودولية. وتتمتع البلدان، بوصفها أعضاء في كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بحرية مخاطبة هذه الهيئات مباشرة إذا كانت بحاجة إلى المساعدة. وبالمثل، فإن للبلدان حرية مخاطبة الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي لديها خبرة تقنية. وليس من الواضح ما هي القيمة التي يمكن أن تضيفها اللجنة بالقيام بدور تيسيري. ويلزم توضيح دور اللجنة في تيسير تقديم المشورة والدعم بشأن وضع خطط مُسيطر عليها وطنياً وإقليمياً وبشأن تنفيذ هذه الخطط ورصدها. ويتيح الدور الممكن للجنة القيام به في متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة الفرصة للقيام بدور أكثر أهمية وتأثيراً في تيسير تقديم الدعم إلى البلدان.

96- **رسم الخرائط.** أُطلقت مبادرة بشأن رسم خريطة بالإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري أقرتها اللجنة في دورتها العامة السادسة والثلاثين. وهدفت هذه المبادرة إلى استحداث أداة تتيح للحكومات وللمستخدمين الآخرين قدرة محسّنة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أفضل كيفية لتصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج، فضلاً عن تخصيص الموارد من أجل تحقيق النتائج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.⁵² وأبلغ فريق العمل عن تحقيق تقدم في الدورتين العامين اللاحقتين (أي في الدورتين السابعة والثلاثين والتاسعة والثلاثين)، ولكن لم يجر إبلاغ اللجنة بأي عمل آخر بشأن ذلك بعد عام 2012. وقد وضعت المنظمة منذ ذلك الحين 'إطار الالتزام بالأمن الغذائي والقدرات' بالاستناد إلى خبرات مبادرة رسم الخرائط. وتهدف هذه الأداة إلى تقييم وتتبع كيفية وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها ومدى قدرتها على اتخاذ إجراءات بشأن الأمن الغذائي وسوء التغذية ومدى حاجتها إلى اتخاذ هذه الإجراءات. ولا توجد وثائق تشرح لماذا لم تعد مبادرة رسم الخرائط جزءاً من أعمال اللجنة. وقد يكون السبب في ذلك هو أنه لم يعد يوجد طلب على أداة رسم الخرائط، وسيكون من المفيد أن تحدد اللجنة ما إذا كانت لا تزال مهمّة بأداة رسم الخرائط.

⁵² لجنة الأمن الغذائي العالمي، رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري، وثيقة مقدّمة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي، في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2010. متاحة على الرابط: <http://www.fao.org/docrep/meeting/019/k8952a.pdf>.

97- الدور: تعزيز المساواة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات. كانت اللجنة قد كُلفت برصد تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996. وقد كُلف الإصلاح المضطلع به اللجنة بمساعدة البلدان والمناطق، حسب الحالة، على معرفة ما إذا كان يجري تحقيق أهداف هذه البلدان والمناطق وكيف يمكن التعجيل في الحد من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية. وقد توخى الإصلاح أن تستحدث اللجنة آلية مبتكرة للقيام بذلك.⁵³

98- وأيدت اللجنة التوصيات المدرجة تحت مظلة "الرصد" في دورتها العامة الأربعين، وعززت هذه التوصيات في الدورات العامة اللاحقة. وبإيجاز، تشتمل التوصيات المعتمدة في الدورات العامة الأربعين إلى الثانية والأربعين على ما يلي:

- رصد قرارات اللجنة وتوصياتها، مع التركيز على النواتج الرئيسية والاستراتيجية والحقّارة ومنها، على سبيل المثال، 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني'، والنتائج المتحققة من مسارات العمل الرئيسية في برنامج العمل المتعدد السنوات؛
- إجراء تقييمات دورية مدى فعالية اللجنة في تحسين أطر السياسات (كل 4-5 سنوات)، وإجراء مسح أساسي لهذا الغرض؛
- تشجيع تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة.

99- رصد القرارات والتوصيات الرئيسية. في عام 2016، أجرت اللجنة جرداً لاستخدام وتطبيق 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني'، وجمعت دراسات حالات إفرادية من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. واستُخدمت المعلومات كأساس لحدث مواضيعي عالمي نُظم في الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة من أجل أصحاب المصلحة بغية تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في استخدام وتطبيق هذه الخطوط التوجيهية الطوعية. وهذا الحدث المواضيعي العالمي، الذي خدم غرض جرد الممارسات الجيدة وتقاسمها، يُعتبر وسيلة للإسهام في رصد التقدم المحرز بشأن النواتج الرئيسية للجنة.⁵⁴ وقد كُملت عملية الجرد بتقرير أعدته آلية المجتمع المدني، وثُقت فيه خبرات المجتمع المدني في استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية. وكان تقييم المشاركين للحدث المواضيعي العالمي إيجابياً، وأشارت مجموعة العمل المفتوحة العضوية إلى مجالات للتحسين ومنها، على سبيل المثال، إيراد المزيد من البيانات الكمية، والأخذ بفترات تمهيدية أطول للإعداد، وبنهج أكثر تشاركية في إعداد الأحداث المراد تنظيمها.⁵⁵ وأقرت الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة الاختصاصات الرامية إلى تشاطر التجارب والممارسات الجيدة

⁵³ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009. الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 6، الصفحة 3.

⁵⁴ لجنة الأمن الغذائي العالمي، 'التجارب والممارسات الجيدة في استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني' (الخطوط التوجيهية الطوعية) - الموجز والعناصر الأساسية، من إعداد أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الدورة العامة الثالثة والأربعين، 2016.

⁵⁵ لجنة الأمن الغذائي العالمي، مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد، نتائج الاجتماع، 26 يناير/كانون الثاني 2017. الرابط: CFS_OEWG_Monitoring_2017_01_26_04_Outcomes.

في مجال تطبيق قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها عن طريق تنظيم أحداث على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتتيح هذه الأحداث الفرصة لتقييم الخبرات وتقاسمها. وبينما تُسهم هذه الأحداث في الرصد، فإنها ليست بديلاً عنه.

100- وتكشف وثائق نتائج أعمال مجموعة العمل المفتوحة العضوية هي والمقابلات عن آراء متباينة بشأن الرصد، وما ينبغي رصده، ومن ينبغي أن يقوم بالرصد. وينبع ذلك جزئياً من الخلط في المصطلحات. ويشير 'الرصد' عادة إلى البحث الروتيني المستمر للتقدم المحرز في تنفيذ مشروع معين (برنامج، مشروع) بغية تتبع الامتثال ثم اتخاذ قرارات لتحسين الأداء. وأفضل مستوى يُضطلع به عنده هو المستوى الذي يحدث عنده التنفيذ؛ وفي حالة اللجنة تكون أفضل كيفية لرصد تنفيذ نواتج السياسات هو أن تقوم بهذا الرصد البلدان على الصعيد القطري. ويمكن للجنة أن تضطلع بدور تيسيري في تقديم التوجيه بشأن رصد تنفيذ نواتجها. ومن الضروري رصد استخدام وتطبيق نواتج اللجنة من أجل تعزيز المساءلة على النحو المتوخى في وثيقة الإصلاح. كما توفّر اللجنة الأساس التجريبي لمتابعة واستعراض (تقييم) وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. ويتمثل التحدي الذي تواجهه اللجنة في تصميم إطار للرصد قوي بما فيه الكفاية لتزويدها بالمعلومات التي تحتاج إليها، ومن بما فيه الكفاية لسياقات البلدان المختلفة، ويتمشى مع مبادئ الرصد والمساءلة المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي العالمي.

101- وقد أقرت الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي التوصية القائلة بأن التوصيات الصادرة عن اجتماعات الموائد المستديرة بشأن السياسات ينبغي ألا تكون محط تركيز جهود الرصد التي تقوم بها اللجنة. فهذه التوصيات المتعلقة بالسياسات عديدة كما أنها، في حالات كثيرة، لا تكون محددة بما فيه الكفاية بما يمكن من إجراء رصد مُجَدٍ. غير أن ذلك لا ينبغي أن يثني اللجنة عن إجراء عمليات تقييم دورية للتوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك تلك التي تستند إلى تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى (الجدول 6).

102- تقييم مدى فعالية الإصلاحات. أقرت اللجنة التوصية المطالبة بإجراء تقييمات دورية لفعاليتها، بما في ذلك إجراء استقصاء ليكون بمثابة خط أساس يمكن بالاستناد إليه تقييم التقدم المحرز. وقد أُنجز استقصاء الآراء بشأن كفاءة لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2015 تحت إشراف مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد. ويتيح الاستقصاء خط أساس مفيداً لتصورات أصحاب المصلحة بشأن اللجنة وأعمالها يمكن تحسينه لمعالجة أوجه قصوره.

103- تقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات. أتاحت اللجنة، في دوراتها العامة، منبراً لتبادل المعلومات بشأن المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية والدروس المستفادة من هذه المبادرات. ويحدث ذلك في الدورات العامة الرسمية وفي الأحداث الجانبية. إذ تؤدي الأحداث الجانبية إلى تبادل أفضل الممارسات والدروس، بالنظر إلى أنها غير رسمية وأصغر حجماً نسبياً. ويوجد مثال آخر على تشجيع اللجنة لتبادل الممارسات الجيدة يتمثل في الحدث المواضيعي العالمي المتعلق بـ 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني'. وقد أقرت اللجنة الاختصاصات لتكون دليلاً للبلدان والأقاليم من أجل إعداد وعقد أحداث على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

104- مساعدة البلدان والمناطق على الرصد. كلف الإصلاح المضطّلع به اللجنة بمساعدة البلدان والمناطق على تقييم ما إذا كانت تحقق أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وهذه المسألة مدرجة في جدول أعمال مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد، ولكن لم يُحرز تقدم بشأنها بالنظر إلى إيلاء الأولوية للنواتج الرئيسية للجنة. وقد حددت مجموعة العمل المفتوحة العضوية العناصر الرئيسية وخصائص الرصد، وبوجه خاص أن آليات الرصد ينبغي أن تكون خاضعةً لسيطرة البلدان أو المناطق كجزء من أطرها وآلياتها المؤسسية.

105- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. توفر اللجنة المنبر اللازم لمناقشة وإقرار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الذي يرصد التقدم المحرز في الحد من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية على نطاق العالم. وقد أعدت التقرير الوكالات التي توجد مقارها في روما، وعُرض التقرير في الجلسات العامة للجنة. وهذه الوثيقة هي المصدر الموثوق للمعلومات عن الاتجاهات العالمية في مجال انعدام الأمن الغذائي. واعتباراً من عام 2017، ستبدأ الوكالات التي توجد مقارها في روما في نشر تقرير ذي مفهوم جديد ليحل محل التقرير السابق عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ويركّز التقرير الجديد على رصد أهداف التنمية المستدامة. وسيدعم هذا المنشور الجديد اللجنة في استعراض التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وسيوفر أساساً لتوصياتها وإجراءاتها المتعلقة بالسياسات. وفي ما يتعلق بعام 2016، جرى إعداد تقرير مستقل لعرض القضايا والتحديات التي ينطوي عليها رصد مؤشرات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (هدف القضاء على الجوع). ويتوزّع التقرير على ثلاثة فصول رتّكز على ما يلي: (1) عرض عام للاتجاهات العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛ (2) تحليل الثغرات في المعلومات، والتحديات المتعلقة بالقياس في ما يخص المؤشرات المقترحة؛ (3) الروابط بين الغايات المبتغاة والأهداف.

استخدام وتطبيق نواتج السياسات والتوصيات

106- يجري على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية اتخاذ إجراءات لتطبيق 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني' (الخطوط التوجيهية الطوعية). وكجزء من عملية التحضير للدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة، تلقت الأمانة 62 وثيقة عن الخبرات والممارسات الجيدة في تطبيق هذه 'الخطوط التوجيهية الطوعية' من الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. (الجدول 8). ومن هذه الوثائق الـ 62، جاءت الأغلبية من المجتمع المدني وشركاء التنمية، و9 وثائق (14.5 في المائة) جاءت من الحكومات. وكانت المشاركة في هذه العملية طوعية. وقد يكون السبب في العدد المنخفض للوثائق المقدمة من الحكومات هو أنها لم تتلقَ المعلومات في الوقت المناسب الذي يمكنها من تقديم رد أو أنها لم يكن لديها أي شيء تقدّمه. وتوضّح الدراسة التي أجرتها آلية المجتمع المدني بشأن الخبرات المكتسبة في مجال استخدام وتنفيذ هذه 'الخطوط التوجيهية الطوعية' الدور النشط الذي يؤديه المجتمع المدني في زيادة الوعي بهذه 'الخطوط التوجيهية الطوعية' وفي نشاط الدعوة وفي إيجاد فضاءات للحوار بشأن السياسات. وتؤدي منظمة الأغذية والزراعة

دوراً بالغ الأهمية في تقديم الدعم التقني إلى العديد من البلدان، وكذلك عن طريق عملها في مجال تنمية القدرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.⁵⁶

الجدول 8: الوثائق المقدمة بشأن استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية

المنطقة	عدد الوثائق المقدمة	مجموعة أصحاب المصلحة	عدد الورقات المقدمة
فُطرياً	36	الحكومات	9
إقليمياً/بشكل متعدد الأقطار	11	الشركاء في التنمية	31
عالمياً	15	المجتمع المدني	20
		القطاع الخاص	2
المجموع	62	المجموع	62

المصدر: مذكرة معلومات أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الخبرات والممارسات الجيدة في مجال استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية.

107- وتنعكس الوثائق المقدمة مجموعة متنوعة من النهج لتطبيق واستخدام 'الخطوط التوجيهية الطوعية'، وكثيراً ما يكون ذلك في شكل توليفة. وقد حدد أكثر من نصف الوثائق المقدمة مسائل: إذكاء الوعي، وتنمية القدرات، وإصلاح الأطر السياسية القانونية كنهج استخدمت في تطبيق 'الخطوط التوجيهية الطوعية' (الجدول 9). وتتضمن الوثائق أيضاً معلومات عن النتائج، ولكن لم يتم التحقق منها بشكل مستقل.

الجدول 9: النهج المتعلقة باستخدام وتطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية

النَّهْج	أمثلة	عدد الوثائق المقدمة	أمثلة للنتائج المبلغ عنها
إذكاء الوعي: استهداف مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة	عقد اجتماعات، وتنظيم حملات إعلامية، ونشر وثائق تُسهل قراءتها بشأن 'الخطوط التوجيهية الطوعية'	38	تم الوصول إلى عدد يُقدَّر بمائة ألف فرد و 5 000 أسرة معيشية
تنمية القدرات: استهداف قادة من كل من الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع المحلي	تنظيم حلقات عمل تدريبية، وتعلُّم إلكتروني، وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات	36	تم الوصول إلى عدد يُقدَّر بثلاثمائة ألف فرد ومائة ألف أسرة معيشية
استحداث منصات لأصحاب المصلحة المتعددين	إقامة منصات دائمة لضمان تنفيذ الأولويات المتفق عليها ورصد التقدم المحرز	12	أنشئت 26 منصة تشمل 1 000 صاحب مصلحة

⁵⁶ مصادر ذلك هي التقرير التجميعي لآلية المجتمع المدني عن تنفيذ 'الخطوط التوجيهية الطوعية' بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وتجميع أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي عن هذه 'الخطوط التوجيهية الطوعية' والمعد من أجل الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة.

إصلاح الأطر القانونية والسياساتية	تعميم 'الخطوط التوجيهية الطوعية' في الأطر السياسية والقانونية الوطنية	33	ورقتنا موقف، و13 استعراضاً لأطر قوانين/سياسات؛ و37 سياسة بشأن الحياة
التفعيل: التطبيق العملي للخطوط التوجيهية الطوعية	تحديد خريطة النزاعات، ورسم خرائط الأراضي، وتعيين الحدود، وإنشاء آليات لتسوية النزاعات، واختبار السياسات الجديدة والنظم الجديدة لتسجيل الأراضي	22	يُقدر أن عدد الأشخاص المتأثرين بالخطوط التوجيهية الطوعية تأثيراً مباشراً هو أكثر من مليون شخص

المصدر: مذكّرة معلومات أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الخبرات والممارسات الجيدة في مجال استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية.

108- ولتحقيق التقارب بين السياسات تحقيقاً كاملاً وللإسهام في تحقيق هدف لجنة الأمن الغذائي العالمي المتمثل في المساهمة "... في الحد من الجوع ومن سوء التغذية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية للبشر جميعاً..."، يتعين على الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي من البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تنفذ تلك الجوانب من نواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعلقة بتحقيق التقارب بين السياسات، التي تكون وثيقة الصلة بهذه البلدان. وفي حالة 'الخطوط التوجيهية الطوعية'، تُبيّن الحالات المعروضة أنها تطبّق بصورة رئيسية في البلدان النامية. وقد قامت بلدان متقدمة، كفرنسا على سبيل المثال، بإدراج 'الخطوط التوجيهية الطوعية' في برامجها للتعاون الإنمائي. وكان يوجد مثالان على التطبيق المحلي في البلدان المتقدمة، وهما بلجيكا وإيطاليا.⁵⁷ وفي الواقع، قد توجد بلدان متقدمة أخرى تطبق 'الخطوط التوجيهية الطوعية' لمعالجة القضايا المحلية المتعلقة بحياة الأراضي، ولكن اللجنة لا تمتلك معلومات عن هذه البلدان.

109- وتستخدم منظمات المجتمع المدني في أوروبا 'الخطوط التوجيهية الطوعية' في ما تقوم به من نشاط الدعوة وبناء القدرات بشأن قضايا الحياة في أوروبا. فعلى سبيل المثال، قدمت هذه المنظمات طلباً رسمياً إلى البرلمان الأوروبي لاستعراض تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي على استخدام الأراضي وتخصيصها، ولتقييم الوضع الحالي لإدارة الأراضي في الاتحاد الأوروبي في ضوء 'الخطوط التوجيهية الطوعية'. ويشير المجتمع المدني الأوروبي، في تقديمه لحالات تطبيق 'الخطوط التوجيهية الطوعية'، إلى التحدي المتمثل في التغلب على التحيز الموجود في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومؤداه أن 'الخطوط التوجيهية الطوعية' لا تنطبق على السياق الأوروبي وأن هذه الخطوط التوجيهية مناسبة فقط في سياق التعاون الإنمائي من جانب هذه المؤسسات مع الجنوب العالمي.

⁵⁷ تجمع أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي عن 'الخطوط التوجيهية الطوعية' المعد من أجل الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا، كما أن الفريق العامل التابع للجهات المانحة المعني بالأراضي يستخدم 'الخطوط التوجيهية الطوعية' لأغراض التعاون الإنمائي. ويدعم الاتحاد الأوروبي المشاريع المتصلة بهذه 'الخطوط التوجيهية الطوعية' في عدة بلدان أفريقية.

110- وسلطت الوثائق المقدمة الضوء على التحديات العديدة في استخدام وتطبيق 'الخطوط التوجيهية الطوعية'، بما في ذلك ما يلي:

- الصعوبة التي تُواجه في توصيل المصطلحات والمفاهيم الفنية المستخدمة في 'الخطوط التوجيهية الطوعية' إلى أصحاب المصلحة؛
- محدودية القدرات لدى الحكومات، وخاصة لدى الحكومات المحلية؛
- محدودية القدرات لدى الفئات المهمشة والأشخاص الذين يواجهون أوضاعاً هشة؛
- صعوبة حشد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في إطار منصات أصحاب المصلحة المتعددين؛
- صعوبة ضمان مشاركة أكثر الفئات تهميشاً وضعفاً؛
- صعوبة ربط 'الخطوط التوجيهية الطوعية' بأطر السياسات القائمة؛
- الديناميات السياسية التي لا تدعم الخطوط التوجيهية الطوعية، وتقاوم التغيير.

111- ويحدد التقرير التجميعي لآلية المجتمع المدني عدة عقبات وتحديات تواجه تنفيذ 'الخطوط التوجيهية الطوعية'. وهذه العقبات والتحديات تشمل ما يلي:

- المستوى المنخفض للوعي لدى واضعي السياسات ومؤسسات الدولة على الصعيدين الوطني ودون الوطني ولدى المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن كيفية تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية؛
- الطابع غير الملزم للخطوط التوجيهية الطوعية يجعل من الصعب إقناع المسؤولين الحكوميين باستخدام هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها؛
- الافتقار إلى الإرادة السياسية وضعف مؤسسات الحكم يحدان من استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية؛
- تصور المؤسسات وواضعي السياسات في الشمال العالمي بأن الخطوط التوجيهية الطوعية ليست مناسبة إلا في سياق التعاون الإنمائي في الجنوب العالمي؛
- الميل إلى تنفيذ 'الخطوط التوجيهية الطوعية' على أساس مشاريعي يقتصر على منطقة جغرافية محددة بدلاً من تطبيقها على نطاق وطني أوسع؛
- الصعوبة في نقل اللغة التقنية المستخدمة في 'الخطوط التوجيهية الطوعية' إلى عامة الجمهور والمجتمعات الريفية؛
- وجود تفسير مختلف للمفاهيم لدى الجهات الفاعلة المعنية المختلفة؛
- عدم وجود دعم قانوني وسياسي ومالي للمجتمعات المحلية المتضررة وللمجتمع المدني في استخدام 'الخطوط التوجيهية الطوعية' وفي المشاركة في العمليات المحلية والإقليمية والوطنية المتصلة بهذه الخطوط التوجيهية الطوعية.

112- ولا تتمتع النواتج الأخرى للجنة الأمن الغذائي العالمي بالمكانة البارزة التي تتمتع بها 'الخطوط التوجيهية الطوعية'. وأشار إلى نواتج أخرى تتعلق بالتقارب بين السياسات، ولكن فريق التقييم لم يجد أمثلة على استخدام هذه النواتج وتطبيقها، باستثناء الحالة في أوغندا وبنما. وربما تكون 'المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية' هي وإطار العمل، باعتبارهما ناتجين أحدث عهداً من نواتج التقارب بين السياسات، ما زالا ينتظران تحقيق الانطلاق. ومن المحتمل أيضاً وجود مستوى منخفض من الوعي بهذه النواتج. وعندما طُلب من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات تحديد ناتج من نواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي، كان من الأكثر احتمالاً الإشارة إلى الخطوط التوجيهية الطوعية من أي نواتج أخرى. وليس ذلك من المستغرب بالنظر إلى أن 'الخطوط التوجيهية الطوعية'، ولا تزال تحظى بدعم قوي من منظمة الأغذية والزراعة.

113- ويخرج عن نطاق دراسة التقييم إجراء تقييم مفصل لاستخدام وتطبيق جميع توصيات اللجنة في مجال السياسات (تلك المنبثقة عن مناقشات الموائد المستديرة بشأن السياسات وتلك التي تستند إلى تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى). ولم تعط اللجنة لهذه التوصيات أولوية لأغراض الرصد.

3-2 كيف تؤدي لجنة الأمن الغذائي العالمي عملها بعد إصلاحها؟

114- يناقش هذا الجزء من التقرير مدى فعالية وكفاءة أداء اللجنة لعملها بعد إصلاحها. فقد قِيم التقييم أدوار اللجنة وترتيبات العمل بها والهياكل والآليات ونظم الإدارة الخاصة بها؛ واستراتيجياتها وأدواتها ونواتجها؛ وكيف عملت اللجنة كمنصة؛ والنتائج غير المتوقعة التي نشأت عن الأدوار والهياكل الجديدة للجنة.

السؤال الرئيسي للتقييم 1-2: إلى أي مدى تسهم الأدوار الستة، وترتيبات العمل، ونظم وهياكل الإدارة في تحقيق النتائج؟

إسهام الأدوار الستة

115- اللجنة مكلفة بأداء ستة أدوار. وقد نوقشت هذه الأدوار في إطار الأسئلة الرئيسية 1-1 إلى 1-3 من التقييم. ويقدم الجدول 10 ملخصات موجزة لمدى فعالية اللجنة في الاضطلاع بهذه الأدوار الستة.

الجدول 10: ملخص يبين مدى فعالية لجنة الأمن الغذائي العالمي في أداء أدوارها الستة

الدور 1: التنسيق على الصعيد العالمي	عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورات عامة سنوية أفادت كمنتدى للتنسيق بشأن قضايا الأمن الغذائي والتغذية. وتشير الزيادة في عدد المندوبين المسجلين والحاضرين الآخرين إلى أن لحضور الجلسات قيمته. وكان قد أُشير في التقييم إلى العدد المنخفض نسبياً للمندوبين المسجلين من المستوى الوزاري.
الدور 2: تحقيق التقارب بين السياسات	قامت اللجنة بأداء دورها المتعلق بتحقيق التقارب بين السياسات عن طريق استحداث وإقرار نواتج وتوصيات سياساتية بشأن تحقيق التقارب بين السياسات. ويوجد إقبال على الناتج الرئيسي المتعلق بالتقارب بين السياسات (وهو 'الخطوط التوجيهية الطوعية') ولكن ما زال من السابق لأوانه تقييم مدى تأثير هذا الناتج.
الدور 3: تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان	لم تقم اللجنة بتيسير تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والمناطق بالنظر إلى أن أيًا منها لم يطلب ذلك. ويوجد افتقار إلى الوضوح بشأن هذا الدور، كما لم توضع التفاصيل المتعلقة بكيف ينبغي أن تيسر اللجنة تقديم الدعم والمشورة.
الدور 4: التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي	حاولت لجنة الأمن الغذائي العالمي إقامة بعض الصلات مع هذين المستويين في الجلسات العامة، ولكن التواصل معهما قد اقتصر على تفاعلات رئيس اللجنة أثناء المؤتمرات الإقليمية للمنظمة والأحداث الإقليمية الأخرى. ولم تقم اللجنة بإعداد تفاصيل هذا الدور.
الدور 5: تعزيز المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات ⁵⁸ (الجيدة) على جميع المستويات	وفرت اللجنة منصات لتبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي عن طريق تنظيم أحداث خاصة أثناء الدورات العامة للجنة. ولم تضع اللجنة أطراً يمكن أن تساعد البلدان والمناطق على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها في مجال الأمن الغذائي والتغذية.
الدور 6: وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية	جرى وضع الإطار الاستراتيجي العالمي وإقراره من جانب الجلسات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي (2012). ومستوى الوعي منخفض بشأن الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، كما أن مدى استخدام هذا الإطار غير معروف. وتقوم اللجنة باستعراض هذا الإطار بغية تحسينه.

116- وقد عُرضت الأدوار الستة للجنة بعبارات عامة في وثيقة الإصلاح، وترك للجنة إعداد تفاصيل التنفيذ. ووجد فريق التقييم أنه لم يجر تحديد تفاصيل هذه الأدوار بشكل واضح وأن مصطلحات عامة مثل "تنسيق السياسات" و "التقارب بين السياسات" كانت عرضة لتفسيرات مختلفة. وفي حالة الدور 3، لم يكن يوجد وضوح بشأن كيفية تقديم اللجنة للدعم والمشورة إلى البلدان، كما وُجد التباس بشأن ما إذا كان الدعم والمشورة سيقدمان مباشرة أو سيجري تيسير تقديمهما عن طريق اللجنة. وفي حالة الدور 4، لم يجر إعداد تفاصيل الدور التنسيق للجنة. وأظهرت وثائق الجلسات العامة للجنة والمناقشات التي دارت في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد أنه توجد مجموعة متنوعة من التفسيرات لدور اللجنة في تعزيز المساءلة. وتوجد حاجة إلى أن تُضفي اللجنة مزيداً من الوضوح على أدوارها الستة.

⁵⁸ تشير وثيقة الإصلاح إلى 'أفضل الممارسات'، ولكن يكون من الأنسب استخدام مصطلح 'الممارسات الجيدة'.

هيكل اللجنة

الدورة العامة

117- الدورة العامة هي الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات وللمناقشة والتنسيق وللاستفادة من الدروس وتحقيق التقارب على الصعيد العالمي بشأن قضايا الأمن الغذائي والتغذية. ومن المتوقع أيضاً من الدورة العامة أن تقدم توجيهات وتوصيات قابلة للتنفيذ إلى أصحاب المصلحة من أجل المساعدة في القضاء على الجوع. وقد جرى، في إطار سؤال التقييم الرئيسيين 1-1 و 2-1، تناول مدى إسهام الدورة العامة في تنسيق السياسات وتحقيق التقارب بين السياسات، كما جرى في إطار السؤال الرئيسي 1-3 من التقييم تناول مسألة تقاسم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

118 - وقد أصبحت الأحداث الجانبية جزءاً هاماً من أنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي، إذ ارتفعت من 7 أحداث في عام 2010 إلى 56 حدثاً في عام 2016. وهي تتيح حيزاً مفتوحاً للحوار وإجراء مناقشات أعمق بشأن القضايا المتصلة بولاية اللجنة. وتتيح أيضاً الفرصة لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة لعرض تجاربهم وتشجيع النقاش بشأن قضايا محددة وتبادل وجهات نظرهم، وهو ما قد لا يكون ممكناً دائماً في الجلسات العامة.

الجدول 11: عدد الأحداث الجانبية أثناء الفترة 2009-2016

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الأحداث الجانبية	غير متوفر	7	18	30	35	36	36	56

المصدر: الموقع الإلكتروني للجنة الأمن الغذائي العالمي.

119- وتُعرض المعلومات المسترجعة بشأن الأحداث الجانبية في اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية بعد الجلسات العامة لدورات اللجنة كل عام، وهي تركز بصورة رئيسية على استحالة حضور جميع الأحداث الجانبية ذات الأهمية، ولا سيما بالنسبة إلى الوفود الصغيرة، وكان أحدث مثال لذلك في العام الماضي، بشأن الأحداث الجانبية التي طغت على ما يبدو على الجلسات العامة. وهذا يتماشى مع ردود الأفعال التي أبدتها الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات والذين أعربوا عن قلقهم إزاء العدد المتزايد للأحداث الجانبية وكيف يبدو أنها تجتذب اهتماماً ومشاركة أكبر من الجلسات العامة.

120- وتركز الأحداث الجانبية على قضايا الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة تماشياً مع جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي، وبينما قد يكون من الصعب حضور الأحداث الجانبية ذات الأهمية التي تُعقد بالتزامن، بدأت أمانة اللجنة ممارسة تتمثل في تقاسم موجزات وملخصات الأحداث الجانبية ابتداءً من عام 2015 حتى تكون مناقشات هذه الأحداث ونتائجها متاحة لأصحاب المصلحة المهتمين الذين لم يتمكنوا من الحضور. ويمكن الاطلاع على موجزات وملخصات الأحداث الجانبية على موقع اللجنة بعد شهر من تاريخ تنظيمها.

121- وفي ما يتعلق بالأحداث الجانبية التي تغطي على الجلسات العامة وتحظى باهتمام ومشاركة أكبر منها، فإن الأمر لا يتعلق بتقليصها بقدر ما هو مسألة كيفية ضمان تنظيم الجلسات العامة على نحو يضمن أن يُضطلع بصورة فعالة بأعمالها الرئيسية، ألا وهي اتخاذ قرارات بشأن العمل في ما بين الدورات، وأن يحضرها المندوبون المناسبون. وتوجد أمثلة كثيرة لاجتماعات حكومية دولية حدث فيها، على سبيل المثال، أن نُظمت أحداث جانبية ومفاوضات على مستوى المسؤولين سبقت حضور الجلسات العامة والمناقشات التي يشارك فيها مندوبون على المستوى الوزاري.

122- ويتطلب اتخاذ القرارات وإجراء المناقشات بصورة فعالة وجود جدول أعمال يتيح حيزاً كافياً للبند التي ستناقش، وقواعد توازن بين الحاجة إلى شمول الجميع (الاستماع إلى جميع وجهات النظر) والحاجة إلى التوصل إلى قرار في أفضل مدة ممكنة تكون معقولة. وكان يوجد موضوعان انبثقا من تحليل التعليقات على الجلسات العامة. وكان الموضوع الأول هو طول الجلسات العامة للدورات السابقة بما شهدته من مفاوضات ومناقشات مطولة، وقد أشار الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إلى أمثلة لدورات عامة احتُتمت يوم السبت، وإلى مفاوضات استمرت حتى وقت متأخر من الليل. وجرى تغيير إجراءات الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة، لكي تحتتم المفاوضات قبل نهاية الدورة بوقت كاف، مع إتاحة الفرصة لتعديل الأجزاء الخاصة بالقرارات في الجلسات العامة. وميزة هذا النهج هو أنه جنّب الدورة أن تمتد إلى يوم السبت. أما عيب هذا النهج فهو أنه يستبعد أولئك الذين لا يستطيعون السفر إلى روما من أجل المفاوضات التي كانت فيما مضى تجري في الأسبوع السابق للدورة العامة. واستتبع أيضاً المفاوضات المسبقة تكاليف إضافية.

123- وقد صدرت ردود متباينة على هذا النهج الجديد بشأن الجلسات العامة للدورات. فقد وُجد من رآوا أن النهج أكثر كفاءة من النهج المتبع في الدورات العامة السابقة. بينما رأى آخرون أن هذا النهج يقوّض مبدأ شمول الجميع ويختزل أيضاً الدورة العامة إلى مجرد "أداة للموافقة التلقائية" على ما تقرر في المفاوضات. وذهب رأي آخر إلى أن هذا النهج يفسح الطريق لجعل المناقشات في الجلسات العامة مسلوقة القوة فتخلو تقريباً من النقاش القوي، فتصبح الأحداث الجانبية أكثر جاذبية.

124- وكان الموضوع الثاني الذي انبثق عن المقابلات هو جدول الأعمال المكتظ للدورة العامة. فقد أثّرت في التعليقات المتتالية التي أبداها المكتب والمجموعة الاستشارية بعد الدورة العامة مسألة جدول الأعمال والعدد الكبير من الأحداث الجانبية. ويحدد المكتب جدول أعمال الدورة العامة، ويشكّل عدد البنود مؤشراً على الأنشطة الكثيرة التي يغطيها برنامج العمل المتعدد السنوات. ويمكن أن يكون تقليل الأنشطة في برنامج العمل المتعدد السنوات وعدم إعطاء الأولوية إلا للمسائل التي يجب أن توافق عليها الجلسات العامة مساعداً على تقليص جدول أعمال الدورة العامة. ووفقاً للتقييم، ينبغي أن يُستَترشد في هيكل وعمليات الدورات العامة برؤية الإصلاح ومبادئه. وتمثل الرؤية في أن تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي هي أشمل منصة دولية وحكومية دولية لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الملزمين وينبغي، بهذه الدرجة، ألا تغطي اعتبارات الكفاءة على مبدأ شمول الجميع.

125- ويجب إبلاغ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة للأمم المتحدة بنتائج الدورات العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالنظر إلى أن اللجنة هي لجنة حكومية دولية في منظمة الأغذية والزراعة، فإنها تقدم تقارير سنوية إلى مجلس المنظمة عن نتائج دورتها العامة، وتعرض على المجلس المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالسياسات العالمية لكي تُعرض على مؤتمر المنظمة. ونظراً إلى أن مؤتمر المنظمة يُعقد كل سنتين، فإن تقرير اللجنة يقدم كل سنتين. وكانت التقارير المقدمة إلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر المنظمة في الماضي تدعو المجلس والمؤتمر إلى إقرار نتائج الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي. وبالمثل، فإن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي لإبلاغ المجلس بالقرار الذي اتخذته الدورة العامة للجنة. ولا تدعو لغة هذه التقارير إلى اتخاذ أي إجراء من جانب المجلسين أو المؤتمر، ولذلك يمكن أن يصبح تقديم التقارير مسألة روتينية.

126- وتقضي اللائحة الداخلية العاشرة بأن أي توصيات تعتمد عليها اللجنة وتؤثر على برنامج أو مالية منظمة الأغذية والزراعة أو برنامج الأغذية العالمي أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو تتعلق بالمسائل القانونية أو الدستورية ينبغي إبلاغها للأجهزة الرئاسية للمنظمة والبرنامج والصندوق مشفوعة بتعليقات من اللجان الفرعية لهذه الوكالات. ويبدو أنه لم يجر القيام بذلك في حالة برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

127- وقد أثيرت مسألة خلال المقابلات مع الأشخاص هي العلاقة الهيكلية بين اللجنة وهيئات إدارة منظمة الأغذية والزراعة. ومؤدى قراءة فريق التقييم لوثيقة الإصلاح واللائحة العامة للمنظمة واللائحة الداخلية للجنة هو أن اللجنة هي إحدى اللجان في المنظمة. غير أن وضعها مختلف عن اللجان الفنية الأخرى للمنظمة كما هو مبين في الهيكل التنظيمي للمنظمة بشأن أجهزتها الرئاسية والتي تعرض لجنة الأمن الغذائي العالمي على أنها تقع خارج مجموعة اللجان الفنية للمنظمة.

رئيس اللجنة ونواب الرئيس

128- وفقاً لللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي، يُنتخب رئيس اللجنة لفترة سنتين على أساس التناوب في ما بين المناطق وعلى أساس المؤهلات والخبرات الفردية ذات الصلة بولاية اللجنة. ولا يجوز أن يُنتخب الرئيس لولايتين متعاقبتين في المنصب نفسه. وينتخب المكتب نائباً للرئيس من بين أعضائه، على أساس المؤهلات الفردية. ويتولى الرئيس أو، في حال غيابه، نائب الرئيس، رئاسة اجتماعات اللجنة أو المكتب، ويضطلع بما قد يلزم من المهام الأخرى لتيسير أعمالها/أعماله. ولا يجوز للرئيس، أو لنائب الرئيس الذي يمارس مهامه في غياب الرئيس، التصويت.

129- وللرئيس أهمية حاسمة بالنسبة إلى توجيه اجتماعات اللجنة في دوراتها العامة وخلال فترة ما بين الدورتين، من أجل التأكد من تنفيذ جدول الأعمال والأهداف، وضمان تحقيق نتائج مثمرة. ولا تحدد اللائحة الداخلية طبيعة المهام الأخرى التي يمكن أن يقوم بها الرئيس، مما يترك في الواقع لكل رئيس مهمة تشكيل مضمون فترة ولايته، رهنأً بالولاية التي يتلقاها من الدورة العامة للجنة والمكتب. ومع مرور الوقت، اضطلع رؤساء اللجنة بدور في مجال التواصل من أجل إبراز صورة اللجنة ونواتجها في المنتديات الدولية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة في المقرين الرئيسيين للأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، وكذلك مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة. وقد شارك رئيس اللجنة لفترة السنتين الحالية

في 17 حدثاً رئيسياً وقدم تقارير عن الدورات العامة للجنة إلى المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة في مناطق أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى. واستضاف الرئيس أيضاً اجتماعات ثنائية مع أصحاب المصلحة من أجل التماس مساهمات بغية التقليل إلى أدنى حد من الفجوات في ميزانية اللجنة.

130- وكان أحد المواضيع التي انبثقت عن المقابلات التي أُجريت هو الحاجة إلى إبراز صورة لجنة الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما في المنتديات العالمية، وفي مقر الأمم المتحدة، مع توقع أن يقوم رؤساء اللجنة ببعثات خارجية لإبراز صورة اللجنة. ومن المحتمل أن تنشأ آثار في الموارد تترتب على دور التواصل المعني وعن غيره من مهام الرئيس غير المنصوص عليها حالياً في اللائحة الداخلية. وينبغي توضيح توقعات اللجنة وتوقعات المكتب بشأن هذه المهام المتطورة، لكي يجري التخطيط لها وتوفير الموارد الكافية لها بغية تحقيق النتائج المقصودة منها.

131- وأثيرت تساؤلات بشأن طول مدة ولاية الرئيس، وأعرب عن القلق من أن مدة السنتين قصيرة جداً. بيد أن هذا لا يشكّل وجهة نظر عالمية لدى أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات. وطول مدة الولاية هو نفسه بالنسبة إلى اللجان الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة، وينبغي ألا يغيب عن البال أن لجنة الأمن الغذائي العالمي كانت في الأصل لجنة تقنية تابعة للمنظمة.

132- وتعتمد فعالية رؤساء اللجنة إلى حد كبير على مستوى وجودة الدعم الذي يتلقونه. وينبغي أن يأتي هذا الدعم من أعضاء اللجنة؛ ومن المكتب والمجموعة الاستشارية في سياق اضطلاعهما بأدوارهما ومسؤولياتهما؛ ومن الوكالات التي توجد مقرها في روما عن طريق ضمان قيام هذه الوكالات بتوفير الموارد التقنية والمالية اللازمة للأنشطة التشغيلية للجنة وإتاحة الفرص لرئيس اللجنة لعرض أعمالها في مؤتمرات هذه الوكالات؛ ومن أمانة اللجنة من حيث الدعم التقني والإداري واللوجستي الذي تقدّمه إلى الرئيس. وترد في الفقرات التالية مناقشة كيفية أداء هذه الهياكل لعملها.

المكتب

133- يُنتخب اثنا عشر عضواً في المكتب من الأقاليم التالية: عضوان من كل من أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، والشرق الأدنى على التوالي؛ وعضو واحد من كل من أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ. وتنتخب اللجنة أيضاً 12 عضواً مناوباً من المناطق التالية: عضوان من كل من أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، والشرق الأدنى على التوالي؛ وعضو واحد من كل من أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ. ويمثل المكتب، بين الدورات، عضوية اللجنة، ويسهّل التنسيق بين جميع الأعضاء والمشاركين عن طريق الاتصال بالمجموعات الإقليمية كما يكفل المكتب بصفة عامة التحضير لدورات اللجنة بما في ذلك إعداد جدول الأعمال. ويجوز للمكتب أن يمارس مهام تفويضها للجنة، بما في ذلك إعداد الوثائق والمهام الأخرى المتصلة بعمليات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. ويسهّل المكتب التنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة والمستويات من أجل النهوض بالمهام الموكلة إليه في ما بين الدورات. ويبين الجدول 12 عدد اجتماعات المكتب.

الجدول 12: عدد اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية التابعة للمكتب، خلال الفترة من 2010/2011 إلى 2016/2017

الفترة	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017 (حتى مارس/آذار 2017)
اجتماع المكتب	16	11	13	8	8	6	2
اجتماع المكتب- المجموعة الاستشارية	7	6	12	8	6	5	2

المصدر: الموقع الإلكتروني للجنة الأمن الغذائي العالمي.

134- ويجتمع المكتب لبضعة أيام بعد الاجتماعات المشتركة بين المكتب والمجموعة الاستشارية لاتخاذ قرارات بالاستناد إلى المدخلات المقدمة والمناقشات الدائرة في الاجتماعات المشتركة. ومن الناحية النظرية، يكون المكتب مسؤولاً عن التحضير للدورة العامة وتقضي ولايته بإعادة فتح الاتفاقات التي أعدتها مجموعات العمل المفتوحة العضوية ووافقت عليها وذلك في إطار أكثر شمولاً للجميع. بيد أنه يبدو، في مجال الممارسة العملية، أن دور المكتب يقتصر في معظمه على الموافقة لا غير على ما أعدته مجموعات العمل المفتوحة العضوية ووافقت عليه. وقد يُعزى ذلك إلى مقاومة أعضاء المكتب الآخرين (الذين قد يكونون أيضاً رؤساء مجموعات عمل مفتوحة العضوية) لإعادة فتح الاتفاقات التي خضعت لعملية طويلة سعيًا إلى تحقيق توافق في الآراء، كما قد يُعزى إلى الإطار الزمني القصير المتاح لإجراء التغيير. وبالنظر إلى أن وثائق الدورات العامة المقترحة عادةً ما تُعرض على اجتماعات المكتب في يوليو/تموز من أجل الموافقة عليها ولا يوجد وقت كافٍ للتغيير بالنظر إلى أن الاجتماع التالي للمكتب يكون في شهر سبتمبر/أيلول، قريباً من انعقاد الدورة العامة. وقد تكرر ذكر هذا الدور المحدود للمكتب على لسان عدة أشخاص ممن أُجريت معهم المقابلات والذين علقوا على المكتب "ووظيفته المتمثلة في البصم بالموافقة".

المجموعة الاستشارية

135- أنشأ المكتب مجموعة استشارية من بين ممثلي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمات الأخرى يسمح لها بالمشاركة في أعمال اللجنة بموجب الفقرة 11 من وثيقة الإصلاح والفقرة 3 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة. ويعين أعضاء المجموعة الاستشارية لمدة سنتين. ولا يتجاوز عدد أعضاء اللجنة عدد أعضاء المكتب، بمن فيهم الرئيس، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك.

136- وللرئيس، بعد التشاور مع المكتب، أن يقرر تعيين مشاركين مخصصين تقتصر ولايتهم على موضوع معين ونشاط محدد ومدة زمنية محدودة. ويكون من المتوقع أن تعود خبرة المشاركين المخصصين وخلفيتهم بالقيمة على المداولات وأن تسهم في عمل المجموعة الاستشارية. ويمكن للمشارك المخصص المعين أن يشارك، مع الحق في التدخل في المناقشات المتعلقة بالمواضيع التي عُيِّن من أجلها، في اجتماعات المكتب المشترك والمجموعة الاستشارية.

137- ويُعرض أدناه تكوين المجموعة الاستشارية لفترة السنتين 2016/2017:

<p>منظمة الأغذية والزراعة (مقعد واحد)، وبرنامج الأغذية العالمي (مقعد واحد)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (مقعد واحد)، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء (مقعد واحد)، وفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم (مقعد واحد)، ولجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بالتغذية (مقعد واحد)، والبنك الدولي (مقعد واحد)، وآلية المجتمع المدني (4 مقاعد)، وآلية القطاع الخاص (مقعد واحد)، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (مقعد واحد)، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس (مقعد واحد)</p>	<p>أعضاء المجموعة الاستشارية</p>
<p>منظمة الصحة العالمية (مقعد واحد)، والمنظمة العالمية للمزارعين (مقعد واحد)</p>	<p>المشاركون المخصصون</p>

138- ويتمثل دور المجموعة الاستشارية في مساعدة المكتب عن طريق إطلاعه على الخبرات الفنية والمعارف المتوفرة لدى طائفة واسعة من المنظمات التي تمثلها وعن طريق تواصلها مع الدوائر المهتمة. ومن المتوقع أن تسهم المجموعة الاستشارية على نحو منتظم بعمل موضوعي في الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في ما بين الدورات، ويجوز لأعضائها اقتراح مسائل على المكتب للنظر فيها. وكل عضو من أعضاء المجموعة الاستشارية مسؤول عن إقامة الروابط المنتظمة مع المنظمات والكيانات التي تدخل ضمن الفئة التي يمثلها وعن الحفاظ على هذه الروابط وتعزيزها.

139- والاجتماعات الفصلية للمجموعة الاستشارية التابعة للمكتب هي المنتدى الذي يناقش فيه أعضاء المجموعة الاستشارية والمشاركون المخصصون الأعمال المواضيعية للجنة في ما بين الدورات، بما في ذلك أعمال مسارات عمل اللجنة، والمسائل المتصلة ببرنامج العمل المتعدد السنوات والميزانية، وجدول أعمال الدورة العامة التالية، والمسائل التي يتعين نقلها إلى الدورة العامة. ويتخذ المكتب القرارات النهائية في اجتماع منفصل. والحضور والمشاركة في هذه الاجتماعات مهمّان من أجل أداء المجموعة الاستشارية لأعمالها أداءً فعالاً، وقد أثار العديد ممن أُجريت معهم مقابلات مخاوف بشأن عدم انتظام بعض الأعضاء في الحضور.

140- ويبيّن الجدول 13 الحضور⁵⁹ لفترة السنتين 2016/2017. وكان حضور ممثلي المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس غير منتظم؛ إذ لم يحضروا سوى اجتماعين من أصل سبعة اجتماعات، ولم يحضر البنك الدولي سوى ثلاثة اجتماعات من أصل سبعة. ولم تحضر المقررة الخاصة للأمم المتحدة اجتماعات المجموعة الاستشارية، نظراً إلى أن مقر عملها هو في الولايات المتحدة الأمريكية، وأفيد عن أنه ليس لديها تمويل يمكّنها من السفر إلى روما لاجتماعات المكتب- المجموعة الاستشارية. وتُعقد اجتماعات هذه المجموعة الاستشارية في روما، ولا تستخدم هذه الاجتماعات تسهيلات التداول بالفيديو (المتاحة عند الطلب)، والتي من شأنها أن تمكّن المشاركين والأعضاء من خارج روما من المشاركة في الاجتماعات. ويمكن أيضاً أن يشير عدم حضور الأعضاء على نحو متواتر أو عدم حضورهم إطلاقاً إلى عدم الرضا عن محتوى الاجتماعات و/أو عن عمليات الاجتماعات، من بين أسباب أخرى.

⁵⁹ يُستخدم الحضور كمؤشر على المشاركة. ويخرج عن نطاق عمل فريق التقييم أن يقيّم المشاركة الفعلية لأن ذلك سيتطلب تحليلاً مفصلاً لحاضر اجتماعات المكتب- المجموعة الاستشارية خلال فترة السنتين.

الجدول 13: الحضور في اجتماعات المكتب-المجموعة الاستشارية لفترة السنتين 2016/2017 (حتى 7 فبراير/شباط 2017)

فترة السنتين 2016/2017							
أعضاء المجموعة الاستشارية	2/11/24 015	2/2 2016	3/31 2016	7/8 2016	9/12 2016	11/29 2016	2017 /2/6
منظمة الأغذية والزراعة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
برنامج الأغذية العالمي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
مقرر الأمم المتحدة المعني بالحلق في الغذاء	✓	✓	✓	✓			
فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في العالم	✓	✓	✓		✓	✓	✓
لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
آلية المجتمع المدني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية	✓			✓			
البنك الدولي	✓	✓	✓				
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	✓	✓					
آلية القطاع الخاص	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المشاركون المخصصون							
منظمة الصحة العالمية	غ م**	✓	✓	✓	✓	✓	
المنظمة العالمية للمزارعين	غ م**	غ م**	غ م**	✓	✓		✓

** غير منطبق بالنظر إلى أنها ليست مشاركاً مخصصاً أثناء هذه الفترة.

المصدر: وثائق نتائج اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية.

141- وينبغي أن تكون المجموعة الاستشارية مكاناً رئيسياً يتقاسم فيه مختلف أصحاب المصلحة المعلومات، ويسعون فيه إلى التعاون، ويحددون فيه المشاكل على أرض الواقع، ويضعون فيه استراتيجيات بشأن الطريقة التي يمكن بها للجنة أن تساعد في حل المشاكل. وقد أعرب أغلبية الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات ممن لديهم آراء بشأن المجموعة الاستشارية عن القلق في المقام الأول بسبب عدم تغطية جميع البنود المتعلقة باجتماعات المكتب- المجموعة الاستشارية على النحو الملائم لأن جداول الأعمال كانت حافلة بالبنود وكذلك، وهو الأهم، بسبب وجود رأي مشترك لديهم مفاده أن المناقشات كثيراً ما تصل إلى طريق مسدود بشأن الإجراءات وليس بشأن الجوهر.

142- ووفقاً للائحة الداخلية، ينبغي قيام كل عضو من أعضاء المجموعة الاستشارية بإعداد تقرير في نهاية كل فترة من فترات ما بين الدورات لإبلاغ المكتب بالأعمال المضطلع بها خلال السنة بغية الوفاء بأدوارهم. ولا يقع على أي من المشاركين المخصصين التزام بتقديم تقرير ولكنه يستطيع أن يفعل ذلك طواعية. واستناداً إلى البيانات المتاحة منذ عام 2014، لم ترسل المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والبنك الدولي أي تقارير عن الفترات الثلاث السابقة بين الدورات. ومنظمة الصحة العالمية مشارك مخصص وقدمت تقريراً في عام 2016 (الجدول 14).

143- وتعد التقارير أحد مصادر المعلومات للمكتب عن أنشطة أعضاء المجموعة الاستشارية، وتتضمن أيضاً مقترحات من الأعضاء بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز الروابط بين دوائريهم التأسيسية واللجنة. وعلى الرغم من أن المكتب يعترف بقيمة هذه التقارير في ما يتعلق بتخطيطه واستراتيجياته، فإنه لم يحلل التقارير بصورة منهجية أو لم يستخدم المعلومات للاسترشاد بها في أعماله.

الجدول 14: تقديم التقارير من جانب أعضاء المجموعة الاستشارية والإبلاغ الطوعي من جانب المشاركين المخصصين

أعضاء المجموعة الاستشارية	2014	2015	2016
منظمة الأغذية والزراعة	✓	✓	✓
برنامج الأغذية العالمي	✓	✓	✓
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	✓	✓	✓
مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في الغذاء		✓	✓
فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم	✓	✓	✓
لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية	✓	✓	✓
آلية المجتمع المدني	✓	✓	✓
المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية			
البنك الدولي			
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	✓	✓	✓
آلية القطاع الخاص	✓	✓	✓
المشاركون المخصصون			
منظمة الصحة العالمية	غ م*	غ م*	✓
المنظمة العالمية للمزارعين	غ م*	غ م*	

المصدر: وثائق معلومات أساسية تتعلق باجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية
 * غ م: غير منطبق بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين تسميتها مشاركا مخصصاً

144- يوجد اختلاف في الرأي داخل اللجنة بشأن التكوين المرغوب فيه للمجموعة الاستشارية وتوزيع المقاعد، وقد قُدمت إلى فريق التقييم عدة مقترحات كثيراً ما كانت متضاربة. وشملت هذه المقترحات الدعوة إلى كل من: مناصفة المقاعد بين آلية القطاع الخاص وآلية المجتمع المدني؛ وتخصيص مزيد من المقاعد لآلية المجتمع المدني، وإنشاء آلية للمزارعين متميزة عن آلية المجتمع المدني وعن آلية القطاع الخاص وإعطاء مقعد لهذه الآلية؛ ومقعد لمنظمة الصحة العالمية؛ والحفاظ على الوضع الراهن. وقُدمت أيضاً اقتراحات لإعادة تخصيص مقاعد من الأعضاء الذين كثيراً

ما تغييوا عن اجتماعات المكتب- المجموعة الاستشارية. وينبغي حل مسألة مقاعد المجموعة الاستشارية، وينبغي ألا يدور الكلام حول إيجاد عدد أكبر أو عدد مساوٍ من المقاعد. إذ ينبغي أن يكون لدى المجموعة الاستشارية ما يكفي من المقاعد لتمثيل تنوع آراء الدوائر التي يمثلها الأعضاء ولنقل آراء هذه الدوائر.

دور وإسهام الوكالات التي توجد مقارها في روما

145- تتمثل الأدوار الرئيسية التي قامت بها الوكالات التي توجد مقارها في روما في ما يلي:

- (1) خدمة أعضاء المجموعة الاستشارية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي وخدمة الدورات العامة لهذه اللجنة؛
- (2) تقديم الخبرة التقنية والخبرة في مجال السياسات إلى اللجنة؛
- (3) تقديم التمويل والموظفين إلى أمانة اللجنة؛
- (4) إتاحة الفرص أمام اللجنة لنشر استنتاجاتها وتوصياتها؛
- (5) دعم استخدام نواتج اللجنة على الصعيد القطري.

146- **أعضاء المجموعة الاستشارية، والدورة العامة.** تشارك الوكالات التي توجد مقارها في روما في عضوية المجموعة الاستشارية للجنة، وقد حضرت هذه الوكالات جميع الاجتماعات المشتركة بين المكتب والمجموعة الاستشارية في فترة السنتين الحالية. وقدمت هذه الوكالات أيضاً تقاريرها السنوية عن الأنشطة إلى المكتب. وتسهم الوكالات التي توجد مقارها في روما بوجهات نظرها بشأن المسائل التي يُنتظر أن يبت فيها المكتب. ويقوم رؤساء الوكالات التي توجد مقارها في روما أو أحد كبار المسؤولين المفوضين بعرض وجهات نظر وكالتهم بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمال الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي. وتشارك أيضاً الوكالات التي توجد مقارها في روما في الأحداث الجانبية التي تُنظَّم على هامش الدورة العامة للجنة، إما بتنظيم حدث جانبي أو بالمشاركة في أفرقة النقاش في هذه الأحداث الجانبية. وتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الذي يجري إعداده كتقرير مشترك مقدَّم من الوكالات التي توجد مقارها في روما، يشكّل إسهاماً هاماً في أعمال اللجنة، بالنظر إلى أنه يفيد كتقرير رصد عالمي لحالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ويفيد في إثراء المناقشات، في الدورة العامة للجنة وما بعدها. كما تشارك الوكالات التي توجد مقارها في روما في الفريق الذي يقوم باختيار أعضاء اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

147- **الخبرة التقنية والسياساتية.** الخبرة التقنية والسياساتية التي تتيحها الوكالات التي توجد مقارها في روما بالغة الأهمية بالنسبة إلى أداء اللجنة لعملها بفعالية. ويشارك موظفو هذه الوكالات في عضوية مجموعات العمل المفتوحة العضوية وفرق العمل التقنية. إذ إن مشاركة الوكالات التي توجد مقارها في روما في هذه الهياكل تتيح عرض منظورها في مجال السياسات بشأن المسائل التي نوقشت في مسارات العمل. وتسهم أيضاً الوكالات التي توجد مقارها في روما

في صياغة وثائق للمناقشة في مسارات العمل، أو تقوم بدعم الأمانة في صياغة وثائق للتفاوض بشأن توصيات سياساتية للجنة بالاستناد إلى تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى.

148- **تمويل الأمانة وتزويدها بالموظفين.** تدعم الوكالات التي توجد مقارها في روما الأمانة عن طريق تزويدها بالدعم النقدي والعيني. وقد بدأت هذه الوكالات الثلاث في تخصيص أنصبة متساوية من التمويل اعتباراً من عام 2014 فصاعداً، وقبل ذلك كانت منظمة الأغذية والزراعة أكبر المساهمين الثلاثة. وتبلغ حالياً المساهمة النقدية والعينية مجتمعة 675 000 دولار أمريكي في السنة أو 1 350 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين. وتشكّل إعارة ثلاثة موظفين من الرتبة ف-5 أكبر نسبة من المساهمات المالية المقدمة إلى اللجنة من المنظمات التي توجد مقارها في روما، وعندما تتأخر الإعارات، يكون لذلك تأثير كبير على قدرة أمانة اللجنة على الاضطلاع بمهامها. وفضلاً عن ذلك، وبما أن المساهمة "عينية"، يجدر بأمانة اللجنة إيجاد مصادر بديلة لتمويل الموظفين المتعاقدين لفترات قصيرة لسد الثغرات في القدرات. وكما نوقش في الفقرات التي تتناول أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، حدثت تأخيرات في إعارة الموظفين من جانب الوكالات التي توجد مقارها في روما.

149- **فُرص نشر استنتاجات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها.** شجع الإصلاح الوكالات التي توجد مقارها في روما على أن تتيح الاستفادة من مؤتمراتها الإقليمية أمام لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل نشر الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الدورات العامة للجنة والتماس مدخلات في عمليات هذه اللجنة. وقد أتاحت منظمة الأغذية والزراعة حيزاً في جداول أعمال المؤتمرات الإقليمية للمنظمة كل سنة، على الأقل خلال الفترتين الأخيرتين التي تضم كل منهما سنتين، ولكن الوكالات الأخرى التي توجد مقارها في روما لم تفعل ذلك بنفس القدر الذي فعلته منظمة الأغذية والزراعة.

150- **دعم استخدام نواتج اللجنة على الصعيد القطري.** يتوقع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تقدّم الوكالات التي توجد مقارها في روما دعماً تقنياً إلى البلدان لكي تستخدم في أطرها وبرامجها السياساتية نواتج اللجنة. وقد كان هذا هو الحال في ما يخص 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني' التي تقدّم منظمة الأغذية والزراعة بشأنها المشورة والدعم التقني إلى العديد من البلدان في ما يتعلق باستخدامها. ويبين الجدول 15 أمثلة على الدعم المقدم من هذه الوكالات إلى البلدان التي جرت زيارتها لغرض بعثات التقييم. ومن المحتمل أن المنظمة تقدّم هذا الدعم، ليس لأنه ناتج من النواتج السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي، بل لأن المنظمة هي التي بادرت بهذه الخطوط التوجيهية الطوعية وأعدتها، وأنها تمتلك زمامها بشكل قوي.

الجدول 15: تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان من الوكالات التي توجد مقارها في روما

البلد	تقديم الدعم والمشورة من الوكالات التي توجد مقارها في روما
بنما	قيام منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية بدعم جهود الحكومة الرامية إلى وضع خطة وطنية جديدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وقيام منظمة الأغذية والزراعة أيضاً بمساعدة الحكومة على صياغة تشريع جديد بشأن الأمن الغذائي والتغذية وذلك باستخدام 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني' و'المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية' و'إطار العمل'.
الفلبين	بدأ في عام 2016 تنفيذ 'الخطوط التوجيهية الطوعية'، وهو عمل تصدرته منظمة الأغذية والزراعة ومكتب إدارة الأراضي التابع لإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وقام أيضاً الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون بشأن الإصلاح الزراعي في ما يتصل بالخطوط التوجيهية الطوعية.
السنغال	تدعم منظمة الأغذية والزراعة السنغال في مجال استخدام وتطبيق 'الخطوط التوجيهية الطوعية'. فقد كانت مشاكل حيازة الأراضي تطرح عقبة كأداء أمام الاستثمار في الزراعة. وبدعم من المنظمة، عُقدت حلقتا عمل وطنيتان وظهر برنامج وطني يتضمن لجنة توجيهية وذلك كمتابعة حلقة العمل.
أوغندا	أوغندا هي أحد البلدان التي يجري فيها تجريب 'الخطوط التوجيهية الطوعية'، وقد أنشئت في سبتمبر/أيلول 2016 لجنة توجيهية تُعنى بهذه الخطوط التوجيهية ويرأسها وكيل الوزارة الدائم في أوغندا ونائب الممثل القنصلي المقيم لمنظمة الأغذية والزراعة. وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإدخال 'المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية' في صلب تقييم لشراكة رئيسية بين القطاعين العام والخاص في مجال زيت النخيل بمنطقة بحيرة فكتوريا.

151- وإذا كانت الوكالات التي توجد مقارها في روما ملتزمة بدعم استخدام نواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي وتعزيز اللجنة ونواتجها فسيُتوقع عندئذ أن يكون ذلك مُبَيَّنًا في الأطر أو الخطط الاستراتيجية لهذه الوكالات. ويتبين من تصفُّح الأطر الاستراتيجية لهذه الوكالات احتواء الخطط الاستراتيجية لهذه الأخيرة على إشارات إلى العمل مع اللجنة.

برنامج العمل والميزانية لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2016-2017	"على الصعيد العالمي، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة أداء دور رئيسي كميّسٍ للمنصات الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين (مثلاً، لجنة الأمن الغذائي العالمي) [...] " "في إطار النتيجة 2-4، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة دعم البلدان في مجال تعزيز رسم السياسات وقدرات الإبلاغ عن طريق تحسين البيانات والمعلومات في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية مما سيكون ذا أهمية حيوية للبلدان التي ترصد تحقيق غاياتها بالقياس إلى أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت لجنة الأمن الغذائي العالمي المنظمة بتوليّ زمام الأمور في محاولة لتحسين أدوات تقييم الأرصاد السمكية والترويج لنُهج إدارة مسايد الأسماك المستدامة وتنمية تربية الأحياء المائية لغرض إسهام الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية." "وباستخدام مبادرة "توفير الأغذية"، ستنفذ الفاو التوصيات التي قدمتها جميع المؤتمرات الإقليمية لمساعدة البلدان على قياس وتقييم الفاقد والمهدر من الأغذية (وذلك مجال عمل ذو أولوية حددته
--	---

<p>لجنة الأمن الغذائي العالمي) وعلى وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لتحقيق تخفيضات، بما في ذلك خفض هدر الأغذية في المناطق الحضرية.</p> <p>"وفي إطار النتيجة 5-1 المتعلقة بالحد من المخاطر والأزمات، والنتيجة 5-3 المتعلقة بالحد من المخاطر وإمكانية التعرض لها على مستوى الأسرة المعيشية وعلى المستوى القطري، ستساعد المنظمة الأعضاء على ترجمة الالتزامات السياسية المتعهد بها بموجب برنامج العمل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالة الأزمات الممتدة إلى إجراءات ملموسة على الصعيد القطري."</p>	
<p>"سيقوم برنامج الأغذية العالمي، وهو ينفذ هذه الخطة الاستراتيجية ويعمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، بمواصلة المشاركة بنشاط في لجنة الأمن الغذائي العالمي وفي مراعاة ما تظطلع به من إجراءات وما تجريه من تغييرات في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015."</p>	<p>الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2014-2017</p>
<p>"سيقوم الصندوق، وهو يتحرك إلى الأمام، باغتنام الفرص للإسهام بمعرفته التشغيلية في هذه العمليات السياسية الدولية وغيرها من العمليات السياسية الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية للصندوق.</p> <p>وفي هذا السياق، ستظل لجنة الأمن الغذائي العالمي منتدى رئيسياً للتفاعل العالمي للصندوق، فتعمل كمنصة فريدة لأصحاب المصلحة المتعددين يقومون فيها بالمداولات السياسية بشأن مجموعة من المسائل المتصلة بولاية الصندوق. وسيستخدم الصندوق تفاعلاته في المجموعة الاستشارية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل توجيه المناقشات السياسية والعمليات ذات الصلة بأعمالها ومن أجل التأثير على هذه المناقشات والعمليات، وتحديد حلول سياسية مبتكرة ولها مقومات البقاء للتحديات القائمة في مجال الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية."</p>	<p>الإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016-2025</p>

أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، وأمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

152- تقوم بمساعدة اللجنة أمانة يرأسها أمين وتتخذ من مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما مقراً لها. ومهمة الأمانة هي مساعدة الدورة العامة والمكتب والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى، وممارسة مهام الاتصال في ما يتعلق بجميع أنشطة اللجنة. ونطاق عمل أمانة اللجنة واسع. فهو يتراوح بين صياغة الوثائق لفرق العمل التقنية ولأفرقة العاملة المفتوحة العضوية والمكتب والمجموعة الاستشارية والدورة العامة، وأنشطة الاتصال مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي. وهذا النطاق يشمل العمل التحضيري واللوجستي من أجل الدورة العامة وأثناءها، بما في ذلك تنسيق الأحداث الجانبية خلال أسبوع الدورة العامة.

153- ويقوم ثلاثة من موظفي فريق الخبراء الرفيع المستوى بدعم أداء فريق الخبراء هذا لعمله، بينما يكفل موظفان إداريان عامان الإدارة الفعالة للجنة. ويدعم باقي الموظفين العمل الموضوعي للجنة بما في ذلك ما يلي:

- اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية.

- مجموعات العمل المفتوحة العضوية - برنامج العمل المتعدد السنوات، والرصد، والتغذية، وأهداف التنمية المستدامة، والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.
- مسارات العمل المتعلقة بالتحضر والتحول الريفي وآثارهما على الأمن الغذائي والتغذية، وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية.
- عمليات تحقيق التقارب بين السياسات، الناشئة عن تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى.
- تنسيق أعمال فرق العمل التقنية المرتبطة بها عبر برنامج العمل.
- تشمل مجالات العمل الوظيفية على رصد وتتبع الميزانية والمشاريع، وعلى الاتصالات، واللائحة الداخلية، وتقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمرها، وتقديم الدعم إلى رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي.

154- ويقدم تقرير عن التقدم المحرز في العمل الموضوعي إلى الدورة العامة كل عام، وقد أعرب معظم الذين أُجريت معهم مقابلات عن ارتياحهم لأداء أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي وللدعم المقدم منها، ولا سيما أثناء فترة ما بين الدورتين.

155- وبالنظر إلى النطاق الواسع للعمل الذي تضطلع به أمانة اللجنة، فلا بد من توفير موارد مستقرة يمكن التنبؤ بها من الموظفين لضمان الاستمرارية في العمل الذي يجري الاضطلاع به، بما في ذلك الاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية وخفض التكاليف المرتبطة بالوقت والجهد المطلوبين لتدريب أشخاص جدد ولقيام هؤلاء الأشخاص بما هو متوقع منهم. ويرد في الجدول 16 ملاك الموظفين الحالي لأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك ملاك موظفي أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى. ويتراوح عدد الموظفين تبعاً لبرنامج العمل والموارد اللازمة لتمويل العمل المضطلع به. وبسبب عدم الاتساق بين العمل المطلوب وترتيبات الموظفين الدائمين للأمانة، يُستكمل فريق أمانة اللجنة بوظائف قصيرة الأجل أو بوظائف مشاريع، وباستشاريين من أجل التنفيذ المشترك لبرنامج عمل اللجنة.

الجدول 16: ملاك الموظفين بأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي (في مارس/آذار 2017)

الوظيفة	العدد	مصادر التمويل
أمين الأمانة برتبة مد-1	1	البرنامج العادي
موظفون كبار معارون من الفئة الفنية برتبة ف-5	1+2 شاغرة	البرنامج العادي
وظيفة موظف اتصالات لأجل قصير برتبة ف-5	1	البرنامج العادي
إدارة الخدمات العامة	2	البرنامج العادي
موظف برامج معاون	1	موارد من خارج الميزانية
موظف متوسط الرتبة من الفئة الفنية ف-3	1	موارد من خارج الميزانية
خبير استشاري يساعد الرئيس	1	موارد من خارج الميزانية
منسق لفريق الخبراء الرفيع المستوى	1	موارد عينية
خبير استشاري لفريق الخبراء الرفيع المستوى	1	موارد من خارج الميزانية
موظفو دعم لفريق الخبراء الرفيع المستوى	1	موارد من خارج الميزانية
خبير استشاري من المستوى المتوسط	1	البرنامج العادي
خبراء استشاريون من المستوى المتوسط	1	موارد من خارج الميزانية
خبير استشاري مبتدئ - اتصالات	1	موارد من خارج الميزانية
المجموع	16	

المصدر: أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي

156- والوكالات التي توجد مقارها في روما هي المصدر الذي تتلقى منه الأمانة نسبة 38 في المائة من المساهمات التي تحصل عليها وهي تتلقى هذه النسبة في شكل كبار الموظفين من الرتبة ف-5 معارين للأمانة. وقد ظلت هذه المناصب شاغرة في أوقات مختلفة بسبب حدوث تأخير في ملئها من جانب الوكالات المذكورة، ومن ذلك مثلاً ظلت الوظيفة الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة شاغرة لأكثر من عام، في حين أنه لم يكن بمقدور برنامج الأغذية العالمي في بعض الأحيان إلا أن يتيح موظفين مؤقتين لأجل قصير. ولا يوجد حالياً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية موظف في منصب كبير الموظفين الفنيين (من الرتبة ف-5) يعمل في الأمانة، على الرغم من أنه يوجد لديه خبير استشاري من المستوى المتوسط، وكبير موظفي اتصالات يجتمع مع الأمانة من وقت إلى آخر. ويعمل كبير موظفي الاتصالات بموجب عقد قصير الأجل. وتعتمد الأمانة بدرجة كبيرة على المساهمات التي يمكن التنبؤ بها من الوكالات التي توجد مقارها في روما والتي تشكّل مساهماتها العينية هي وتقاسمها لتكاليف دور الأمين أكبر نسبة من ميزانية الموظفين. ولذلك، فعندما تتأخر مساهماتها المقدّمة في شكل موظفين، وهي تأخيرات لا يُعوّض عنها نقداً، يكون لذلك تأثير كبير على قدرة الأمانة على إنجاز العمل المطلوب من أجل مسارات العمل. وهذا بدوره يعرّض للخطر فعالية أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

157- ويتألف الهيكل الحالي من وظيفة واحدة برتبة مدير، وأربع وظائف برتبة ف-5، ووظيفة واحدة برتبة ف-3، وخبيرين استشاريين من المستوى المتوسط (باستبعاد الخبراء الاستشاريين في أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى). ويبدو من المقابلات والوثائق المتاحة أن هيكل وأداء أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد عام 2009، ما دون مستوى أمين الصندوق، لم يجر بيانها بأي درجة من التفصيل. وبينما توجد لفرادى شاغلي الوظائف اختصاصات، يبدو أنه لا

توجد وثائق تقدّم نظرة عامة متجانسة بشأن هيكل أمانة اللجنة ومهامها والأساس المنطقي لعدد الوظائف ومستوياتها أو تقدّم تعريفاً واضحاً للأدوار.

158- وقد أعرب الموظفون في أمانة اللجنة عن القلق إزاء الهيكل الحالي للأمانة وأدائها لعملها. ولاحظ التقييم أن الهيكل الحالي مستوٍ بالنظر إلى أن جميع الوظائف، باستثناء وظيفة الموظف المعاون من الفئة الفنية وموظفي فريق الخبراء الرفيع المستوى، مسؤولية مباشرة أمام الأمين. وفي حين أن هذا الترتيب يتسم بالمرونة ويزيل طبقات البيروقراطية، فإنه ليس بالضرورة هو أنجح استخدام لموارد الموظفين. وبموجب هذا الترتيب، يعمل الموظفون من الرتبة ف-5 والموظفون من المستوى المتوسط كأفراد في مسارات العمل (الجدول 17). فهذه الوظائف ليست منظّمة في شكل فرق مخصصة لمسار عمل معين. وهذا يعني أنه يتعين على الأمين أن يتتبع كل موظف في كل مسار عمل، وهو اعتبار يمكن أن ينتقص من المهام الهامة الأخرى التي يتولّاها الأمين. كما أنه ينطوي على نقص الاستفادة من الموظفين من الرتبة ف-5 الذين هم من كبار الموظفين في هيكل الخدمة المدنية للأمم المتحدة. والمشكلة التي يطرحها الترتيب الحالي هي أن هذا الترتيب لا يبني فرقاً تعمل بروح الفريق ولا يدعم التعاون والتعاقد في ما بين الموظفين، نظراً إلى أن كل شخص يقوم في ظله بالتركيز على مجال عمله لا غير. ولا يوجد في ظله أي حافز لتقاسم المعلومات، ولا يؤدي إلى بناء الذاكرة المؤسسية للأمانة. كما أن الافتقار إلى إدارة المعارف يعرقل كفاءة الأمانة.

الجدول 17: تخصيص الموظفين لمسارات العمل: فترة السنتين 2016/2017

الموظفون	مسارات العمل
الرتبة ف-5 (منظمة الأغذية والزراعة)	الرصد؛ الميزانية
الرتبة ف-5 (برنامج الأغذية العالمي)	التغذية
الرتبة ف-5 (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)	شاغرة
الرتبة ف-5 (تعيين قصير الأجل)	الاتصالات، التحضير للدورة العامة
المستوى المتوسط (تعيين قصير الأجل)	البرنامج المتعدد السنوات؛ الإطار الاستراتيجي العالمي؛ مفاوضات فريق الخبراء الرفيع المستوى
المستوى المتوسط (تعيين قصير الأجل)	التغذية؛ أهداف التنمية المستدامة
الرتبة ف-3 (تعيين محدد المدة)	التمكين للمرأة؛ التحضر والتحوّل الريفي

المصدر: أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي

159- وليس هناك وضوح كافٍ في ما يتعلق بخطوط الإبلاغ الخاصة بأمين اللجنة ومدى امتلاك رئيس اللجنة لأي سلطة على الأمانة. ويوجد لدى الأمين خطان للإبلاغ، أحدهما في اتجاه مدير شعبة الزراعة والاقتصاد في منظمة الأغذية والزراعة، والآخر في اتجاه رئيس اللجنة، وخط الإبلاغ الأول هو للإبلاغ عن الوضع المالي نظراً إلى أن التمويل المخصص للجنة يتدفق عن طريق منظمة الأغذية والزراعة وكذلك للإبلاغ عن المسائل الإدارية. والمدير مسؤول أيضاً عن تقييم أداء أمين اللجنة. وبشير خط الإبلاغ الثاني إلى الإبلاغ عن العمل الموضوعي الذي تقوم به أمانة اللجنة في دعم اللجنة وهيكلها. وتنص اختصاصات أمين اللجنة على أن يقوم الأمين بجميع المهام، بما في ذلك إدارة الأمانة والإشراف عليها، تحت الإشراف العام لرئيس اللجنة، ولكن ليس من الواضح ما ينطوي عليه هذا الإشراف. كما أن اللائحة الداخلية للجنة لا تُنشئ صلة إشراف بين رئيس اللجنة، الذي يتمثل دوره في رئاسة

الاجتماعات، والأمانة التي يتمثل دورها في دعم أعمال اللجنة. وإدارة القاسم الفاصل بين الجانبين السياسي والإداري تشكّل تحدياً شائعاً في القطاع العام، وهو تحدّي تفاقم بسبب عدم وجود قواعد واضحة تحكم العلاقة بين الرؤساء السياسيين والرؤساء الإداريين. ومدى سلطة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي على أمانة اللجنة غير واضح لأن قواعد ولوائح منظمة الأغذية والزراعة لا تنص على أن يمارس شاغلو المناصب السياسية السيطرة الإدارية على الوحدات القائمة داخل المنظمة.

160- وتعمل أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى بشكل مستقل عن أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، حتى وإن كانت وثيقة الإصلاح قد توخّت أمانة واحدة تدعم جميع هياكل اللجنة بعد أن يتم إصلاحها. ولا ينبغي أن يطرح هذا الترتيب مشاكل في حال وجود تفاعل منتظم بين الأمانتين. ولاحظ التقييم أن منسق فريق الخبراء الرفيع المستوى قد تفاعل مع مسارات عمل اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بفريق الخبراء. ويمكن أن يؤدي توثيق التفاعل بين موظفي الأمانتين إلى تحسين فهم أعمال كل منهما، وأن يساهم في تحسين فعالية كلتا الأمانتين.

161- وأعرب أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة عن رضاهم بوجه عام عن أداء أمانة اللجنة وأثنوا عليها في ضوء الدورة العامة الثالثة والأربعين المنظمة تنظيمياً جيداً. وأعرب عن التقدير للدعم الذي قدمته الأمانة إلى مجموعات العمل المفتوحة العضوية.

162- أما مهمة رصد النواتج الرئيسية/النتائج النهائية الاستراتيجية والحفازة التي تحققها اللجنة فتقوم بها مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد. وتتولى أمانة هذه اللجنة رصد قرارات اللجنة المتصلة بالعمليات وذلك في شكل تقرير مرحلي سنوي للجنة يكون بمثابة وثيقة معلومات أساسية تُستخدم في المناقشات المتعلقة ببرنامج العمل المتعدد السنوات خلال الدورة العامة للجنة. بيد أنه أُشير إلى أن التتبع لا يحدث إلا بشأن القرارات الناشئة عن الدورات العامة الحديثة. وفي ما يتعلق بالقرارات الصادرة عن الدورات السابقة والتي لم يبدأ العمل بشأنها بعد أو لا يزال جارياً وقت إعداد التقرير، ولم تُبدل محاولة لمتابعة وتتبع التقدم المحرز في العمل المقترح أو إنجاز هذا العمل. ولأغراض المساءلة، ينبغي لأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تضمن بكل تفانٍ متابعة البنود التي يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها وتقديم تقارير عنها قبل طي صفحاتها.

فريق الخبراء الرفيع المستوى

163- فريق الخبراء الرفيع المستوى هو هيكل جديد في اللجنة بعد إصلاحها، وقد أنشئ الفريق بهدف صريح يتمثل في تزويد اللجنة بمعلومات خبراء مستقلة عن الأمن الغذائي والتغذية بغية تحسين المعلومات المقدمة إلى دورات اللجنة، والإسهام في تحسين متانة عملية وضع السياسات. واستناداً إلى الخبرة الفنية للفرق المتعددة التخصصات، يكلف فريق الخبراء الرفيع المستوى بمساعدة اللجنة وأصحاب المصلحة في فهم الأوضاع الراهنة للأمن الغذائي، فضلاً عن التطلع إلى تحديد القضايا الناشئة. ويتلقّى فريق الخبراء توجيهات من الدورة العامة للجنة ومن المكتب لأداء المهام الرئيسية التالية:

(1) تقييم وتحليل الوضع الحالي للأمن الغذائي والتغذية والأسباب الأساسية لهذا الوضع؛

(2) توفير التحليلات والمشورة العلمية والمعرفة بشأن القضايا المتصلة بالسياسات، باستخدام البيانات البحثية والدراسات التقنية القائمة العالية الجودة؛

(3) تحديد القضايا الناشئة ومساعدة اللجنة وأعضائها على تحديد الأولويات للإجراءات ومواضع الاهتمام في المستقبل بشأن مجالات التركيز الرئيسية.⁶⁰

164- ويتألف فريق الخبراء الرفيع المستوى من لجنة توجيهية تضم عدد يتراوح بين 10 إلى 15 خبيراً يعيّنون بصفتهم الشخصية لمدة سنتين ويقودهم رئيس ونائب رئيس؛ ومن أفرقة مشاريع مخصصة تعمل على أساس مشروع محدد وتشكّل شبكة من خبراء الأمن الغذائي والتغذية. ولدى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني أمانة (من ثلاثة أشخاص) تدعم الفريق في مسعاه للاحتفاظ بقائمة بالخبراء؛ وتنظّم اجتماعات اللجنة التوجيهية، وتقدّم المساعدة إلى أفرقة المشاريع؛ كما تقدّمها بشأن الاتصالات؛ وإعداد ميزانيات العمل ووثائق أخرى.

165- ويلزم أن تعكس اللجنة التوجيهية مجموعة من التخصصات التقنية، وتوازن الخبرات الفنية الإقليمية، فضلاً عن وضع تمثيل الجنسين في الاعتبار. ويقوم المكتب بتعيين أعضاء اللجنة التوجيهية بناءً على توصية من لجنة اختيار تقنية مخصصة تتألف من ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومعهد التنوع البيولوجي الدولي وممثل عن منظمات المجتمع المدني.

166- وتمثل النواتج الرئيسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى في تقارير تستند إلى مواضيع تختارها اللجنة عن طريق عملية برنامج العمل المتعدد السنوات. وأصدر فريق الخبراء الرفيع المستوى عشرة تقارير بين عامي 2011 و2016، فضلاً عن وثيقة عن القضايا الحرجة والمستجدة. وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير لكي تستخدمها اللجنة وأصحاب المصلحة فيها، فهي متاحة للمجتمع العلمي وللجهات الأخرى المهتمة بالمواضيع التي تتناولها التقارير. ويبين الجدول 18 التقارير التي أعدها فريق الخبراء الرفيع المستوى منذ إنشائه.

الجدول 18: فريق الخبراء الرفيع المستوى: التقارير خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016

التقرير 1: تقلب الأسعار والأمن الغذائي (2011)	التقرير 6: الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي (2013)
التقرير 2: حياة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة (2011)	التقرير 7: مصادد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي (2014)
التقرير 3: الأمن الغذائي وتغير المناخ (2012)	التقرير 8: الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة (2014)
التقرير 4: الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي (2012)	التقرير 9: المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (2015)
التقرير 5: الوقود الحيوي والأمن الغذائي (2013)	التقرير 10: التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟ (2016)
القضايا الحرجة والمستجدة (2014)	

المصدر: فريق الخبراء الرفيع المستوى (2016)

⁶⁰ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 37، الصفحة 9.

167- ولا يقوم فريق الخبراء الرفيع المستوى بإجراء بحوث جديدة، ولكنه يجمع البحوث من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، ووكالات التنمية، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويعتمد فريق الخبراء الرفيع المستوى أيضاً على مشاريع ميدانية موثقة وعلى التطبيق العملي في مجال موضوعه. ويجوز لأعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، وللمشاركين والمراقبين، فضلاً عن أي أصحاب مصلحة آخرين مهتمين، أن يشاركوا في عملية التشاور الإلكتروني التي تلمس المدخلات في مرحلة تحديد النطاق وفي المسودات صفر لتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى. وفي ما يتعلق بالمسودة صفر لفريق الخبراء هذا رقم 10 (HLPE#10)، وردت وثائق من المجتمع المدني (37 في المائة)، والأوساط الأكاديمية (25 في المائة)، والحكومة (15 في المائة)، والقطاع الخاص (12 في المائة)، والوكالات التي توجد مقارها في روما/الأمم المتحدة (11 في المائة). ويبين الجدول 19 عدد الوثائق التي وردت عن طريق التشاور الإلكتروني منذ أن استخدم فريق الخبراء الاستشارات الإلكترونية للحصول على تعليقات بشأن تحديد النطاق ووضع المسودات الصفرية.

الجدول 19: عدد الوثائق المقدمة عن طريق التشاور الإلكتروني بشأن تحديد النطاق والمسودات الصفرية في إطار فريق الخبراء الرفيع المستوى

الوثائق المتعلقة بالمسودات الصفرية	الوثائق المتعلقة بتحديد النطاق/مذكرة القضايا	
غير متوفر	56	الشراكات المتعددة لتمويل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في إطار خطة عمل عام 2030
86	122	التغذية ونظم الأغذية
58	40	الحرجة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
119	115	التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي دور للثروة الحيوانية؟
121	55	المياه والأمن الغذائي
52	89	الفاقد والمهدر من الأغذية
67	63	مصايد الأسماك المستدامة وتنمية تربية الأحياء المائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي

المصادر: الموقع الإلكتروني لفريق الخبراء الرفيع المستوى

168- واعتمد فريق الخبراء على نظم المعارف للشعوب الأصلية، وهو ما ينعكس في تقاريره. فعلى سبيل المثال، اعتمد تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن المياه والأمن الغذائي على الإسهام المقدم من مجلس مستجمع مياه نهر يوكون المشترك بين القبائل، وهو منظمة تضم 73 من الأمم والقبائل الأولى تعمل من أجل حماية وحفظ مستجمع مياه نهر يوكون. واستخدم هذا الإسهام كدراسة حالة فردية في التقرير لتوضيح قيمة تطبيق المعارف التقليدية في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ.⁶¹

⁶¹ ورقة مقدمة من رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى، يناير/كانون الثاني 2017.

169- وتمثل المهمة الرئيسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى في الإسهام بمدخلات في مناقشات اللجنة عن طريق تقديم أدلة مستقلة. وقد قام فريق الخبراء الرفيع المستوى بذلك. فقد استُخدمت تقاريره كأساس لتوصيات السياسات التي أقرتها الدورة العامة للجنة. وتشكّل عمليات التشاور والمناقشة والتفاوض التي تسبق إقرار توصيات السياسات جزءاً من عملية تحقيق التقارب بين السياسات. وحدد فريق الخبراء الرفيع المستوى، عن طريق وثيقة القضايا المرحلة والمستجدة المقدمة منه (2014)، القضايا التي أقرتها الدورة العامة للجنة في وقت لاحق لتكون هي موضوع تقارير فريق الخبراء. ويوجد مثالان على هذه القضايا هما 'نظم الثروة الحيوانية في سياق الأمن الغذائي والتغذية'، و'التغذية الصحية في نظم الأغذية المتغيرة'.

170- وأثيرت في المقابلات التي أجريت شواغل بشأن كفاءة فريق الخبراء الرفيع المستوى في تقديم التوصيات لأنه لا يحدث سوى إعادة صياغتها لتحقيق توافق سياسي في الآراء. صحيح أن التوصيات السياسية النهائية التي أقرتها الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي لا تطابق التوصيات الواردة في تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، ولكن ذلك لا ينتقص من كون تقارير فريق الخبراء تشكّل الأساس للتوصيات السياسية التي تقرها الدورة العامة للجنة، وبذلك تشكّل إسهاماً في القرارات التي تتخذها الدورة العامة للجنة. وفريق الخبراء الرفيع المستوى مُكَلَّف بتقديم مشورة الخبراء العلمية المستقلة، ويترك للدورة العامة للجنة أن تتخذ قراراً بقبول المشورة أو برفضها.

171- وتوجد أدلة على أن تأثير تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى يذهب إلى أبعد من اللجنة، على الصعيد العالمي. فقد وردت في تقرير الأمين العام إشارات مرجعية إلى ثلاثة من تقارير فريق الخبراء، وهي: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (2014). وأوصى تقرير الأمين العام بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى باعتبارها توجهاً مفيداً: "إذ يمكن ضمن أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي إعطاء الأولوية للقضاء على الجوع وسوء التغذية، وتناول المتطلبات المتوسطة الأجل لضمان استدامة نظم الأغذية، ووضع أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض في الحساب. وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص إرشادات مفيدة من أحدث النتائج المتوصل إليها في التقارير التي أعدها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتابع للجنة الأمن الغذائي العالمي".⁶² وفي قرار الأمم المتحدة الذي اعتمد تقرير الأمين العام، جرى التنويه بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى. ووردت أيضاً إشارات مرجعية إلى فريق الخبراء في تقرير الأمين العام المتعلق بتسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية.

172- واستخدمت مؤسسات أخرى تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى. فعلى سبيل المثال، نظمت الشراكة العالمية للمياه فعالية للتوعية وبناء القدرات في عام 2015 مع تسعة بلدان أفريقية، عقب إصدار تقرير فريق الخبراء عن المياه والأمن الغذائي. كما أن برنامج نظم الأغذية المستدامة التابع لإطار الأمم المتحدة العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي يشكّل الآن جزءاً من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، قد استخدم رسمياً التعريف الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى لنظم الغذاء المستدامة. وتقوم أيضاً فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي هي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية باستخدام التعريف الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن نظم الأغذية المستدامة.⁶³

⁶² الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، أغسطس/آب 2014، الفقرة 73.

⁶³ High Level Panel of Experts, HLPE Impacts 2010-2015, report prepared for the 13th Meeting of the Steering Committee of the High Level Panel of Experts, Columbia University, 3-6 May 2016.

173- ويشير التقييم الذاتي لفريق الخبراء الرفيع المستوى إلى الاستخدام المتزايد لتقارير فريق الخبراء من جانب الأوساط الأكاديمية، مع تزايد الوعي بفريق الخبراء وبتقاريره. ولم يتم فريق الخبراء الرفيع المستوى بإجراء دراسات تتعقب الإشارات المرجعية الواردة في المؤلفات الأكاديمية، وذلك بسبب قيود الموارد. ويخلص فريق الخبراء إلى استنتاج مفاده زيادة الوعي لدى المجتمع الأكاديمي استناداً إلى العدد الإضافي لحالات الاستجابة لدعوات الحصول على خبراء مشاريع. وكان متوسط عدد الردود الواردة كرد فعل للتقارير الخمسة الأولى هو 49 رداً لكل تقرير، بالمقارنة مع متوسط الردود البالغ عددها 111 رداً لكل تقرير كرد فعل لأحدث خمسة تقارير. وكان أكبر عدد من الردود هو 186 رداً في حالة التقرير المتعلق بالتنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ما هو دور الثروة الحيوانية؟، يليه 139 رداً في حالة التقرير المتعلق بنظم الأغذية والتغذية.⁶⁴

174- وكانت هناك مواضيع نشأت عن البيانات المستمدة من المقابلات تشير إلى وجود شواغل لدى أصحاب المصلحة بشأن فريق الخبراء الرفيع المستوى، كما يلي:

(أ) أثّرت شواغل بشأن توقيت النداءات الموجهة للحصول على خبراء مشاريع، ووجهت انتقادات من بلدان تعتقد أن مرشحها مناسبون ولكنهم لم تُتَح لهم الفرصة للمشاركة. ودعت هذه البلدان إلى إيجاد شفافية أكبر في عملية الاختيار. ولا يوجد فهم كافٍ على الصعيد القطري بشأن الإجراءات التي ينطوي عليها اختيار خبراء المشاريع. وتحدّد عملية الاختيار بوضوح في اللائحة الداخلية لفريق الخبراء، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لفريق الخبراء. ومع العدد المتزايد لطلبات العمل في فرق المشاريع، يكون من المحتمل أن تخضع عمليات الاختيار للمحيص حيث لا يمكن قبول جميع من يتقدمون بطلبات. وسيكون من الضروري أن يضمن فريق الخبراء الرفيع المستوى إخطار المتقدمين المحتملين بالإجراءات إخطاراً واضحاً.

(ب) تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى هي وثائق فنية تخضع لعملية مراجعة دقيقة قبل الموافقة والنشر. وكانت توجّه انتقادات بشأن طول التقارير ولغتها التقنية، مما يشكّل صعوبات بالغة أمام القراء غير التقنيين في فهم التقارير. وقد أثار هذه الشواغل بصورة رئيسية المسؤولين الحكوميين الذين هم الجمهور الرئيسي للتقارير. ويُصدر فريق الخبراء الرفيع المستوى ملخصات قصيرة للتقارير، ويحدد الملاحظات والتوصيات الرئيسية. بيد أن هذه تكون مقتطعات من التقرير الأصلي ولا تعالج المشكلة التي تواجه القراء غير التقنيين. ولا يقترح التقييم المهبوط بمستوى تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى لأن ذلك من شأنه أن ينتقص كثيراً من قيمة التقرير. ويمكن استكشاف أشكال وسائط تكميلية لجعل المعلومات التقنية مفهومة لدى القراء غير التقنيين.

(ج) وأثّرت شواغل بشأن الإطار الزمني لتقارير فريق الخبراء. إذ يتطلب اختيار المواضيع والموافقة عليها عاماً، ويستغرق إعداد التقرير ما يصل إلى عامين، كما تستغرق المناقشات المتعلقة بتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى نحو ثلاثة أشهر. ولذلك، يستغرق الأمر أكثر من ثلاث سنوات من نقطة البداية إلى حين إقرار التوصيات السياسية التي تدخل تقارير فريق الخبراء في إعدادها. وطول هذه العملية ضروري للنهج التشاوري الشامل

⁶⁴ الأرقام محسوبة من البيانات الواردة في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى: High Level Panel of Experts, HLPE Impacts 2010-2015, report prepared for the 13th Meeting of the Steering Committee of the High Level Panel of Experts, Columbia University, 3-6 May 2016.

لجميع الذي يشكّل عنصراً بالغ الأهمية في منهجية فريق الخبراء. كما أنه ضروري لضمان جودة الناتج النهائي. وينبع قلق الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات من أن الموضوع المعني قد لا يظل متسماً بالأهمية بعد ثلاث سنوات من اختياره. وقُدمت اقتراحات بأن يقوم فريق الخبراء الرفيع المستوى بإعداد ملخصات أو تقارير أقصر يستغرق إعدادها وقتاً أقل. ولكن فريق التقييم غير مقتنع بأن إعداد التقارير الأقصر سيستغرق وقتاً أقل بكثير. وقد يكون إعداد ملخصات قصيرة عند الطلب، بالإضافة إلى تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، خياراً مطروحاً أمام فريق الخبراء لتقديم المشورة إلى المكتب، ولكن ذلك سيتطلب موارد إضافية.

175- والترويج لتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى هو أمر يُترك بدرجة كبيرة للجنة التوجيهية، بدعم من أمانة فريق الخبراء، وقد أعرب أعضاء اللجنة التوجيهية عن قلقهم إزاء الموارد المحدودة المرصودة للترويج لتقارير فريق الخبراء على نطاق واسع، ولا سيما على الصعيد القطري. وأعضاء المجموعة الاستشارية مطالبون بالترويج لجميع نواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك نواتج فريق الخبراء الرفيع المستوى. ويتبين من مسح أُجري لتقارير المعلومات المسترجعة السنوية المقدمة من أعضاء المجموعة الاستشارية أن الإشارات فيها إلى ترويج تقارير فريق الخبراء هي قليلة أو معدومة. وكان الاستثناء هنا هو مقررّة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء التي أوردت إشارات إلى استخدام تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن فريق الخبراء هذا هو أحد الهيكل الهامة للجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها، فإنه لا يشارك في اجتماعات المكتب - المجموعة الاستشارية، ربما لأنه يرغب في حماية استقلاليته. بيد أن ذلك يضع فريق الخبراء الرفيع المستوى "خارج الاعتبار" حتى يحين الوقت لمناقشة تقرير الفريق. وتوجد حاجة إلى تفاعل أوثق بين اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى وعمليات المكتب - المجموعة الاستشارية، وهو أمر يمكن القيام به دون المساس باستقلالية فريق الخبراء الرفيع المستوى.

آليات اللجنة

176- يتمثل أحد الابتكارات الرئيسية للإصلاح في تهيئة الفرص أمام المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في أعمال اللجنة في دوراتها العامة وخلال فترة ما بين الدورات. وقد دُعيت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكاتهما في مجال الأمن الغذائي والتغذية إلى تقديم مقترحات من أجل إنشاء آلية عالمية بشكل مستقل لتكون بمثابة هيئة ميسرة للتشاور والمشاركة في أعمال اللجنة. ودُعيت أيضاً رابطات القطاع الخاص، والمنظمات الخيرية الخاصة، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي تنشط في المجالات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية إلى تقديم مقترحات لإنشاء آليات مستقلة للتشاور والمشاركة في أعمال اللجنة.⁶⁵

آلية المجتمع المدني

177- حددت الوثيقة التأسيسية لآلية المجتمع المدني دور الآلية بأنه: "...تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل لجنة الأمن الغذائي، بما في ذلك المساهمة في مفاوضاتها واتخاذ القرارات فيها. كما أن هذه الآلية سوف تتيح

⁶⁵ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 16، الصفحة 5.

مجالاً للحوار بين مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني حيث يمكن الإعراب عن المواقف المختلفة ومناقشتها. وسوف ترفع الآلية المواقف المشتركة إلى اللجنة عندما تكون هناك مواقف مشتركة، وكذلك مدى الاختلاف في هذه المواقف عندما لا يكون هناك توافق في الآراء.⁶⁶

178- ووافقت الوثيقة التأسيسية على مهام آلية المجتمع المدني كما هي مبينة في وثيقة الإصلاح: "... (1) تبادل واسع ومنظم للمعلومات والتحليلات والتجارب؛ (2) بلورة مواقف مشتركة عند الاقتضاء؛ (3) الاتصال باللجنة، وعند الاقتضاء، بمكتبها بواسطة ممثلين معينين من خلال عملية اختيار ذاتية داخلية ضمن كل فئة من فئات المجتمع المدني؛ (4) عقد منتدى للمجتمع المدني كحدث تحضيرى قبل دورات اللجنة إذا ما قررت ذلك آلية المجتمع المدني.⁶⁷

179- وقد استحدثت آلية المجتمع المدني هياكل لضمان أداء عملها بفعالية. وتتولى لجنة التنسيق المسؤولة عن ضمان تنفيذ مهام الآلية تنفيذاً فعالاً. وأنشئ عدد من مجموعات العمل المعنية بالسياسات من أجل تحليل ومناقشة القضايا ووضع مواقف للاستخدام كمدخلات في عمليات لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتعرض المجموعة الاستشارية لآلية المجتمع المدني مواقف المجتمع المدني في اجتماعات المكتب-المجموعة الاستراتيجية للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويوجد مقر آلية المجتمع المدني في روما وتقدم الآلية الدعم الإداري إلى لجنة التنسيق والمجموعة الاستشارية.

180- وشاركت آلية المجتمع المدني في جميع العمليات الرئيسية للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويشارك أعضاء الآلية في جميع مجموعات العمل المفتوحة العضوية التابعة للجنة، وفي المجموعة الاستشارية، وفي الدورات العامة للجنة. وتسهم آلية المجتمع المدني في المشاورات الإلكترونية التي يجريها فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن تحديد نطاق التقارير والتعليقات على تقارير فريق الخبراء. وساهمت الآلية أيضاً في مهمة الرصد التي تضطلع بها اللجنة وذلك عن طريق التقرير التجميعي للآلية عن تجارب المجتمع المدني في استخدام وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويقدم التقرير نظرات ثاقبة على النجاحات التي حققتها البلدان والتحديات التي تواجهها في تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية الطوعية، من منظور المجتمع المدني، ويقدم عدداً من التوصيات إلى أعضاء اللجنة. واستُخدم التقرير كأساس لمشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في الحدث المواضيعي العالمي المتعلق بالخطوط التوجيهية الطوعية والذي عُقد أثناء الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة. وعرضت هذه اللجنة أيضاً تقرير المجتمع المدني عن رصد استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحقوق في الغذاء أثناء الدورة العامة الحادية والأربعين للجنة كإسهام في التفكير في الخطوط التوجيهية بعد عشر سنوات من إقرارها.

181- ومنذ عام 2010، دأبت آلية المجتمع المدني على عقد اجتماع المنتدى السنوي للمجتمع المدني، قبل انعقاد الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي. وهذا المنتدى الذي يستمر لمدة يومين، والمفتوح أمام جميع المشاركين من

⁶⁶ اقتراح بآلية دولية للمجتمع المدني للأمن الغذائي والتغذية من أجل العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورقة من إعداد ActionAid International، وهي مجموعة عمل الحوكمة للجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية وأوكسفام، عُرضت في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، أكتوبر/تشرين الأول، 2010، الفقرة 4. متاحة على الرابط: <http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2016/03/Proposal-for-an-international-civil-society-mechanism.pdf>.

⁶⁷ لجنة الأمن الغذائي العالمي، إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009، الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 16، الصفحة 5.

المجتمع المدني في اللجنة، هو حدث هام في التقويم الخاص بآلية المجتمع المدني نظراً إلى أنه يتيح لمكونات المجتمع المدني من جميع المناطق الفرصة لمناقشة القضايا، ولصيغة موافقها بشأن القضايا المعروضة على الدورة العامة للجنة. والجزء العام من المنتدى، الذي يشمل إلقاء نظرة تأملية على السنوات السابقة، هو فرصة لأصحاب المصلحة الآخرين للاستماع إلى وجهات نظر الجمع الكبير من منظمات المجتمع المدني.

182- وقد خلص التقييم إلى أن المنظمات المشاركة في آلية المجتمع المدني هي من المناصرين النشطين لنواتج لجنة الأمن الغذائي العالمي في البلدان التي جرت زيارتها كجزء من التقييم. وقد اتخذت هذه المنظمات المبادرة لترجمة 'الخطوط التوجيهية الطوعية' إلى اللغات المحلية (على سبيل المثال، في بنما والسنغال والفلبين). ووضعت أيضاً المنظمات المشاركة أدلة لتسهيل استخدام نواتج اللجنة وخطوطها التوجيهية في السياسات والبرامج. ومن الأمثلة على ذلك دليل يشرح الإطار الاستراتيجي العالمي وكيفية استخدامه؛⁶⁸ ودليل لاستخدام 'الخطوط التوجيهية الطوعية'؛⁶⁹ ودليل بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.⁷⁰

183- ويوجد تقدير من جانب أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي للإسهام الذي تقدمه آلية المجتمع المدني في أداء اللجنة لعملها على نحو فعال. ولكن يوجد أيضاً أعضاء في اللجنة وأصحاب مصلحة يوجهون انتقادات للطريقة التي تعمل بها آلية المجتمع المدني. ويُنظر إلى الآلية على أنها تهيمن على المناقشات وتطغى على إسهامات الآخرين. كما أنهم ينتقدون أيضاً استخدام آلية المجتمع المدني للغة يبدو في نظر آخرين أنها تصادية، ويرون أن هذه الآلية قد دفعت إلى الأمام بشدة بالغة "جدول أعمال الحقوق". والقضايا التي تناقش في الهياكل المختلفة للجنة هي قضايا مثيرة للجدل، كما أن منظمات المجتمع المدني تميل إلى أن تكون صاخبة. والمقصود من اللجنة هو أن تكون منبراً للحوار وللتقاش القوي بشأن القضايا، ولكن ينبغي أن تجري المناقشة في إطار القواعد التي تنظم اجتماعات الهياكل المختلفة للجنة.

184- وكانت مسألة الطابع التمثيلي لآلية المجتمع المدني أحد المواضيع التي انبثقت عن المقابلات. فجميع الدوائر التأسيسية الإحدى عشرة المذكورة في وثيقة الإصلاح موجودة في آلية المجتمع المدني - أي، المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، والصيادون الحرفيون، وأصحاب القطعان/الرعاة، والمعدمون، والفقراء في المناطق الحضرية، والعاملون في الزراعة ومجال الأغذية، والنساء، والشباب، والمستهلكون، والسكان الأصليون، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وكان الشاغل المطروح هو أن الحركات الاجتماعية تهيمن على آلية المجتمع المدني، وأن أصوات الدوائر/المنظمات الأخرى، أي المنظمات الدولية غير الحكومية، لا يجري الاستماع إليها بما فيه الكفاية. وقد تبين مما تم في إطار التقييم

⁶⁸ Using the Global Framework on Food Security and Nutrition to promote and defend the people's right to adequate food (استخدام الإطار العالمي المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في تعزيز حق الناس في الغذاء المناسب والدفاع عن هذا الحق). متاح على الرابط:

http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2016/02/GSF-Manual_en.pdf

⁶⁹ The People's Manual on the Guidelines on Governance of Land, Fisheries and Forests (دليل الشعوب المتعلق بتنفيذ الخطوط التوجيهية الخاصة بالحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات). متاح على الرابط: <http://www.foodsovereignty.org/wp-content/uploads/2016/06/peoplesmanual.pdf>

⁷⁰ Connecting smallholders to markets: an analytical guide (ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق: دليل تحليلي). متاح على الرابط: <http://www.csm4cfs.org/connecting-smallholders-markets-analytical-guide/>

من تصفّح وثائق التنظيم الداخلي لآلية المجتمع المدني وصلاحيات هياكلها أن الآلية قد نظمت نفسها على نحو يجعلها تعطي الأولوية للحركات الاجتماعية، باعتبارها الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، تمتلك المجموعة الاستشارية لآلية المجتمع المدني حصة نسبتها 75 في المائة من مقاعد المجموعة الاستشارية التي تُخصص للحركات الاجتماعية. ومجموعات العمل المعنية بالسياسات مفتوحة للجميع، ولكن إذا اقتضت الضرورة، يمكن فرض حصص لضمان عدم وقوع هذه الأفرقة تحت سيطرة المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات المنتمية إلى الشمال. وفي حالة لجنة التنسيق، يوجد لدائرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أربع نقاط وصل، في حين أن كل دائرة من الدوائر الأخرى لها نقطة وصل واحدة. والمبرر المنطقي لآلية المجتمع المدني هو أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة هم من بين أشد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، كما أنهم ينتجون أكبر نسبة من الأغذية في العالم.

185- وفي إطار آلية المجتمع المدني، كانت منظمات مشاركة ترى أنه في حين أن الآليات والهياكل والعمليات مصممة لإفساح المجال أمام الاستماع لمجموعة متنوعة من أصوات المجتمع المدني، فإن ذلك لم يكن هو الحال دائماً في واقع الممارسة العملية. إذ كانت توجد مجموعات ترى أنه لا يجري الاستماع إلى أصواتها في لجنة الأمن الغذائي العالمي نظراً إلى عدم إفساح المجال أمامها في آلية المجتمع المدني. وادّعت هذه المجموعات أن العمليات المضطّعة بها في الآلية تحبذ منظمات من الشمال العالمي، وحتى عندما يكون الأعضاء في لجنة التنسيق من الجنوب العالمي، فإنهم يرون إلى المنظمات المهيمنة في آلية المجتمع المدني للاهتمام بمواقفها، ولذلك فإن هؤلاء الأعضاء لا يمثلون بشكل كاف دوائرهم التأسيسية. وكان يتصل بذلك الشعور الذي أُعرب عنه ومفاده أن آلية المجتمع المدني ليست دائماً ديمقراطية، وأن مواقف المجموعات المهيمنة تُفرض على الآخرين، وأنه لا يوجد سوى درجة متدنية من القبول بالاختلاف.

186- وعلى الرغم من أن هذه المنظمات قد انتقدت آلية المجتمع المدني، فإنها تعتقد أن هذه الآلية لا تزال قيّمة للغاية لتحقيق نتائج لجنة الأمن الغذائي العالمي، وأنها تريد تحسين الآلية. وجاءت هذه الأصوات المعربة عن القلق من البلدان ومن المناطق الفرعية في الجنوب العالمي. وقد يكون الاتصال بين "المركز" وهذه المناطق الفرعية ليس في حالته الأمثل. وقد يكون أيضاً انعكاساً للتنظيم الداخلي لآلية المجتمع المدني الذي يؤكد بشدة على الدوائر التأسيسية الإحدى عشرة، وأن العلاقة بين نقاط الوصل التابعة للدوائر التأسيسية ونقطة الوصل دون الإقليمية ليست واضحة. وآلية المجتمع المدني آخذة في التطور، فلم يمض على العمل بها إلا أكثر قليلاً من ست سنوات. وقد قُدمت في التقييم الذي أصدرت آلية المجتمع المدني تكليفاً بإجرائه لتقييم أدائها لعملها في السنوات الثلاث الأولى من وجودها توصيات لتحسين هذا الأداء، بما في ذلك الحاجة إلى مراجعة وتحديث اختصاصات هياكلها.⁷¹

آلية القطاع الخاص

187- آلية القطاع الخاص هي منصة مفتوحة يوجد بها مقعد لسلسلة القيمة لنشاط أعمال الأغذية الزراعية في اللجنة. وتقوم آلية القطاع الخاص بتمثيل المنظمات التابعة للقطاع الخاص في المجموعة الاستشارية للجنة، وأعضاء الآلية هم منظمات وجمعيات تشارك في تناول موضوع الزراعة والأمن الغذائي من منظور نشاط الأعمال. ويشمل

⁷¹ Mulvany, P. and Schiavoni, C. Evaluation of the CSM, Final Report, August 2014

الأعضاء المزارعين ومقدمي عناصر الإنتاج والتعاونيات والمجهزين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وشركات الأغذية. وقد انتُخبت الشبكة الدولية للأغذية الزراعية، التي تضم 14 منظمة دولية، لتقوم بتنسيق شؤون الآلية. ووفقاً لكتيب آلية القطاع الخاص، فإن هذه المنظمات الدولية بدورها تقوم بتمثيل عشرات الشركات الدولية، ومئات الرابطة الوطنية التي تمثل بدورها عشرات الآلاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والآلاف من التعاونيات، والملايين من المزارعين. ويوجد لدى آلية القطاع الخاص أكثر من 500 ممثل من ممثلي القطاع الخاص المسجلين، بالإضافة إلى هذه الرابطة الوطنية، وتغطي عضوية الآلية سلسلة قيمة الأغذية الزراعية بأكملها.⁷² وتنسق هذه الآلية التشاور بشأن قضايا السياسات، وتضم أفرقة عاملة مواضيعية تتبع مسارات عمل اللجنة.

188- وقد ازداد حضور القطاع الخاص في الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي منذ عام 2010 (الجدول 20). فقد كان يوجد 170 مندوباً في الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة في عام 2016.⁷³ ووفقاً لآلية القطاع الخاص، كان 39 في المائة من المندوبين من الرابطة الدولية والوطنية، و31 في المائة من مؤسسات الأعمال الكبيرة، و18 في المائة من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، و12 في المائة من الجهات الأخرى (مثل المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث، والأمانة). ويمثل المندوبون سلسلة القيمة لنشاط أعمال الأغذية الزراعية، ويختلف حضور الممثلين باختلاف الفئات، حسب الموضوع الرئيسي للدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

الجدول 20: عدد مندوبي آلية القطاع الخاص لدى الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
170	116	87	59	62	37	1	عدد المندوبين

المصدر: تقرير عن أنشطة آلية القطاع الخاص لعام 2016.

189- وتشارك آلية القطاع الخاص في أنشطة اللجنة في ما بين الدورات. وساهمت الآلية في مسارات العمل السياسية للجنة عن طريق مجموعات العمل المفتوحة العضوية وفرق العمل التقنية، وفي المفاوضات المتعلقة بالتوصيات السياسية المستمدة من مسارات العمل هذه، وتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى. وشاركت آلية القطاع الخاص أيضاً في المشاورات الإلكترونية لفريق الخبراء الرفيع المستوى. وأسهمت الآلية في برنامج العمل المتعدد السنوات، مناديةً بمواضيع تعتقد أنه يمكن للجنة أن تضيف قيمة إليها، إلى جانب تبسيط عملية برنامج العمل المتعدد السنوات. وحضرت آلية القطاع الخاص جميع اجتماعات المكتب - المجموعة الاستشارية في فترة السنتين 2016/2017، وقدمت تقارير عن أنشطتها.

⁷² آلية القطاع الخاص لدى لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة (كتيب)، جرى تنزيله في 20 مارس/آذار 2017 (Private Sector Mechanism to the UN Committee on World Food Security). متاح على الرابط: <http://www.agrifood.net/documents/private-sector-mechanism/75-private-sector-mechanism-brochure/file>.

⁷³ تقرير أنشطة آلية القطاع الخاص لعام 2016: Private Sector Mechanism 2016 Activity Report. متاح على الرابط: <http://www.agrifood.net/documents/private-sector-mechanism/212-psm-annual-report-2016/file>.

190- وفي عام 2016، استضافت آلية القطاع الخاص ثلاثة منتديات للشراكة بغية عرض الشراكات الإنمائية بين القطاع الخاص والحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وتهدف منتديات الشراكة هذه أيضاً إلى تنشيط النقاش بشأن القضايا وحفز الاهتمام بإقامة شراكات جديدة سعياً إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكانت منتديات الشراكة التي عُقدت هي: التغذية - مع حكومة ألمانيا؛ والثروة الحيوانية - مع حكومة الأرجنتين؛ وأهداف التنمية المستدامة - مع حكومة النرويج، وحضرها مجتمعةً أكثر من 200 مندوب.⁷⁴

191- وكان يوجد موضوعان متصلان ظهرا من المقابلات مع أعضاء القطاع الخاص في إطار آلية القطاع الخاص. وكان الموضوع الأول يتصل بما لدى أعضاء آلية القطاع الخاص من شعور مفاده أن قضاياهم لا تُعطى نفس المستوى من الاهتمام الذي يُعطى للقضايا التي تثيرها آلية المجتمع المدني. وكان الموضوع الثاني هو أنه مع زيادة عدد وتنوع المنظمات الأعضاء في آلية القطاع الخاص، ينبغي زيادة عدد المقاعد في المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي. وتدعو آلية القطاع الخاص، في وثيقة الموقف المقدمة منها بشأن تعزيز نتائج إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، إلى تحقيق التعادل مع آلية المجتمع المدني بشأن عدد المقاعد في المجموعة الاستشارية.⁷⁵ وتناقش مسألة التمثيل في المجموعة الاستشارية في فقرة سابقة من تقرير التقييم.

المؤسسات الخيرية الخاصة

192- تتمتع المؤسسات الخيرية الخاصة، ولا سيما المؤسسات الكبيرة منها، بقدرات كبيرة في شكل موارد تقنية ومالية. وبفضل قدراتها، فإن في إمكانها تقديم مساهمة ملحوظة في التنمية وقادرة، في حالة لجنة الأمن الغذائي العالمي، على الإسهام في تحقيق نتائج اللجنة. ومؤسسة بيل وميليندا غيتس هي مؤسسة مشاركة في اللجنة ولها مقعد في المجموعة الاستشارية. وبالإضافة إلى إسهام المؤسسة بالموارد المالية التي تقدّمها عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، فإنها شاركت في أفرقة عاملة مختارة مفتوحة العضوية، مثل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وقد قدمت المؤسسة تقارير سنوية عن أنشطتها خلال السنوات الثلاث الماضية (2014 و 2015 و 2016)، ولكنها لم تحضر اجتماعات المكتب - المجموعة الاستشارية منذ فبراير/شباط 2016. وأفادت المؤسسة أنها تعمل على الانتقال من النموذج الحالي للمشاركة في المجموعة الاستشارية، إلى نموذج يقوم على إشراك مجتمع العمل الخيري.⁷⁶

⁷⁴ تقرير عن أنشطة آلية القطاع الخاص لعام 2016 (Private Sector Mechanism 2016 Activity Report). متاح على الرابط: <http://www.agrifood.net/documents/private-sector-mechanism/212-psm-annual-report-2016/file>

⁷⁵ Private Sector Mechanism Position Paper, Strengthening the CFS Reform Outcomes, undated (ورقة موقف آلية القطاع الخاص، تعزيز نتائج إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، محدّثة).

⁷⁶ CFS Advisory Group reporting exercise October 2015 to October 2016 (عملية تقديم تقارير المجموعة الاستشارية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي، أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2016، وثيقة عُرضت في اجتماع المكتب/المجموعة الاستشارية، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016).

ترتيبات العمل في اللجنة

مجموعات العمل المفتوحة العضوية

193- سلّط إصلاح اللجنة الضوء على أهمية توسيع نطاق المشاركة لضمان الاستماع إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين وذلك في المناقشات السياسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وعلى أنه ينبغي تحقيق توازن بين شمول الجميع والفعالية. أما الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية فهي هيئات فرعية غير رسمية تابعة للجنة، وهي تُنشأ لتتجمل بأعمال اللجنة. وأما مجموعات العمل المفتوحة العضوية لمسارات العمل الرئيسية فهي هيئات حكومية دولية على غرار الجلسات العامة مفتوحة أمام جميع أعضاء اللجنة والمشاركين فيها. ويرشح المكتب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية ويقدم الرئيس تقاريره إلى الدورة العامة للجنة.

194- وعضوية الفريق العامل المفتوح العضوية مفتوحة أمام جميع أعضاء كل من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والدول غير الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة التي هي دول أعضاء في الأمم المتحدة، والمشاركين في لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويقوم الفريق العامل المفتوح العضوية بإعداد مشاريع المقررات والناتج التي تقدّم إلى الدورة العامة للجنة عن طريق المكتب. وقد يدعو رؤساء مجموعات العمل المفتوحة العضوية المنظمات المهتمة الأخرى ذات الصلة بأعمال هذه الأفرقة إلى أن تحضر بصفة مراقب دورات مجموعات العمل المفتوحة العضوية إما لكامل الدورة أو بشأن بنود محددة من جدول الأعمال، فضلاً عن دعوتها إلى التدخل أثناء المناقشات.

195- وترد في الجدول 21 لمحة عامة على عدد وأنواع مجموعات العمل المفتوحة العضوية لفترات السنتين 2012/2013 و2014/2015 و2016/2017. وفي ما يتعلق بفترتي السنتين 2012/2013 و2014/2015، كان يوجد مزيج من مجموعات العمل المفتوحة العضوية والممتدة لفترة سنة واحدة وستين. بيد أنه في ما يتعلق بفترة السنتين 2016/2017، كانت مدة حياة جميع مجموعات العمل المفتوحة العضوية هي سنتان. وهذا قد يفسر القلق الذي أثاره الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات في روما ومفاده وجود عدد كبير من مجموعات العمل المفتوحة العضوية والذي، إذا أُضيفت إليه الحاجة إلى حضور الاجتماعات الأخرى للجنة والاجتماعات التي تُعقد مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، يجعل من الصعب عليهم المشاركة على نحو فعال في جميع الأفرقة التي يهتمون بها.

196- وأظهرت وثائق اجتماعات مجموعات العمل المفتوحة العضوية الحضور غير المتكافئ لأعضاء اللجنة من التجمعات الإقليمية المختلفة. ويتضح من قائمة البلدان التي تقدّم إسهامات خطية إلى مجموعات العمل المفتوحة العضوية وجود عدد صغير من أعضاء اللجنة ومن المشاركين الذين يقدمون باستمرار إسهامات خطية إلى هذه الأفرقة. وكان الأعضاء من الجنوب العالمي أقل مشاركة في هذه الأفرقة من نظرائهم من الشمال العالمي.

الجدول 21: مجموعات العمل المفتوحة العضوية خلال المدة من فترة السنتين 2012/2013 إلى فترة السنتين 2016/2017

عدد مجموعات العمل المفتوحة العضوية	فترة السنتين 2013/2012	فترة السنتين 2015/2014	فترة السنتين 2017/2016
مجموعات العمل المفتوحة العضوية	7	5	6
	<ul style="list-style-type: none">الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (2012)الخطوط التوجيهية الطوعية (2012)الرصد (2013)برنامج العمل المتعدد السنواتاللائحة الداخليةالمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذيةإطار العمل	<ul style="list-style-type: none">اللائحة الداخلية (2014)المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (2014)الرصدبرنامج العمل المتعدد السنواتإطار العمل	<ul style="list-style-type: none">برنامج العمل المتعدد السنواتالرصدالإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذيةالتغذيةأهداف التنمية المستدامةالتحضر والتحول الريفي

المصدر: برامج العمل المتعددة السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي لفترات السنتين 2013/2012، و2015/2014، و2017/2016.

197- ومجموعات العمل المفتوحة العضوية هي هيئات فرعية غير رسمية تتيح للجنة الحفاظ على قدر من المرونة نظراً إلى أن شمولها للجميع يعطيها مشروعية لإجراء مناقشات أو للتوصل إلى اتفاقات لا يمكن التنبؤ بها وقت وضع برنامج العمل المتعدد السنوات الذي يجري صياغته بشكل مُسبق قبل عامين. كما أنه يعطي المرونة عند صياغة خطط عمل الفريق العامل المفتوح العضوية في بداية السنة الفاصلة بين الدورات، التي تحدد كيف ينبغي للفريق أن يحدد الأهداف والنتائج المتوقعة والأنشطة، بما يتماشى مع ما تم الاتفاق عليه في برنامج العمل المتعدد السنوات.

198- ولا بدّ من موازنة الطابع المرن لمجموعات العمل المفتوحة العضوية مع مجموعة من القواعد المحددة لتوضيح حدود هذه المجموعات وترتيباتها الإدارية وتقديم تقاريرها، مثل أدوار ومسؤوليات هذه الأفرقة، وكيف تستخدم فرق العمل التقنية، وكيف ينبغي التعامل مع الطلبات التي تقع خارج نطاق ولايتها أو خارج نطاق عملها. وهذا أمر مهم بالنسبة إلى كفاءة عمليات مجموعات العمل هذه ومن شأنه أن يحافظ على تركيز هذه المجموعات على مهمتها المتمثلة في إعداد القرارات/النتائج المقترحة، والتي يُتَظَر أن تؤيدها الدورة العامة. غير أن هذه المجموعة من القواعد المحددة غير موجودة حالياً.

برنامج العمل المتعدد السنوات والميزانية

199- يحدد برنامج العمل المتعدد السنوات المواضيع والأنشطة التي ستضطلع بها لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال فترة السنتين، كما يحدد النتائج المتوقعة. وتُحدّد المواضيع هي وأولوياتها واختيارها عن طريق عملية تشاورية تشمل أعضاء اللجنة والمشاركين في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات، وتؤديها الدورة العامة للجنة. وتشمل عملية برنامج العمل المتعدد السنوات أن يُطلب من فريق الخبراء الرفيع المستوى تقديم تقارير عن قضايا محددة. وبالإضافة إلى تحديد مواضيع اللجنة وأنشطتها، يتضمن برنامج العمل المتعدد السنوات تحديد الآثار المالية المترتبة على العمل المقترح.

200- وأحد المواضيع التي ظهرت بقوة من المقابلات أن اللجنة تقوم بأمر كثيرة جداً أكثر مما ينبغي، وهذا يؤثر سلباً على أدائها. ووجد هذا الرأي صده لدى جميع فئات من أُجريت معهم مقابلات: أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، وآلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص، والوكالات التي توجد مقارها في روما، وأمانة اللجنة. ووُجّهت دعوة قوية إلى تحديد أولويات أنشطة اللجنة على نحو أكثر فعالية. وأُثيرت بوجه خاص الحاجة إلى تخفيض عدد مسارات العمل. ويبين الجدول 22 عدد مسارات العمل خلال فترات السنتين الثلاث الماضية؛ وقد ظل هذا الرقم ثابتاً خلال هذه الفترة. ويؤثر عدد مسارات العمل تأثيراً لا يمكن إنكاره على قدرة أعضاء اللجنة والمشاركين على المشاركة. كما أن له تأثيراً على الأمانة، بالنظر إلى أنه يتعين قيام موظفي الأمانة بدعم كل مسار عمل إدارياً ولوجستياً وتقنياً. ولذلك فإن الدعوة إلى تقليل عدد مسارات العمل ليست بمستغربة.

الجدول 22: نظرة عامة على مسارات عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال المدة من فترة السنتين 2013/2012 إلى فترة السنتين 2017/2016

فترة السنتين 2017/2016	فترة السنتين 2015/2014	فترة السنتين 2013/2012	عدد مسارات العمل (مجموعات العمل المفتوحة العضوية ومسارات العمل الأخرى)
12	13	13	
6	5	7	مجموعات العمل المفتوحة العضوية
<ul style="list-style-type: none"> • برنامج العمل المتعدد السنوات • الرصد • الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية • أهداف التنمية المستدامة • التحضر والتحول الريفي 	<ul style="list-style-type: none"> • اللائحة الداخلية (2014) • المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (2014) • الرصد • برنامج العمل المتعدد السنوات • إطار العمل 	<ul style="list-style-type: none"> • الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (2012) • الخطوط التوجيهية الطوعية (2012) • الرصد (2013) • برنامج العمل المتعدد السنوات • اللائحة الداخلية • المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية • إطار العمل 	
6	8	6	مسارات العمل الأخرى
<ul style="list-style-type: none"> • ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (2016) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالثروة الحيوانية (2016) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالغابات (2017) • التمكين للمرأة (2017) • متابعة تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي (2017) • التوعية 	<ul style="list-style-type: none"> • متابعة الحق في الغذاء (2014) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بمصايد الأسماك (2014) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالفاقد والمهدد من الأغذية (2014) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمياه (2015) • الشباب (2015) • المنتدى المعني بأصحاب الحيازات الصغيرة (2015) • ما بعد عام 2015 • استراتيجية الاتصالات 	<ul style="list-style-type: none"> • رسم خرائط (2012) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ (2012) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالحماية الاجتماعية (2012) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالوقود الحيوي (2013) • فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (2013) • استراتيجية الاتصالات 	

المصدر: وثائق برامج العمل المتعددة السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي.

201- ومن الصعب تضيق نطاق أنشطة اللجنة نظراً إلى وجود كثير من المسائل الملحة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وبالنظر إلى طبيعة اللجنة من حيث وجود أصحاب المصلحة المتعددين بها، ستظل توجد آراء مختلفة بشأن ما ينبغي إعطاؤه الأولوية، ولذلك يلزم في عملية اختيار أنشطة اللجنة أن تكون شاملة للجميع. ووافقت الدورة

العامة الثانية والأربعون للجنة على مذكرة توجيهية بشأن اختيار أنشطة برنامج العمل المتعدد السنوات. وتحدد المذكرة التوجيهية هذه العملية، كما تحدد المعايير التي يُستَـرشد بها في اختبار الأنشطة. وتنقسم المعايير إلى معايير دنيا (الاختبار الأول الذي يتعين اجتيازه) تليها المعايير التي تنطبق في عملية الاختيار. والمعايير الدنيا لها صلة بولاية لجنة الأمن الغذائي العالمي وبالقيمة المضافة؛ وبالإسهام في تحقيق الهدف العام للجنة عن طريق واحدة أو أكثر من النتائج الثلاث؛ وبعدم وجود تكرار مع العمل الذي تقوم به جهات فاعلة أخرى.⁷⁷ والمعايير الأدنى المتعلقة بالإسهام في تحقيق الهدف العام للجنة واسع جداً بالنظر إلى أن النتائج واسعة النطاق، كما أن فائدته كأحد المعايير الدنيا أمر خلافي. ويمكن أن يؤدي الأخذ بمعايير دنيا أكثر صرامة إلى تضيق عدد المواضيع التي تنتقل إلى مرحلة الاختيار.

202- وتنص المذكرة التوجيهية على أن مذكرة فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن القضايا الحرجة والمستجدة ينبغي أن تكون نقطة البداية التي ينبغي استخدامها في مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن المواضيع التي يمكن للجنة أن تتناولها في فترة السنتين القادمة. بيد أن بعض من أُحرِيت معهم المقابلات قد أعربوا عن قلقهم من أن هذه العملية لا تُتبع دائماً بالنظر إلى أن بعض أعضاء الفريق العامل المفتوح العضوية يضغطون من أجل تناول مواضيع دون الرجوع إلى مذكرة فريق الخبراء الرفيع المستوى. وهنأً بأن تكون مذكرة فريق الخبراء الرفيع المستوى محدثة، ينبغي أن ينتفي أي سبب يدعو إلى عدم امتثال أعضاء الفريق العامل المفتوح العضوية لهذه العملية. وتقع مسؤولية تحديد أولويات الأنشطة على عاتق أعضاء الفريق العامل المفتوح العضوية، وسيكون تحديد نتائج عملية تحديد الأولويات رهنأً بكيف يسعون هم أنفسهم لأداء هذه المهمة.

203- ومعيار الاختيار الوحيد الذي لم يطبّق بصرامة هو معيار الموارد المتاحة. وينص هذا المعيار على أنه ينبغي وجود ما يكفي من الوقت والموارد والمعرفة الأساسية للاضطلاع بالنشاط المقترح. ومن المفترض أن الموارد تشمل الموارد المالية. وتجري الموافقة على برنامج العمل المتعدد السنوات مع ميزانية إرشادية، ولا يمكن ضمان التمويل إلا للدورة العامة ومسارات العمل الأساسية. ولا يُضمّن التمويل لمسارات العمل المتعلقة بالسياسات قبل إقرار برنامج العمل المتعدد السنوات، ولا يوجد ضمان بحصول مسارات العمل السياساتية هذه على كامل مبلغ التمويل المطلوب. والتخطيط للأنشطة التي قد لا يجري تمويلها بالكامل ليس تخطيطاً فعالاً لأنه يُسفر عن تأخيرات في التنفيذ، وعن عدم التمكن من تنفيذ الأنشطة على النحو المخطط له. وبالنظر إلى الحجم الكبير لاستثمار الموارد في عملية برنامج العمل المتعدد السنوات، يكون من عدم الفعالية التخطيط لأنشطة قد لا تتلقّى التمويل المطلوب.

204- ومن رأي فريق التقييم أن برنامج العمل المتعدد السنوات الحالي الممتد لعامين يتسم بأفق زمني قصير جداً بما لا يمكن معه استخدامه كخطة استراتيجية أو كإطار عمل استراتيجي للجنة. وقد كلفت الدورة العامة الثالثة والأربعون للجنة ببحث مدى إمكانية القيام عملياً بالأخذ ببرنامج عمل متعدد السنوات يمتد لأربع سنوات.

⁷⁷ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2016/2017، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الثانية والأربعون، أكتوبر/تشرين الأول 2015. متاح على الرابط: <http://www.fao.org/3/a-mo317a.pdf>.

ميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي والموارد المطلوبة

205- ينبغي النظر في ميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي بكاملها، أي الميزانية اللازمة للاضطلاع بالأنشطة المقررة في برنامج العمل المتعدد السنوات، وميزانية فريق الخبراء الرفيع المستوى الرامية إلى دعم العمل المضطلع به لإعداد تقارير الفريق العلمية القائمة على الأدلة، وميزانية آلية المجتمع المدني الرامية إلى ضمان شمول الجميع عن طريق المشاركة الفعالة في عمليات اللجنة لأن هذه العمليات تسهم بشكل جماعي في الأداء الفعال للجنة. وقد تفاوتت الميزانية السنوية لهذه اللجنة من عام إلى آخر منذ إصلاح اللجنة، وهو ما يعتمد على الأنشطة المحددة، ولكنها لغرض التوضيح بلغت نحو 10 ملايين دولار أمريكي لكل فترة سنتين، بما في ذلك 6 ملايين دولار أمريكي للدورة العامة ومسارات العمل، و2.4 مليون دولار لفريق الخبراء الرفيع المستوى⁷⁸ و1.6 مليون دولار أمريكي لآلية المجتمع المدني. ويجري تمويل كل من فريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني تمويلًا كلياً من مساهمات الجهات المانحة المباشرة وهما يداران بشكل مستقل عن طريق صناديق استعمانية منفصلة.

206- ميزانية الدورة العامة ومسارات العمل. تتألف الميزانية من المساهمات المقدمة من الوكالات التي توجد مقارها في روما وذلك عن طريق مزيج من الموظفين⁷⁹ والمبالغ النقدية⁸⁰ (4.05 ملايين دولار أمريكي لكل فترة سنتين)، وكذلك من تبرعات مخصصة الغرض، ومعظمها مرصود لمخصصات (الجدول 23). وتكشف ميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي جرى تحديثها في اجتماع المكتب والمجموعة الاستشارية في 6 فبراير/شباط 2017، عن وجود فجوة في الميزانية قدرها 0.1 مليون دولار أمريكي للدورة العامة ومسارات العمل لعام 2017.

الجدول 23: المساهمات الواردة والمعلن عنها في الدورة العامة ومسارات العمل منذ عام 2010 (بما يعادل دولارات الولايات المتحدة)

شركاء الموارد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
منظمة الأغذية والزراعة*	987,500	987,500	987,500	987,500	675,000	675,000	675,000	675,000
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*	493,750	493,750	493,750	493,750	675,000	675,000	675,000	675,000
برنامج الأغذية العالمي*	493,750	493,750	493,750	493,750	675,000	675,000	675,000	675,000
كندا						39,117		
الاتحاد الأوروبي			483,597	346,534	271,657	251,497	104,500	
الاتحاد الأوروبي**			600,965	241,477	893,876	339,154		
فنلندا							88,790	
فرنسا							32,537	
ألمانيا				135,869		50,580		
هولندا							108,695	
إسبانيا		334,672						
السودان							150,000	

⁷⁸ هذا يشمل تكلفة الدعم العيني.

⁷⁹ مساهمة الوكالات التي توجد مقارها في روما بالموظفين تشمل موظفًا من الفئة الفنية من كل وكالة من هذه الوكالات.

⁸⁰ المساهمة النقدية المقدمة من الوكالات التي توجد مقارها في روما غير مخصصة، ويعاد النظر في هذا الالتزام كل فترة سنتين.

شركاء الموارد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السويد					183,424			
سويسرا			70,645.81	335,995		151,975	307,884	100,000
مؤسسة بيل وميلندا غيتس					420,000	495,473	251,154	
المجموع	1,975,000	2,309,672	3,130,208	3,034,875	3,793,957	3,313,679	3,107,677	***2,125,000

المصدر: مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي واجتماع المجموعة الاستشارية، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، الوثيقة CFS/BurAg/2016/11/29/07a/REV.

* تشمل هذه الأرقام مزيجاً من الموظفين والمبالغ النقدية.

** أموال مقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة في إطار العنصر المسمى "تحسين تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بتحقيق المرونة"، والذي كان مفيداً للغاية في إعداد إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وفي الموافقة عليه.

*** ملاحظة: الأرقام حسب الحالة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

207- واستناداً إلى التقديرات الماضية في برنامج العمل المتعدد السنوات، لوحظ أن مرتبات أمين لجنة الأمن الغذائي العالمي، وأربعة موظفين من الرتبة ف-5، وموظفين إداريين تستحوذ معاً في المتوسط في كل فترة سنتين على 2.8 مليون دولار أمريكي. ويشكّل هذا المبلغ في المتوسط نحو 30 في المائة من مجموع ميزانية اللجنة، و70 في المائة من مساهمات الوكالات التي توجد مقارها في روما، و40 في المائة من ميزانية الدورة العامة ومسارات العمل من حيث التمويل غير المرن لفترة السنتين. وهكذا يكون من المهم بحث هذا التمويل غير المرن بمزيد من التفصيل لضمان الاستخدام الفعال للأموال. وقد أشار فريق التقييم إلى وجود أربع وظائف من الرتبة ف-5، منها وظيفة الموظف من الرتبة ف-5 المقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتي ظلت شاغرة لفترة ممتدة من الزمن، في حين أن الموظفين الثلاثة الباقين من الرتبة ف-5 يتولون المسؤولية فقط عن 1-2 مسار عمل لكل منهم (الرصد، والميزانية، والتغذية، والاتصالات، والإعدادات العامة) ولا يشاركون في مسارات العمل الأخرى، مثل برنامج العمل المتعدد السنوات، والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، والمفاوضات المتعلقة بتوصيات السياسات والمستندة إلى تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، وأهداف التنمية المستدامة، وتمكين المرأة، والتحضر والتحول الريفي (الجدول 16). وأثيرت في جزء التقرير الذي يناقش أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي مسألة تأثير عدم إمكانية التنبؤ بالموارد المقدمة من الوكالات التي توجد مقارها في روما على فعالية أمانة اللجنة.

208- وأشار أيضاً إلى التكاليف المرتفعة للترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، وهي خدمات لا بد منها لإجراء حوارات تشمل الجميع، ولا سيما أثناء المفاوضات. وقد نوقشت في الفقرات السابقة المتعلقة ببرنامج العمل المتعدد السنوات، ولا سيما في ضوء الطابع غير المتوقع للتمويل المقدم من خارج الميزانية، مسألة تحديد أولويات العمل لبرنامج العمل المتعدد السنوات وهو أمر من شأنه تخفيف بعض الضغوط على الميزانية.

209- ميزانية فريق الخبراء الرفيع المستوى. ظلت ميزانية فريق الخبراء الرفيع المستوى تُموّل بصورة رئيسية من مجموعة مختارة من البلدان منذ عام 2010 ولم تظهر أي جهات مانحة جديدة منذ عام 2015 (الجدول 24).

الجدول 24: المساهمات الواردة والمعلن عنها إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى منذ عام 2010 (المعادل بدولارات الولايات المتحدة)

شركاء الموارد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أستراليا		265,150						
الاتحاد الأوروبي		85,762	1,141,333				92,201	325,819
فرنسا	300,000					94,980	37,037	75,000
آيرلندا		133,333	129,870	127,065				53,079
النرويج					81,464	60,891		
روسيا		100,000	100,000					
إسبانيا		200,803						
السويد					136,054			
سويسرا		212,113	272,810	262,881	103,627	366,627	253,000	253,000
المملكة المتحدة		82,237						
المجموع	300,000	1,079,398	1,644,013	389,946	416,125	556,756	706.898	*253,000

المصدر: الاجتماع الرابع للجنة مراقبة الصندوق الاستئماني لفريق الخبراء الرفيع المستوى، 10 مارس/آذار 2017. الوثيقة 3ب (b3) المتعلقة بالحالة المؤقتة للصندوق الاستئماني لعام 2016 ومخصصات عام 2017.
* ملاحظة: الأرقام حسب الوضع في 10 مارس/آذار 2017.

210- ويورد الجدول 25 عرضاً عاماً للنفقات منذ عام 2010، بما في ذلك النفقات المتوقعة لعام 2017. والصندوق الاستئماني التابع لفريق الخبراء الرفيع المستوى هو صندوق استئماني متعدد السنوات، وأي فائض لم يُستخدم في إحدى السنوات يُستخدم في السنة التالية. بيد أنه لا تزال توجد فجوة في التمويل للفترة 2016/2017 تبلغ قرابة 520 000 دولار أمريكي ويتعين سدها لضمان قدرة فريق الخبراء الرفيع المستوى على تنفيذ برنامج العمل الذي طلبته لجنة الأمن الغذائي العالمي حتى نهاية عام 2017. وبدون أي مساهمة إضافية، لن يتمكن فريق الخبراء الرفيع المستوى من تغطية تكاليف ترجمة التقريرين اللذين سيصدران في عام 2017. وهذا يقوض شمولية المناقشات المتعلقة بالتقرير بالنظر إلى أن الترجمة التحريرية لا غنى عنها للكثير من أصحاب المصلحة في اللجنة، وفي المقام الأول لدوائر آلية المجتمع المدني التي تعتمد على التقارير المترجمة.

الجدول 25: عرض عام للنفقات للفترة 2010-2017 (المعادل بدولارات الولايات المتحدة)

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
192,237	625,975	901,747	831,723	835,862	526,468	724,412	*1,317,580
-	2	2	2	2	1	1	**2

المصدر: الاجتماع الرابع للجنة مراقبة الصندوق الاستئماني لفريق الخبراء الرفيع المستوى، 10 مارس/آذار 2017. الوثيقة 3ب (b3) المتعلقة بالحالة المؤقتة للصندوق الاستئماني لعام 2016 ومخصصات عام 2017.
* النفقات المتوقعة.
** تقرير عن التغذية ونظم الأغذية وتقرير عن الحراجة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في عام 2017.

211- ومن المهم النظر في المساهمات والنفقات على السواء لضمان إيجاد نموذج تشغيلي مستدام لفريق الخبراء الرفيع المستوى. وتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى هي تقارير تطلبها الدورات العامة، وينبغي عدم ترك التمويل لمجموعة مختارة من المانحين. وأحد الاحتمالات المطروحة هو النظر في مساهمة المزيد من البلدان في ميزانية فريق الخبراء أو مساهمتها

جميعاً فيها. ومن الناحية الأخرى، يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تنظر في الإمكانية العملية لتكليف فريق الخبراء الرفيع المستوى بالنظر في أكثر من تقرير في السنة، ولا سيما من حيث تكاليف الموارد. كما أن إلقاء نظرة على تفاصيل بنود النفقات يبين أن تكاليف عقد اجتماعات اللجنة التوجيهية على أساس الحضور الشخصي تشكّل ما متوسطه 150 000 دولار أمريكي في السنة. وقد نظر فريق التقييم في خيار عقد هذه الاجتماعات إلكترونياً بغية خفض التكاليف، ولكن طبيعة المسائل التي تناقش تتطلب حضور الاجتماعات وجهاً لوجه. ففي هذه الاجتماعات، فإن اللجنة التوجيهية: (1) تناقش كيفية تنفيذ طلبات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتبّت فيها، وهذا يشمل القرارات المتعلقة بنطاق التقارير، والنهج المنهجية، والكفاءات المطلوبة لأفرقة المشروع؛ (2) تناقش الأنشطة الجارية لفريق الخبراء الرفيع المستوى وتقدّم إرشادات بشأنها؛ (3) تضع تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى في صيغتها النهائية وتصادق عليها؛ (4) تستعرض وتحدّث أساليب عمل فريق الخبراء هذا.

212- ميزانية آلية المجتمع المدني. ظلت ميزانية آلية المجتمع المدني تُموّل من الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني منذ عام 2011. ولم يشهد عام 2017 سوى مساهمة واحدة ملتزم بها في ما يتعلق بعام 2017- من سويسرا (الجدول 26). وأشار فريق التقييم أيضاً إلى أنه بالإضافة إلى تقديم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مساهمات مالية، فإنها تساهم أيضاً بصورة عينية كل عام على هيئة 130 إلى 150 مشاركاً ذاتي التمويل في منتدى آلية المجتمع المدني، ومن 3 إلى 10 مشاركين ذاتي التمويل في 10-12 من اجتماعات مجموعات العمل المفتوحة العضوية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي، والعمل التطوعي من جانب 5-8 ميسرين لمجموعات العمل التابعة لآلية المجتمع المدني يكرسون 30 في المائة من وقتهم لدعم مجموعات العمل التابعة لهذه الآلية، وعلى هيئة منشورات تصدر عن منظمات المجتمع المدني بشأن استخدام ورصد نتائج لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد وصل مقدار ذلك إلى 3 288 959 يورو خلال الفترة 2011-2016.

الجدول 26: المساهمات الواردة والمعلّنة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي منذ عام 2011 (بما يعادل الدولار الأمريكي)

شركاء الموارد	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إسبانيا	300,000						
النرويج	45,850	44,313	43,412	48,383	32,320		
إيطاليا	10,000					100,000	
الاتحاد الأوروبي		1,426,666				150,000	
البرازيل		370,022					
ألمانيا	68,587	52,425			45,480	44,500	
فرنسا			11,000	35,111	22,000	23,350	
سويسرا				145,000	382,600	334,000	334,000
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	5,000					34,500	
الفاو-البرازيل				23,000			
المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني	42,700	151,000	137,500	101,000	106,600	125,700	
المجموع	472,137	2,044,426	191,912	352,493	589,000	812,050	*334,000

المصادر: اجتماع مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، الوثيقة CFS/BurAg/2016/11/29/07a/REV.

* ملاحظة: الأرقام حسب الوضع في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

213- ويورد الجدول 27 عرضاً عاماً للنفقات منذ عام 2011، بما في ذلك النفقات المتوقعة لعام 2017. وتوجد فجوة في الميزانية تبلغ 190 415 يورو، أي قرابة 54 في المائة من مجموع النفقات المتوقعة لعام 2017. وقد أوضحت آلية المجتمع المدني أن هذا سيخفض عدد المشاركين في مجموعات العمل المفتوحة العضوية من 3 إلى 1، مما سيؤثر على قدرة هذه المجموعات على إثراء المناقشات بمجموعة متنوعة من الأصوات. ولجنة الأمن الغذائي العالمي هي منصة فريدة تسمح بالاستماع إلى مجموعة متنوعة من الأصوات، ولا سيما تلك الأكثر تضرراً بانعدام الأمن الغذائي. وقد أنشئت آلية المجتمع المدني لتنظيم نفسها بما يسمح بالاستماع إلى هذه الأصوات، ومن ثم فإن من الأهمية القصوى أن تكون ميزانية آلية المجتمع المدني مستدامة وألا تعتمد فقط على حسن نوايا الجهات المانحة، ولا سيما تلك التي تسعى الآلية إلى تمثيلها.

الجدول 27: عرض عام للنفقات للفترة 2011-2016 (بالیورو)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	النفقات
*772,207	626,201	535,332	582,893	691,320	731,780	300,130	

المصدر: الموقع الإلكتروني لآلية المجتمع المدني. عرض عام للمساهمات المالية لآلية المجتمع المدني أثناء الفترة 2011-2016 وميزانية هذه الآلية لعام 2017.
* النفقات المتوقعة.

214- ومن الواضح على وجه الإجمال أنه توجد حاجة إلى ضمان التمويل المستدام لميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي لكي تظل اللجنة فعالة وشاملة للجميع. غير أنه لا يوجد لدى هذه اللجنة استراتيجية لتعبئة الموارد، وهي في الأغلب تنتظر من المانحين أن يتطوعوا بالمساهمات. وتوجد نواة صغيرة من أعضاء اللجنة تقدّم مساهمات طوعية، وقد ناشد رئيس اللجنة البلدان الأخرى أن تسهم، حتى ولو كان المبلغ متواضعاً. ووجدت المقابلات التي أجريت مع أعضاء اللجنة أن معظم هؤلاء الأعضاء يعتقدون أنه ينبغي أن يسهموا مالياً في اللجنة كما يدفعون بالفعل مساهمات إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما.

الاتصالات والتوعية

215- توجد لدى اللجنة استراتيجية للاتصالات والتوعية اعتمدتها في دورتها العامة الأربعين في عام 2013.⁸¹ وتقرّر الاستراتيجية استخدام الشبكات في اللجنة للتوعية بنواتج اللجنة وللترويج لاستخدامها والحصول على تغذية مرتدة. وأعضاء اللجنة هم الشبكة الرئيسية للاتصال بشأن اللجنة ونواتجها والكيفية التي يمكن بها استخدامها. وتحدد الاستراتيجية أيضاً الوكالات التي توجد مقارها في روما بوصفها شبكة للتوعية بنواتج اللجنة، على الصعيدين العالمي والوطني على السواء، إلى جانب الأعضاء الآخرين في المجموعة الاستشارية. ومسؤولية المشاركين في المجموعة الاستشارية عن الاتصال والتوعية بالنيابة عن اللجنة محددة في اختصاصات المجموعة، ويرد التكليف المتعلق بها في اللائحة الداخلية للجنة. وتتولى اللجنة التوجيهية التابعة لفريق الخبراء الرفيع المستوى المسؤولية عن الاتصال والتوعية في عملها، بدعم من أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين فيها. وقد أعد فريق الخبراء الرفيع المستوى نشرة من أربع صفحات لشرح أدواره وأساليب عمله، والمساهمة في التوعية بشأن فريق الخبراء ولجنة الأمن الغذائي العالمي خارج

⁸¹ لجنة الأمن الغذائي العالمي، استراتيجية الاتصالات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة CFS2013/40/4.

روما. وتتركز إلى حد كبير مهمة الترويج لفريق الخبراء الرفيع المستوى ولتقاريره للجنة التوجيهية، تدعمها في ذلك أمانة فريق الخبراء، وأعرب أعضاء اللجنة التوجيهية عن قلقهم إزاء محدودية الموارد المتاحة للترويج لتقارير فريق الخبراء على نطاق واسع، ولا سيما على الصعيد القطري.

216- ويشكّل أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفقاً للاستراتيجية التي أقرتها الدورة العامة، الشبكة الرئيسية للاتصال بشأن أعمال اللجنة. وفي هذا الصدد، قام رئيس اللجنة ببعثات توعية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وإلى اجتماعات المنظمات الإقليمية، ومنها على سبيل المثال المنظمة العربية للتنمية الزراعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية والمؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة. وتتضمن التقارير السنوية المقدمة إلى المكتب من الوكالات التي توجد مقارها في روما ومن آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص العديد من الأمثلة على أنشطة هذه الجهات في مجال الاتصال والتوعية. كما أن أعضاء آخرين، وهم فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، قد قدموا أمثلة على الإعلام عن قرارات اللجنة. ويقوم فريق الخبراء الرفيع المستوى، بالإضافة إلى إصدار تقاريره وتوزيعها، بالاستجابة لطلبات تقديم عروض بشأن تقاريره، وبتشجيع اللجنة التوجيهية وأعضاء أفرقة المشاريع على الترويج لتقريره. كما يعقد فريق الخبراء الرفيع المستوى حلقة دراسية خاصة بشأن الإعلام وتبادل المعلومات بعيداً اجتماعات اللجنة التوجيهية للفريق كوسيلة لزيادة الوعي بأعماله.

217- وقد أسفرت جهود الاتصال والتوعية عن نتائج مختلطة. إذ يوجد وعي باللجنة على الصعيد العالمي كما يُستدل عليه من اهتمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالدور الذي يمكن للجنة أن تؤديه في متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة. وتدلّ الإشارات المرجعية إلى تقارير اللجنة وفريق الخبراء الرفيع المستوى والواردة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على الوعي بشأن اللجنة وبشأن القيمة التي يمكن أن تضيفها في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن الاستدلال على الوعي بشأن اللجنة على الصعيد الإقليمي بأن الرؤساء الحاليين والرؤساء السابقين قد قدموا تقارير عن نتائج الدورات العامة للجنة إلى جميع المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة. وأحد المواضيع التي ظهرت بقوة من المقابلات أنه بينما يوجد مستوى معين من الوعي بشأن اللجنة على الصعيد العالمي، فإن اللجنة تستطيع أن تفعل المزيد من أجل إبراز صورتها لدى كيانات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف.

218- والوعي بشأن لجنة الأمن الغذائي العالمي وبشأن أعمالها ضعيف على الصعيد القطري. فمن بين 156 شخصاً جرت استشارتهم أثناء البعثات القطرية، لم يتمكن سوى 30 شخصاً (19 في المائة) من تحديد ناتج رئيسي واحد على الأقل من نواتج اللجنة. ويوجد مستوى منخفض من الوعي بشأن نواتج اللجنة لدى المسؤولين الحكوميين. والمسؤولون الذين هم على علم باللجنة وبنواتجها هم أولئك الذين حضروا الدورات العامة للجنة و/أو يشاركون في تنفيذ مشاريع باستخدام 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني'. وعادة ما يعمل هؤلاء المسؤولون في وزارات الزراعة. ولم يكن المسؤولون في وزارات الصحة الذين يعملون في مجال التغذية على علم بدور اللجنة في مجال التغذية. والوضع أفضل في المجتمع المدني حيث المنظمات المشاركة في آلية المجتمع المدني نشطة في الترويج لنواتج اللجنة والدعوة إلى استخدام

هذه النواتج وتطبيقها. وفي حالة آلية القطاع الخاص، فإن أعضائها على الصعيد القطري هم على علم باللجنة ونواتجها.

219- وتقع على عاتق أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي المسؤولية الرئيسية عن إدكاء الوعي بشأن اللجنة ونواتجها على مستوى الحكومات الوطنية. ويختلف من بلد إلى آخر المسار الذي يتبعه كل عضو من أعضاء اللجنة بشأن التواصل انطلاقاً من روما. وكان ما برز من المقابلات على الصعيد القطري هو تصورات بأن العمليات ليست دائماً واضحة أو ذات كفاءة. وما يفهمه فريق التقييم هو أن جميع الاتصالات مع البلدان في ما يتعلق بالمسائل الخاصة باللجنة يجب أن توجّه عن طريق المكتب إلى المجموعات الإقليمية ثم إلى المستوى القطري. ولا توجد نقاط وصل تابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي على الصعيد القطري، وليس لدى أمانة هذه اللجنة ولاية للوصول المباشر إلى الوزارات على الصعيد القطري. ويمكن أن يفسّر ذلك جزئياً المستوى المنخفض للوعي بشأن اللجنة لدى المسؤولين الحكوميين على الصعيد القطري. والأدوات المتوخاة في استراتيجية الاتصال، لدعم جهود أعضاء اللجنة الرامية إلى تعزيز الوعي بشأن اللجنة ونواتجها، لم يجر تطويرها نظراً إلى عدم توافر أي تمويل للقيام بذلك. وقد أعدت آلية القطاع الخاص وآلية المجتمع المدني مواد الدعوة والتوعية الخاصة بها، وطلب أعضاء آخرون في المجموعة الاستشارية موجزات قصيرة لمساعدتهم في الترويج للجنة وإبقاء شبكاتهم على علم بآخر قراراتها.

220- ومن المتوقع أن تقوم الوكالات التي توجد مقارها في روما، بوصفها أعضاء في المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي، بالترويج للجنة ونواتجها. وفي حين أصدر رؤساء الوكالات التي توجد مقارها في روما تعليمات بهذا الشأن، لاحظ التقييم أن موظفي الأمم المتحدة على الصعيد القطري ليسوا على دراية باللجنة ونواتجها، باستثناء الموظفين الذين شاركوا في مشاريع ذات صلة بالخطوط التوجيهية الطوعية.

221- ومن المهم وجود اتصال فعال بين اللجنة والمستوى القطري، ليس فقط لشحذ الوعي بنواتج اللجنة ولكن أيضاً حتى يمكن استخدام هذه النواتج وتطبيقها في أطر وبرامج السياسات الوطنية. وهذا التواصل لا بد منه لكي تدرك اللجنة ما يحدث على الصعيد الميداني حتى يُستَرد في نواتجها وتوصياتها في مجال السياسات بالخبرات العملية للمجتمعات المحلية المعنية (أصحاب الحقوق) والموظفين الحكوميين ومجموعة الجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وتتسم هذه الدروس المستفادة من الميدان بنفس الأهمية التي تتسم بها الأدلة العلمية الواردة في تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى.

السؤال الرئيسي للتقييم 2-2: إلى أي مدى تسهم الاستراتيجيات والأدوات والمنتجات والتوصيات في تحقيق النواتج؟

222- أنتجت اللجنة ثلاثة نواتج رئيسية بشأن تحقيق التقارب بين السياسات، وتوصيات في مجال السياسات استُرشد في إعدادها بعشرة من تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، وتوصيات بشأن السياسات مستمدة من ثلاث مناقشات موائد مستديرة بشأن السياسات، وذلك في الفترة بين عامي 2010 و2016. وهذه هي نواتج بحوث مستفيضة ومشاورات مكثّفة وعمليات تفاوض. ومن المتوقع أن تأخذ البلدان بهذه النواتج والتوصيات السياسية في

أطر السياسات الوطنية الخاصة بها. وتوجد أيضاً افتراضات مفادها وجود بعض القدرات في البلدان لتطبيق هذه النواتج. وخلصت المقابلات مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني على الصعيد القطري إلى أن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، على سبيل المثال، يتطلب وجود أدوات للدعوة والتوعية، وتوجيهات عملية بشأن إنشاء هياكل توجيهية للإشراف على تنفيذ مشاريع معينة في إطار الخطوط التوجيهية الطوعية، وأدوات لإنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين أو لتعزيز المنصات القائمة منها، وأدوات للرصد. ويشمل الدعم التقني الذي تقدّمه منظمة الأغذية والزراعة أدوات لمساعدة البلدان، كما قامت منظمات المجتمع المدني باستحداث أدوات لنشاط الدعوة وأدوات أخرى لمساعدة المؤسسات التابعة لهذه المنظمات هي والمجتمعات المحلية.

223- وأقرت الدورة العامة السادسة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي مقترحاً باستحداث وتنفيذ عملية وضع خرائط بالإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية تخضع لسيطرة البلدان (أي السياسات، والبرامج، والاستراتيجيات، والخطط، والمشاريع) وربطها مع الموارد المحلية وموارد المانحين، والسكان المستفيدين، والمؤسسات المنفذة. والغرض من عملية رسم الخرائط هذه هو تحسين قدرة الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين على اتخاذ القرارات بشأن تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات، والاسترشاد بها في تخصيص الموارد. ولم يتم الانتهاء من العمل، وقد تجاوزته أداة الالتزام المتعلق بالأمن الغذائي والقدرات المتاحة في منظمة الأغذية والزراعة، التي لم تكن تشكّل جزءاً من أعمال اللجنة. وهذه الأداة تقيّم وتتبع أداء السلطات الوطنية في ضوء التزامها وقدرتها على اتخاذ إجراءات بشأن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ومن ثم يمكن أن تكون ذات فائدة في سياق لجنة الأمن الغذائي العالمي.⁸²

السؤال الرئيسي للتقييم 2-3: إلى أي مدى تسهم منصات أصحاب المصلحة وتفاعلاتهم وهياكلهم في تحقيق النتائج؟

224- يوجد كثير من المنصات والهياكل والشبكات الأخرى على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية التي يمكن، إذا استُخدمت بشكل فعال، أن تزيد من "مدى تأثير" لجنة الأمن الغذائي العالمي، وبالتالي أن تسهم في تحقيق نتائج اللجنة. وتوجد منصات إقليمية تتناول قضايا الأمن الغذائي والتغذية، ولكن يبدو أن اللجنة لا تتفاعل معها بانتظام. ومن أمثلة هذه المنصات مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع (المبادرة الإقليمية 1)، ومبادرة تحرير أمريكا الوسطى من الجوع (المبادرة دون الإقليمية). وتوجد آليات إقليمية في غرب أفريقيا منها، على سبيل المثال، اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وهي الذراع التقني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، وقد جرى توسيعها لتشمل بلدان غرب أفريقيا الأخرى، بما في ذلك غانا. وتوجد أيضاً منصة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تدعم تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الساحل. واقترح أشخاص، من الذين أُجريت معهم مقابلات على الصعيد القطري، أن يكون للجنة آلية تمكنها من التفاعل مع هذه الآليات بانتظام. وقُدّمت أيضاً اقتراحات بأن تقوم اللجنة،

⁸² FAO, Acting on food insecurity and malnutrition, Food Security Commitment and Capacity Profile, 2014 (منظمة الأغذية والزراعة، اتخاذ إجراءات بشأن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، الالتزام المتعلق بالأمن الغذائي والقدرات المتاحة، 2014).

ممثلةً برئيسها أو بموظفين كبار، بالاجتماع مع الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية، بالنظر إلى أن لديها أطراً إقليمية يمكن للجنة أن تستفيد منها.

225- وقد أنشأت بلدان كثيرة مجالس وطنية للأمن الغذائي كجزء من التزامها بالحقوق في الغذاء. وتختلف هذه المجالس في ما بينها من حيث تكوينها ومدى مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية فيها. وتبين للبعثات القطرية أن البلدان إما لديها منصات أو تعتزم إنشائها. وفي ثلاثة من البلدان، كانت توجد منصتان - إحداهما للأمن الغذائي والأخرى للتغذية. ويقدم الجدول 28 موجزاً عن حالة المنصات في البلدان التي جرت زيارتها.

الجدول 28: منصات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي جرت زيارتها

التنسيق/المنصات المتعددة أصحاب المصلحة	
فرنسا	تعمل المجموعة الوزارية المعنية بالأمن الغذائي كهيئة عامة مصغرة تُعنى بالأمن الغذائي والتغذية. وهي مجموعة مشتركة بين الوزارات مزودة بموظفين من وزارتي الزراعة والخارجية وتُدعى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى حضور اجتماعاتها.
الأردن	يجري الإعداد لإنشاء مجلس وطني للأمن الغذائي يرأسه وزير الزراعة. وستشمل العضوية أقساماً شتى من وزارة الزراعة، واتحاد المزارعين، والقطاع الخاص، ومصرف الإقراض الزراعي، ومراكز بحوث. وستُدعى وزارات أخرى ومنظمات المجتمع المدني إلى الحضور رهناءً بالقضايا المراد تناولها.
بنما	يوجد العديد من شبكات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري التي تشتمل على تمثيل هيئات حكومية مختلفة (الصحة والتعليم والزراعة) والجامعة الوطنية. وتعكف بنما على وضع خطة وطنية للأمن الغذائي والتغذية للفترة 2016-2020، فضلاً عن إعداد نظام جديد للأمن الغذائي والتغذية جنباً إلى جنب مع خطة تنفيذية على الصعيد القطري. وتتعلق معظم مشاريع التعاون بالتغذية المدرسية.
الفلبين	توجد هيئات شتى تنظر في قضايا الأمن الغذائي والتغذية كلاً على حدة، ويجري التشجيع على زيادة الحوار بينها. وتنتظر وزارة الزراعة في جانب العرض في حين أن المجلس الوطني للتغذية لديه إشراف على قضايا التغذية.
السنگال	يوجد مجلس وطني للأمن الغذائي يرأسه رئيس الوزراء ويمكن الاستفادة منه. بيد أنه يلزم إعادة هيكلته لكي يمكن أن يعمل على نحو مستدام دون تمويل من المانحين وأن يعيد النظر في ولايته. وتوجد منصة وطنية منفصلة للتغذية تنسم بأنها أكثر تقدماً في عملها من مجلس الأمن الغذائي، ولها عضوية نشطة جداً من المجتمع المدني.
أوغندا	يبدو أن التنسيق/التعاون محدود بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن الأمن الغذائي والتغذية، على الرغم من وجود خطة العمل الأوغندية بشأن التغذية التي لها منصة متعددة أصحاب المصلحة يتولى تنسيق شؤونها ديوان رئيس الوزراء وتضم الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

226- وتوجد للجنة روابط مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولدى المنتدى السياسي الرفيع المستوى اهتمام كبير بأن تضطلع اللجنة بدور قوي في استعراض المتابعة المواضيعي لأهداف التنمية المستدامة. ويرى المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن اللجنة هي قناة يمكن عن طريقها أن تتعلم من التجارب العملية للبلدان

التي تنفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مجال الأمن الغذائي والتغذية، كما يرى أن أدواتها السياسية المتعددة القطاعات والشاملة للجميع يمكن أن تكون مفيدة للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة غير القابلة للتجزئة.

السؤال الرئيسي للتقييم 2-4: ما هي النتائج والديناميات غير المتوقعة التي نشأت عن الأدوار الستة والهياكل؟

227 - تتمثل إحدى النتائج غير المتوقعة في الطلب المتزايد على الأحداث الجانبية. وقد صُممت الأحداث الجانبية لتوفير مساحة للحوار المفتوح دون الإجراءات الشكلية الصارمة المتبعة في الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، كما صُممت للسماح لأعضاء اللجنة والمشاركين بعرض أعمالهم أو بإطلاق مبادراتهم. وعدد الأحداث الجانبية في عام 2016 لم يسبق له مثيل من قَبْل خلال الفترة الممتدة من عام 2010. وقد أثار الطلب المتزايد على الأحداث الجانبية، هو والعدد الكبير من المشاركين في هذه الأحداث، القلق من أن تتراجع أهمية الدورات العامة الرئيسية وأن تبدو هذه الدورات أقل إثارة للاهتمام من الأحداث الجانبية.

3-3 استنساخ النهج المتعدد أصحاب المصلحة

228 - يناقش هذا الجزء من التقرير شمول اللجنة للجميع ونهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي تستخدمه. وقد قام فريق التقييم بتقييم المدى الذي يجري في حدوده إشراك مجموعة متنوعة من الأصوات في عملية وضع السياسات؛ وكيفية تناول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومدى إدماج مصالح الشباب والسكان الأصليين والسكان المهمشين في أعمال اللجنة. ويوجد اهتمام بإمكانية تكرار النهج المتعدد أصحاب المصلحة المتبع في اللجنة في أماكن أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد بحثت دراسة التقييم الشروط اللازمة لكي تعمل المنصة بصورة فعالة.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-1: إلى أي مدى أشركت منصة أصحاب المصلحة المتعددين مجموعة متنوعة من الأصوات في وضع السياسات؟

اتسام تنوع الأصوات بشمول الجميع

229 - توخى الإصلاح أن تكون اللجنة هي "... المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل..."، وتنتظر معظم الجهات الفاعلة في إطار اللجنة إليها على أنها فريدة، على الأقل في منظومة الأمم المتحدة، إن لم يكن على الصعيد العالمي. ولدى اللجنة اليوم نطاق أوسع بكثير من أصحاب المصلحة ضمن منصتها مما كان عليه الحال وقت صدور قرار إصلاح اللجنة. ويأتي توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة نتيجةً للإدماج الفعال للمجتمع المدني والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذية. وقد تغيرت طبيعة مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية منذ أيام ما قبل الإصلاح.

والوضع، كما وصفته جهة فاعلة غير حكومية، هو أنه: "في الأيام القديمة لم يكن يُسمح لنا بالدخول إلى مبنى المنظمة (منظمة الأغذية والزراعة)، ثم شُح لنا بالدخول إلى المبنى ولكن ليس إلى قاعة الاجتماع. ثم شُح لنا بدخول

القاعة ولكن ليس الجلوس على المائدة. أما الآن فإننا نجلس على المائدة ويمكننا مناقشة قضايانا مباشرة مع الحكومات وسماع آراء هذه الأخيرة".

230- ولا يعني شغل مقعد على المائدة أن جميع الجهات الفاعلة الجالسة حول المائدة تتمتع بقوة متساوية للتأثير على نتائج مناقشات السياسات. فالاستبعاد من مناقشات السياسات هو نُظْمِي أو غير مباشر. وهذا يعني أنه على الرغم من أن أعضاء اللجنة والمشاركين فيها جالسون جميعاً حول المائدة، فإنه توجد عوائق تحول دون مشاركتهم بشكل فعال في مناقشات السياسات. وفي حالة اللجنة، فإن حاجز اللغة أو الافتقار إلى خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية يستبعد دون قصد أشخاصاً من مناقشات السياسات وعمليات التفاوض. وقد أثارت آلية المجتمع المدني وكذلك أعضاء اللجنة المشكلة مراراً. ووفقاً لهم، فإن الافتقار إلى ترجمة كثير من الوثائق الرئيسية للجنة يشكّل تحدياً، وهم بذلك يكونون مغبونين عندما تستمر المفاوضات باللغة الإنكليزية فقط، بمجرد مغادرة المترجمين الشفويين. وكانت توجد ادعاءات بأن المندوبين غير الناطقين بالإنكليزية معروفون بمغادرة المفاوضات بمجرد توقف خدمات الترجمة الشفوية أو يجري ببساطة الانسحاب من العملية. وعدم تناول مسألة اللغة هذه ينطوي على خطر تفويض مبدأ الشمول الهام الذي يقوم عليه الإصلاح. وشمول الجميع ليس غاية في حد ذاته. بل هو يساعد على تسخير تنوع الأصوات والتجارب من أجل تقديم توصيات سياساتية مناسبة.

231- وينجم أيضاً الاستبعاد غير المباشر عن القدرات غير المتكافئة التي يتمتع بها المشاركون الجالسون حول مائدة لجنة الأمن الغذائي العالمي. ففي حالة أعضاء اللجنة، ورغم أن الجميع حول المائدة متساوون، فإن لديهم قدرات مختلفة وهو ما يؤثر على المدى الذي يستطيعون في حدوده المشاركة. والحقيقة أن معظم البلدان النامية لديها وفود صغيرة، وهي تميل إلى عدم المشاركة، مثلاً في ترتيب أهمية المواضيع لغرض إدراجها في برنامج العمل المتعدد السنوات، ولذلك تضيق عليهم فرصة التأثير على اختيار المواضيع. وقد تُساق حجة مفادها أنه توجد بلدان متقدمة لديها وفود صغيرة تشارك بنشاط في أعمال اللجنة نظراً إلى أن هذه البلدان تعطي الأولوية للجنة. بيد أن التمتع بالقدرة ومجيء الدعم من العواصم هما عاملان يكتسيان أهمية حاسمة، وفي حالة البلدان النامية يشكّل ذلك معوقاً. ومن المقابلات التي أُجريت، كانت توجد رسالة واضحة مفادها أن قضايا الأمن الغذائي والتغذية تشكّل أولوية عالية لأنها ترتبط بالأولوية العليا للقضاء على الفقر. وقد يكون لهذه البلدان أولويات ملحة لا يمكن تناولها مباشرة عن طريق مشاركتها في اللجنة.

232- وكان أحد الشواغل التي ظهرت من المقابلات التي أُجريت هو مدى اتسام آليات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشمول الجميع. وكانت الإشارة هنا إلى آلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية الخاصة. أما انتقاد آلية المجتمع المدني من جانب أعضاء اللجنة فكان مؤداه أن الحركات الاجتماعية تهيمن على هذه الآلية. وكما نوقش من قبل، فإن هيكل آلية المجتمع المدني يغطي الدوائر التأسيسية الـ 11 المحددة في وثيقة الإصلاح. ويُفسح الهيكل المجال أيضاً أمام نقاط الوصل في 17 منطقة فرعية. ولذلك، تغطي آلية المجتمع المدني طائفة واسعة جداً من المنظمات والمناطق الجغرافية، لكل منها تعقيدها وأولوياتها. وقد اتخذت آلية المجتمع المدني قراراً بإعطاء مساحة أكبر للحركات الاجتماعية في لجنة التنسيق والمجموعة الاستشارية التابعة لها، نظراً إلى أن هذه الحركات هي الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي والأكثر حاجة إلى التمكين. وهي محاولة لمواجهة عدم التمثال داخل آلية المجتمع المدني

والناشئ عن الاختلافات في القدرات والموارد بين منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمنظمات غير الحكومية الكبيرة ذات الطابع الدولي.

233- وفي إطار تجمّعات الدوائر التأسيسية، أعطت آلية المجتمع المدني الأولوية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وأعطى هؤلاء أربعة مقاعد في لجنة التنسيق التابعة لهذه الآلية، على أساس أنهم يمثلون أكبر نسبة من الجوعى على الصعيد العالمي ويُنتجون أكبر نسبة من الغذاء في العالم. ومع التحضر السريع، ولا سيما في القارة الأفريقية، توجد نسب متزايدة من المستهلكين الضعفاء. وفي حين أن رابطات المستهلكين موجودة في لجنة التنسيق، فإنها تبدو أقل بروزاً من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد يكون ذلك أيضاً انعكاساً لضعف التأكيد على قضايا المستهلكين في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

234- وقد ناقش الجزء السابق المتعلق بآلية المجتمع المدني الشواغل التي أثارها أعضاء من مناطق دون إقليمية في هذه الآلية ومفادها أن وجهات النظر دون الإقليمية لا يُستمع إليها في إطار العمليات السياسية في لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالنظر إلى أن آلية المجتمع المدني تعطي داخلياً الأولوية لتجمّعات الدوائر التأسيسية الأحد عشر. ويوجد تحد داخلي تواجهه آلية المجتمع المدني من حيث ضمان تنسيق أفضل بين المناطق الفرعية ونقاط الوصل الأساسية، وضمان انعكاس المنظورات دون الإقليمية انعكاساً كافياً في العمليات السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي.

235- وفي ما يتعلق بآلية القطاع الخاص، أثّرت شواغل بشأن هيمنة الشركات الكبيرة. وتُظهر تقارير آلية القطاع الخاص أن أعضاءها هم رابطات دولية كبيرة تمثل الشركات الكبيرة وكذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشكلت مؤسسات الأعمال الكبيرة 31 في المائة من الوفد المرسل إلى الدورة العامة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، بينما شكّلت مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم 18 في المائة من الوفد. ويقوم الحضور في الدورات العامة للجنة على التمويل الذاتي، ولذلك فقد تكون مؤسسات الأعمال الصغيرة أقل ميلاً لتحمل التكاليف المباشرة وتكاليف الفرصة البديلة لحضور الدورات العامة. ولا يوجد تنوع في أصوات المؤسسات الخيرية، لأن المؤسسة الخيرية التي تشغل المقعد في المجموعة الاستشارية لم تتواصل على نطاق واسع مع المؤسسات الخيرية الأخرى.

236- وفي ما يتعلق بالدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي، تكون مصادر أصوات الحكومات بشكل غالب هي من قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والشؤون الخارجية/التعاون الإنمائي. ومع ذلك فإن الأمن الغذائي والتغذية مفهوم واسع يتطلب نهجاً متعدد القطاعات يتجاوز القطاع الزراعي ويشمل، على سبيل المثال، قطاعات المياه، والبيئة، والتجارة، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والعمل، ونوع الجنس. وقد تبيّن للبعثات القطرية أن الوزارات، على سبيل المثال وزارتا التجارة والصناعة، ليست على علم بوجود اللجنة رغم أن هذه الوزارات تؤدي دوراً هاماً في إنتاج الأغذية وتوريدها. ومن غير العملي أن تكون جميع هذه القطاعات "الأخرى" موجودة على المائدة على الصعيد العالمي، ولذلك فمن المهم أن تجد المناقشات المعقودة والقرارات المتخذة في روما طريقها إلى جميع الوزارات التي لها دور في الأمن الغذائي والتغذية. ومن شأن وجود هياكل حكومية دولية تؤدي

عملها بشكل جيد (المجالس) على الصعيد الوطني أن ييسر تدفق المعلومات في الاتجاهين بين الصعيدين العالمي والوطني.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-2: إلى أي مدى يجري دمج اعتبارات نوع الجنس ومصالح الشباب، فضلاً عن مصالح السكان الأصليين والسكان المهمشين في هذه العملية؟⁸³

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

237- أقرت اللجنة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كمبدأ أساسي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع.⁸⁴ وقد أُنحت توصيات اللجنة المتعلقة بالسياسات بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية في عام 2011 أساساً جيداً لأعمال اللجنة بشأن نوع الجنس. وأقرت اللجنة مجموعة من التوصيات القوية، بما في ذلك إدراج المنظور الجنساني في آليات رصد الخطوط التوجيهية الطوعية الحالية والمستقبلية، بما في ذلك الخطوط التوجيهية بشأن الأعمال التدريجي للحق في غذاء كاف.

238- وتنعكس أعمال اللجنة بشأن المساواة بين الجنسين في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات، والتي يكملها دليل تقني بعنوان "إدارة الأراضي لصالح الرجال والنساء" التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، مع التركيز على إدارة الأراضي المتسمة بالإنصاف بين الجنسين. وفي المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، تشكّل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المبدأ الثالث، وهو مبدأ يسعى إلى ضمان أن تؤدي الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن بين المنشورات الهامة الأخرى التي حظيت باهتمام واسع وتضمنت منظوراً جنسياً: إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة، فضلاً عن تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى والتوصيات السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛ والفاقد والمهدر من الأغذية والنفايات في سياق النظم الغذائية المستدامة.

239- وتُبين الوثائق المذكورة أعلاه أن اللجنة قد أدّجت الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس (الاعتبارات الجنسانية) في نواتجها بشأن السياسات. وفي هذا الصدد، اضطلع أخصائيو الشؤون الجنسانية داخل الوكالات التي توجد مقارها في روما بدور هام في تقديم الخبرة التقنية والسياساتية إلى اللجنة. أما تقييم المدى الذي أدى في حدوده هذا الإدماج للاعتبارات الجنسانية إلى التعزيز الفعلي للمساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة فهو أمر يقع خارج نطاق التقييم. وقد اشتملت التوصيات السياسية لعام 2011 المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية على توصيات قوية موجّهة إلى الدول الأعضاء، غير أن المدى الذي جرى في حدوده الأخذ بهذه التوصيات غير معروف، نظراً إلى عدم إجراء أي رصد لتنفيذ هذه التوصيات. كذلك فإن خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ خطة مجلس الرؤساء

⁸³ محدّدت أولوية هذه الفئات في التقييم بالاستناد إلى القضايا المثارة أثناء المرحلة الاستهلاكية.

⁸⁴ مقتطف مأخوذ من لجنة الأمن الغذائي العالمي، توصيات السياسة؛ المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية. متاح على الرابط:

<http://www.fao.org/3/a-av040a.pdf>

التنفيذيين المتعلقة بسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة (2012) قد أخذ بها لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة مع التأكيد بقوة على النتائج والمساءلة.⁸⁵ وخطة العمل على نطاق المنظومة هذه هي إطار شامل لتوجيه أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وقد يكون ذلك هو إحدى المسائل التي يُنظر فيها في أعمال اللجنة في المستقبل. ويلاحظ فريق التقييم أنه يُعتمد في برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2016/2017 (الفقرات 30-31) التي أقرتها الدورة العامة الثالثة والأربعون للجنة، تنظيم منتدى بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية أثناء الدورة العامة القادمة للجنة.⁸⁶

240- وأحد الأمثلة الجيدة على التعاون في ما يتصل بنوع الجنس بين اللجنة والوكالات التي توجد مقرها في روما هو وضع مواد وأدلة تستند إلى نواتج اللجنة. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة حالياً بتوجيه عملية صياغة دليل تنفيذي بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (الخطوط التوجيهية المتعلقة بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق)، ويجري حالياً مراجعة هذه الخطوط التوجيهية عن طريق مشاورة عبر الإنترنت. ويلاحظ أن هذه الخطوط التوجيهية ليست خطوطاً توجيهية للجنة، ولكنها تعتمد على نواتجها.

241- وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أحداث جانبية أثناء الدورة العامة للجنة، كما شاركت المديرية التنفيذية للهيئة في حلقة نقاش أثناء الدورة العامة السابعة والثلاثين للجنة. بيد أنه لا توجد علاقة عمل مستمرة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة، على الرغم من أن الرئيس الحالي للجنة قد اجتمع مؤخراً مع المديرية التنفيذية. ويتمثل أحد أدوار هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ودعم الهيئات الحكومية الدولية مثل لجنة مركز المرأة في صياغة السياسات والقواعد والمعايير العالمية. ويمكن أن تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة شريكاً قيماً للجنة في عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الشباب في جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي

242- مسألة الشباب مدرجة في جدول أعمال اللجنة. واعترافاً بأهمية إشراك الشباب بوصفه الجيل القادم من المنتجين الزراعيين وإشراكهم في صنع القرار، بدأت اللجنة في تحديد طرق تنمية قدرات الشباب. وشملت المبادرات في هذا الصدد توثيق دراسات حالات إفرادية عن المبادرات الهادفة إلى تنمية قدرات الشباب بشأن قضايا الأمن الغذائي والتغذية. وقد غطت دراسات الحالات الإفرادية المستوى العالمي وكذلك بلداناً في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأدنى وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وقد تناولت هذه الدراسات النهج المختلفة لتطوير معارف الشباب ومهاراتهم وقدراتهم في مجال الزراعة، بما في ذلك تلك المكتسبة من التعلم من الأقران وصولاً إلى التدريب المهني. وحددت دراسات الحالات الإفرادية النجاحات والتحديات والدروس المستفادة بغرض التأثير في بيئة السياسات الأوسع نطاقاً فضلاً عن

⁸⁵ UN Women, UN System-Wide Action Plan for implementation of CEB United Nations System-Wide Policy on Gender Equality and Empowerment of Women, September 2012. متاحة على الرابط: <http://www.unwomen.org/en/how-we-work/un->

system-coordination/promoting-un-accountability

⁸⁶ "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"، روما، إيطاليا، 12-15 أكتوبر/تشرين الأول 2015، برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2016-2017. متاح على الرابط: <http://www.fao.org/3/a-mo317a.pdf>.

تصميم السياسات والبرامج من أجل الشباب.⁸⁷ واستضافت اللجنة أيضاً حدثاً خاصاً في الدورة العامة الثانية والأربعين للجنة بعنوان "حاضنة أفكار الشباب"، حيث أتيحت للشباب الفرصة لطرح آرائهم بشأن ما ينبغي عمله لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وكيف يمكن لواضعي السياسات أن يُشركوهم.

243- وحدد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات موضوع الشباب باعتباره مسألة هامة ربما يلزم زيادة التأكيد عليها أو زيادة تغطيتها. ولا يعني ذلك أن اللجنة لم تدمج موضوع الشباب في عملها، بل يعني بالأحرى أن أعضاء في اللجنة وأصحاب مصلحة ينظرون إلى مسألة الشباب على أنها بالغة الأهمية ويشعرون بأنه لا ينبغي صرف النظر عنها. والمبادرات المتعلقة بالشباب والمذكورة في تقرير التقييم حديثة نسبياً، وسيكون من المفيد في مرحلة لاحقة أن تتولى اللجنة متابعة قضايا الشباب.

الشعوب الأصلية

244- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2007، وعهدت إلى الأجهزة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى بمسؤولية الإسهام في التنفيذ الكامل للإعلان.

245- وتقر اللجنة بالحاجة إلى إدماج قضايا الشعوب الأصلية في عملها، وهي قد فعلت ذلك إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، يشير إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة، في المبدأ 4 منه، إلى وجود اعتبارات خاصة لتعزيز وحماية الشعوب الأصلية المتأثرة بالأزمات الممتدة أو المعرضة لخطر حدوثها. أما الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) فتكرّس فرعاً كبيراً للاعتراف القانوني بحقوق الحيازة وتخصيصها للشعوب الأصلية والمجموعات الأخرى التي تعتمد نظم حيازة عرفية. وتنص هذه الخطوط التوجيهية الطوعية بوضوح على أنه "يجب أن تقرّ الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية بأن الأرض ومسايد الأسماك والغابات تنطوي على قيمة اجتماعية، وثقافية، وروحية، واقتصادية، وبيئية، وسياسية بالنسبة إلى الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تعتمد نظم حيازة عرفية."⁸⁸

246- وقد أُدرج حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة المسبقة عن علم في المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، حتى وإن كانت بعض الدول لم تقبل هذه الصيغة أثناء عملية التفاوض. ويوفّر الاتفاق المتضمن لهذا الحق الحماية لحقوق الإنسان، وهو يستند إلى حق جميع الشعوب في تقرير المصير. وتوجد أيضاً أمثلة على قيام فريق الخبراء الرفيع المستوى بإدراج نظم المعارف الخاصة بالشعوب الأصلية كمصادر يُسترشد بها في شتى المواضيع التي يتناولها فريق الخبراء. وبينما توجد أدلة على أن اللجنة قد أدجحت قضايا الشعوب الأصلية في أعمالها، فإن آلية المجتمع المدني، وليس اللجنة ككل، هي التي تتصدّر بالدرجة الأولى الدفاع عن هذه القضايا.

⁸⁷ CFS, Developing the knowledge, skills and talent of youth to further future food security and nutrition (تنمية المعرفة والمهارات

والمواهب لدى الشباب لتحقيق المزيد في مجال من الأمن الغذائي والتغذية). متاح على الرابط: <http://www.fao.org/3/a-i5024e.pdf>.

⁸⁸ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، 2012، روما، إيطاليا؛ الجزء 3، الاعتراف القانوني بحقوق وواجبات الحيازة وتوزيعها، الفقرة 9-1 إلى الفقرة 9-12.

247- ولاحظ فريق التقييم في البعثة الميدانية التي أوفدت إلى الفلبين أن الحكومة قد اعتمدت الخطوط التوجيهية الطوعية كمصدر توجيه في عملية توظيفها للإصلاح الزراعي وأنها تولي الاعتبار لحقوق الشعوب الأصلية في التشريعات. وفي حالة بنما، حيث اعتمدت الخطوط التوجيهية الطوعية، تحترم الدولة استقلالية الشعوب الأصلية وحقوقها في الأرض.

الفئات المهمشة الأخرى

248- الأشخاص ذوو الإعاقة معرضون لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية بسبب الفقر الذي كثيراً ما يكون سبباً في إعاقتهم أو نتيجة لها. وقد صدّق 165 بلداً على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2008). ومع ذلك، فكثيراً ما تغفل برامج التنمية في كثير من البلدان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم الخاصة. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبع غايات تورد إشارات صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن الأهداف المتعلقة بالأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يُذكر الأشخاص ذوو الإعاقة صراحة في وثيقة الإصلاح، ولكن يُشار إليها ضمناً في تعريف الأمن الغذائي وفي رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي. وأهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة، ولذلك لا ينبغي تجاهل الأمن الغذائي للأشخاص المعاقين.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-3: ما هي الافتراضات والعوامل والشروط الضرورية لكي يعمل المنتدى على نحو فعال؟

249- يتمثل أحد أهداف التقييم في استخلاص الدروس بشأن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد قام فريق التقييم بتحليل المعلومات المستمدة من المقابلات والمعلومات التي جمعت عن منصات ونُهج أصحاب المصلحة المتعددين.⁸⁹ وحدد التحليل العديد من عوامل النجاح الحاسمة أو الشروط التي ينبغي توافرها لكي تعمل منصات أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال. ويرد موجز لهذه العوامل في الجدول 29، مع تقييم لأداء اللجنة مقارنة بهذه المعايير.

⁸⁹ Dodd, F., Multi-stakeholder partnerships: Making them work for the Post-2015 Development Agenda (شراكات أصحاب المصلحة المتعددين: جعلها تعمل من أجل خطة التنمية لما بعد عام 2015). يقدم هذا المرجع مناقشة مفيدة بشأن نُهج أصحاب المصلحة المتعددين في منظومة الأمم المتحدة.

الجدول 29: تقييم الحالة الراهنة للجنة الأمن الغذائي العالمي مقارنة بعوامل النجاح الحاسمة

الرؤية والاستراتيجية	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
رؤية خالية من الالتباس	تنطوي رؤية اللجنة على عناصر عدة وهي تحتاج إلى قراءات متعددة من أجل فهمها.
ينبغي أن يكون من الواضح للجهات الموجودة في المنصة وخارجها ما تسعى اللجنة إلى تحقيقه	تتمتع اللجنة برؤية واضحة بشأن ما ترغب في تحقيقه، على الرغم من اختلاف الآراء بشأن أفضل سبيل للقيام بذلك. وإن ما تسعى اللجنة إلى تحقيقه ليس واضحاً للجهات الخارجية كما أنه ليس معروفاً جداً لدى الجهات غير المرتبطة باللجنة بصورة وثيقة، وليس من المفهوم بالكامل كذلك كيف تتكامل جهود هذه الجهات و/أو كيف يمكن الاستفادة من جهود الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الأغذية والتغذية.
ينبغي أن تكون الأهداف محددة، لا مبهمه	الهدف العام للجنة محدد بما فيه الكفاية. ولكن نواتجها الثلاثة واسعة جداً وعالية المستوى وليس من السهل قياسها. ويمكن تحسين ذلك عبر إدراج نواتج تتحقق عاجلاً وفي الأجل الوسيط.
اختيار قضايا تثير الاهتمام بدرجة مرتفعة كقيلة باجتذاب الناس إلى مائدة النقاش	تنتقي اللجنة قضايا سبق أن اجتذبت المشاركين في الدورات العامة نظراً إلى صلتها بقضايا الأمن الغذائي والتغذية. وتجذب الأحداث الجانبية كثيراً من الناس.
وجوب اختيار موضوع واحد ذي تأثير قوي بدلاً من مواضيع متعددة ضعيفة التأثير.	تحاول اللجنة التركيز على موضوع واحد أو موضوعين اثنين ولكن توجد دائماً ضغوط من أجل تغطية المزيد من المواضيع أو المسائل.
وجوب التحلي بالمرونة استجابة للظروف المتغيرة	ليست اللجنة منبراً مرناً جداً وهي بطيئة في الاستجابة للظروف المتغيرة. وهذه المرونة المحدودة هي من السمات الملازمة للهيئات الحكومية الدولية.
القيم	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
الاحترام والثقة المتبادلان بين جميع العناصر المكونة للمنصة	يوجد احترام متبادل بين الأطراف في اللجنة، كما أن قواعد النقاش والتفاوض مطبقة. أما مستويات الثقة فمتدنية داخل بعض الهياكل وكذلك في ما بين بعض هياكل اللجنة.
روح التعاون والتوافق	تسعى اللجنة جاهدة إلى توافق الآراء في صنع قراراتها. ومن المسلم به أن نهج التوافق هذا يحظى بالقبول باعتباره الطريقة التي تتبعها اللجنة في 'ممارسة عملها'. وينتقد البعض النهج التوافقي ويرون أنه يدفع باللجنة إلى التماس الحد الأدنى من القواسم المشتركة وبالتالي عدم اختيار مواضيع قد تكون مثيرة للجدل.
ينبغي للجميع العمل في الاتجاه نفسه حتى ولو كانت لديهم اهتمامات ووجهات نظر مختلفة	يرغب معظم الأعضاء في منصة اللجنة في أن يروا اللجنة تعمل بفعالية وتحقق أهدافها. ويوجد كثير من الاهتمامات ووجهات النظر المختلفة بشأن كيف ينبغي القيام بذلك.

أن تكون شاملة للهيكل المختلفة الموجودة في إطار المنصة	تسعى اللجنة جاهدة لتشمل جميع الأطراف المعنية، ولكن ثمة تحديات تعترضها. فإن عدم توافر خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية لكافة الوثائق والاجتماعات، وعدم إمكانية توقع التمويل، يقوضان شمول الجميع.
أصوات متساوية لجميع الجالسين حول المائدة	يشكل توزيع اللجنة لمقاعد المجموعة الاستشارية مصدر توتر داخل اللجنة، نظراً إلى وجود مشاركين يرون أنهم لا يتمتعون بصوت مساو لغيرهم على مائدة الحوار. وتوجد تفسيرات مختلفة للمساواة في الأصوات - فبالنسبة إلى البعض هي تعني التعادل في عدد المقاعد، فيما يرى البعض الآخر أن تخصيص المقاعد ينبغي أن يمنح الأفضلية للفئات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي.
حرية التعبير عن الآراء من دون خوف أو معوقات	يتمتع أعضاء اللجنة والمشاركون بحرية التعبير عن آرائهم في اجتماعات المنصة. ولكن قد توجد ممارسات داخل التجمعات المختلفة تعيق حرية التعبير عن الآراء. وفريق التقييم ليس مطلعاً على خفايا ما يجري في الاجتماعات الداخلية للأعضاء والمشاركين.
القدرات	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
القدرات القيادية للتأثير في جدول أعمال الأمم المتحدة	يبدو أن مسؤولية التأثير في جدول أعمال الأمم المتحدة تقع في يد رئيس اللجنة وحده. ولا يبدو أنه يوجد حس المسؤولية الجماعية للتأثير في جدول أعمال الأمم المتحدة.
الأشخاص على كافة المستويات قادرون على مناصرة المنصة	تجري مناصرة اللجنة بدرجات متفاوتة من جانب هيكل وآليات مختلفة على مستويات مختلفة. وفي الوقت الراهن، تشط آلية المجتمع المدني في مناصرة اللجنة على الصعيد القطري. أما على الصعيد العالمي، فيمكن ممارسة المزيد من الدعوة من جانب البلدان الأعضاء ولا سيما في هيئات إدارة الوكالات التي توجد مقارها في روما وفي منصات الأمم المتحدة. وتتمتع الوكالات التي توجد مقارها في روما بأفضل وضع لمناصرة اللجنة على الصعيد الإقليمي، أما من الناحية الجماعية فيمكن القيام بالمزيد على الصعيد القطري لدعم البلدان في تكييف نواتج اللجنة مع واقع كل منها لجعلها أكثر مغزى، ولدعم البلدان في استخدام هذه النواتج.
أمانة قديرة من أجل دعم المنصة	تعتري النواقص هيكل أمانة اللجنة فتؤدي إلى عدم استخدام كامل القدرات عند المستويات الرفيعة. وتؤثر كل من التأخيرات في عمليات الإعارة من الوكالات التي توجد مقارها في روما، وعدم إمكانية توقع التمويل في فعالية الأمانة.
يجب أن يكون لدى الأعضاء القدرة على القيام بعملهم في إطار المنصة وعلى المشاركة في مختلف هيكلها	القدرات غير متكافئة في ما بين أعضاء اللجنة المختلفين، ولذا فإن من لديهم قدرات أدنى وموارد أقل يحدون من مشاركتهم في المنصة.
النظم والإجراءات	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
الإجراءات ضرورية ويجب أن تتسم بالوضوح	تخضع اللجنة للائحة العامة للمنظمة التي تشمل لائحة الإجراءات الخاصة باللجنة. واللائحة الداخلية عامة ولا تتناول التفاصيل الدقيقة، ولذا يوجد هامش لتأويل اللوائح

بحسب أغراض كل فرد. وإن الخطوط التوجيهية الإجرائية التي توجّه أعمال الهيئات الفرعية والهيئات المخصصة ومجموعات العمل المفتوحة العضوية ومجموعات العمل التقنية في الوقت الراهن، غير موثقة ولذا من الممكن أن تختلف باختلاف مسارات العمل.	
باعتبار اللجنة هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة فإن مرونتها محدودة على مستوى الإجراءات.	المرونة في الإجراءات
التمويل	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
يجب أن يكون التمويل كافياً لتحقيق الأهداف	تمويل اللجنة غير كافٍ للتغطية التامة لكافة أنشطتها الواردة في برنامج العمل المتعدد السنوات لفترة السنتين، وهي تفتقر إلى نموذج للتمويل المستدام. وبوسع الشفافية أن تساعد المانحين في فهم التأثير الذي قد يتأتى عن مساهماتهم.
يجب أن يكون من الممكن التنبؤ بالتمويل	تمويل اللجنة غير قابل للتنبؤ به. وهو يستند إلى تمويل من الجهات المانحة لصالح أنشطة مسارات العمل الخاصة بها، ولصالح اللجنة وفريق الخبراء الرفيع المستوى. وإن التأخيرات في إعاره موظفي الوكالات التي توجد مقارها في روما تؤثر في قدرة اللجنة على التنفيذ.
الاتصال	
عوامل النجاح الحاسمة	أداء اللجنة مقارنة بعوامل النجاح
إيصال الرسائل من أجل توليد حوار ذي مغزى ولا سيما في حالة وجود كثير من المعلومات التقنية	ينبغي أن تنظر اللجنة إلى خارج نطاق الدورة العامة وأن تعدّ استراتيجية للتوعية قابلة للتنفيذ تتضمن نقل معلومات سهلة الفهم كي تيسّر حسن استقبال رسائلها من جانب الأطراف الأوسع حاجة إليها (أي على الصعيد القطري).

250- ويشير التقييم إلى المجالات التي تتمتع فيها اللجنة بالقوة، مثل الاحترام المتبادل في ما بين الأطراف، وروح التعاون وتوافق الآراء، وحرية التعبير عن الآراء بشأن المنابر التي تتيحها اللجنة. ومن الواضح أنه توجد مجالات ينبغي أن تتحسن فيها اللجنة. وقدم الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عدداً من الاقتراحات لتحسين أداء اللجنة، وخاصة في ما يتعلق بمسائل تحديد الأولويات، والتمويل، والاتصال، والتوعية. ويرد ملخص لها في الملحق هاء. ويمكن استخدام التقييم كمرجع لخطط إجراء تحسينات في أداء اللجنة لعملها.

4- الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات

251- يعرض هذا القسم من التقرير الاستنتاجات الرئيسية للتقييم، وقد نظّمت تلك الاستنتاجات بناء على الأسئلة الرئيسية من التقييم، توجيهاً للوضوح.

السؤال الرئيسي للتقييم 1-1: إلى أي مدى حسّنت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها التنسيق العالمي لقضايا الأمن الغذائي والتغذية؟

252- **الاستنتاج 1:** قدمت اللجنة بعض المساهمات نحو تعزيز التنسيق العالمي لقضايا الأمن الغذائي والتغذية. وأرست آليات وإجراءات من أجل أداء دورها التنسيق على المستوى العالمي. ومع أن اللجنة قد تناولت قضايا ذات صلة واقعة ضمن ولايتها، فهي لم تبرز ميزتها التنافسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية ولم تستغلها بالشكل الكافي لافتقارها إلى استراتيجية شاملة. أما وثيقة الإصلاح فهي الوثيقة التأسيسية للجنة بعد إصلاحها، ولكن لا يمكن استخدامها كاستراتيجية للعمل.

253- وتُعتبر اللجنة المنتدى الوحيد ضمن منظومة الأمم المتحدة الذي يضم طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المتنوعين على المستوى العالمي من أجل صياغة خطوط توجيهية ورفع توصيات في مجال السياسات، حيث تعامل الجهات الفاعلة من غير الدول كشركاء متساوين، إلا في ما خص إصدار القرار النهائي. وهي تشرك المجتمع المدني والقطاع الخاص في كافة عملياتها الرئيسية، كما أنها قادرة على الاستعانة بقاعدة من الأدلة تتيحها تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى. وهذا الأمر يجعل اللجنة فريدة من نوعها ضمن منظومة الأمم المتحدة، إلا أنها لا تزال غير معروفة بنسبة كبيرة خارج المقر الرئيسي في روما. ويعتبر الفرع الذين تربطهم صلات وثيقة باللجنة أن الأخيرة تناولت قضايا ذات صلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية ولكن بما أن اللجنة مجهولة بدرجة كبيرة على المستوى الوطني فهي قد لا تكتسي أهمية بالنسبة إلى "المستفيدين النهائيين" من عملها.

254- وقد تناول عمل اللجنة حتى تاريخه مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية علماً أنه قد تم تناول العديد منها في أماكن أخرى. وفيما أن المواضيع ذات صلة وأهمية، فاللجنة ليست واضحة دائماً بشأن ما يشكل قيمتها المضافة لدى تناولها لقضايا معينة. فهي على سبيل المثال، لم تبلور رؤيتها واستراتيجيتها بالشكل الكافي للمساهمة في المساعي العالمية الخاصة بالتغذية. وكانت مساهمة اللجنة في التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني في أدائها إذ أنها لم تستوضح التبعات المترتبة على هذا التنسيق.

السؤال الرئيسي للتقييم 2-1: إلى أي مدى حسّنت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها التقارب بين السياسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؟

255- **الاستنتاج 2:** ساهمت اللجنة في تحسين التقارب بين السياسات المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي والتغذية لدرجة أنها طورت منتجات للسياسات يمكن تطبيقها عبر الكثير من البلدان والأقاليم. وتشير نتائج البحث حول التقارب بين السياسات، إلى وجوب تقييم التقارب بين السياسات كذلك باعتباره من النواتج التي تدل على استخدام منتجات التقارب بين السياسات وتطبيقها. وقد حققت اللجنة تقارباً حول قضايا معينة تتصل بالسياسات على المستوى العالمي ولكنها لم تترجمها بعد إلى استخدام وتطبيق واسع النطاق لمنتجاتها.

السؤال الرئيسي للتقييم 1-3: إلى أي مدى عززت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها إجراءات الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية؟

256- **الاستنتاج 3:** ساهمت اللجنة في تدابير وطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية من خلال الدعم التقني والمشورة المقدمين من جانب المنظمة والشركاء الآخرين في التنمية والمجتمع المدني إلى البلدان لاستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) وتطبيقها. ولا يزال دور اللجنة في تقديم الدعم و/أو المشورة إلى البلدان والأقاليم غير واضح، كما أن الدعم الذي تلقتة البلدان من جانب المنظمة والجهات الأخرى لم يقدم من خلال اللجنة. ولدى اللجنة معلومات محدودة بشأن احتياجات البلدان، كما أنها لا تملك معلومات بشأن العديد من منتديات الأمن الغذائي والتغذية الموجودة على المستويين الوطني والإقليمي. وهذه المعلومات ضرورية لكي تتمكن اللجنة من تقديم المشورة والدعم على المستويين الوطني والإقليمي. وقد قدمت اللجنة مساهمة متواضعة في تعزيز المساءلة من خلال الحدث المواضيعي الذي عقده من أجل "رصد" الخطوط التوجيهية الطوعية. أما دور "الرصد" هذا فغير واضح للجنة ولم يحرز سوى تقدم طفيف في رصد المنتجات الرئيسية للجنة وتوصياتها الخاصة بالسياسات.

السؤال الرئيسي للتقييم 2-1: إلى أي مدى تساهم الأدوار الستة، وترتيبات العمل، ونظم وهياكل الإدارة في تحقيق النتائج؟

257- **الاستنتاج 4:** إن عمل اللجنة جار على قدم وساق وهي قد تمكنت من إنتاج عدد مرتفع من المخرجات منذ إصلاحها في عام 2009. ولكن بوسعها أن تكون أكثر كفاءة وفعالية؛ فإن أدائها لأدوارها الستة غير متساو، وعليها معالجة ثغرات وقضايا كي تصبح تامة الكفاءة والفعالية.

258- وقد تمكنت اللجنة باعتبارها منتدى للتنسيق على المستوى العالمي، من استقطاب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة حول طاولة الحوار بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية. ولكن من المبكر جداً الاستنتاج ما إذا كان الأمر قد أفضى إلى تعزيز العمل التعاوني بين أصحاب المصلحة على المستوى القطري. وتمكنت اللجنة من إعداد منتجات تخص التقارب بين السياسات، وثمة أدلة على استخدام واحد من منتجاتها الرئيسية. أما الأدوار التي لم تكن اللجنة فعالة في تنفيذها فهي:

- تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم
- والتنسيق على المستويين الوطني والإقليمي
- والتشجيع على المساءلة ومشاركة أفضل الممارسات.

259- وهناك قلة وضوح وتوافق بشأن كيفية مواصلة اللجنة أدائها لتلك الأدوار. في ما خص الدعم والمشورة للبلدان والأقاليم، يمكن للجنة في أفضل الأحوال أن تكتفي بتيسير الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم. فاللجنة جهاز حكومي دولي معني بالسياسات وليست جهازاً للتنفيذ. أما الوكالات التي توجد مقرها في روما وغيرها من الوكالات في منظومة الأمم المتحدة ففي وضع أفضل منها لتقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم.

260- وفي ما خص دور اللجنة في تعزيز المساواة ومشاركة أفضل الممارسات، فهي قد حققت بداية جيدة مع دعوتها إلى عقد فعاليات عالمية لتبادل التجارب وأفضل الممارسات. إلا أن اختلافاً في الآراء قد طرأ ضمن اللجنة بشأن دورها في الرصد وبشأن ما يجب أن ترصده تحديداً. فليس من المجدي ولا من المحبذ أن تحاول اللجنة القيام برصد معمق لتنفيذ العدد الكبير من التوصيات والمنتجات في مجال السياسات على المستوى القطري. ولعل عمليات التقييم والتقدير الدورية قد تكون أكثر ملاءمة.

261- **الاستنتاج 5:** أدى المكتب والمجموعة الاستشارية ومجموعات العمل مفتوحة العضوية دوراً محورياً في صياغة أجندة اللجنة وفي مضمون عملها. أما الاعتراض على عضوية المجموعة الاستشارية لضمان التمثيل الملائم لكافة أصحاب المصلحة، فيهدد بالانتقاص من فعالية المجموعة الاستشارية. وتؤدي آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص دوراً هاماً في تيسير مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول في عمل اللجنة. وتسعى الآليتان إلى توفير "المساحة" المطلوبة لتيسير عرض آراء المنظمات المشاركة فيهما بشكل مجدي. وتشكل الاجتماعات المشتركة بين المكتب والمجموعة الاستشارية منبراً للتأثير في قرارات المكتب، وفي نهاية المطاف، الجلسة العامة كذلك. ولذا ليس من المفاجئ أن تكون هناك اعتراضات على التمثيل وعلى توزيع المقاعد في المجموعة الاستشارية.

262- **الاستنتاج 6:** تخطى دور رئيس اللجنة نطاق رئاسته للدورة العامة والاجتماعات المكتب، وصولاً به إلى ممارسة دور فاعل في الاتصال والتفاعل مع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك والمؤتمرات الإقليمية، ناهيك عن إلقاء خطابات في اجتماعات خارج اللجنة في روما وفي بلدان أخرى بحسب ما يطلب منه. وفي حين أن اللائحة الداخلية للجنة تلحظ قيام الرئيس بمهام غير ترؤس الاجتماعات، فإن تلك المهام الأخرى لا ترد صراحة في اللائحة الداخلية. كما أن دور الرئيس في ما خص عمل أمانة اللجنة غير واضح.

263- **الاستنتاج 7:** ينظر أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة بشكل عام إلى أمانة اللجنة على أنها تؤدي مهامها بصورة فعالة، ولا سيما في ما خص تنظيم فعاليات واسعة النطاق كالدورة العامة السنوية للجنة. بيد أن عدم قابلية توقع المساهمات من الوكالات التي توجد مقارها في روما، والتي هي بنسبة كبيرة عينية ومن دون تعويضات عن التأخير، يهدد استقرار الأمانة وفعاليتها بشكل خطير. ولم يتم التخطيط لهيكل الأمانة بشكل مفصل على الإطلاق منذ البداية، وهناك مشاكل تتعلق بتخصيص العمل والاستخدام الكفؤ والفعال للموظفين.

264- **الاستنتاج 8:** أنتج فريق الخبراء الرفيع المستوى تقارير شملت طائفة من قضايا الأمن الغذائي والتغذية. وكان هناك اتفاق واسع بين أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة حول أهمية الفريق لجهة توفير الأدلة العلمية من أجل تنوير قرارات اللجنة، ولكن قدرات الفريق لم تستغل بالكامل. وأمام الفريق عدد من التحديات بما فيها عدم كفاية الموارد للترويج لعمله.

265- الاستنتاج 9: اتبع برنامج العمل المتعدد السنوات إجراءات دقيقة لتحديد أولويات اللجنة على امتداد فترة السنتين، ولكنه لم ينجح في الحد من عدد الأولويات التي حظيت بموافقة نهائية. وتأثر فعالية اللجنة وكفاءتها سلباً بعدم قابلية توقع تمويلها والموارد المخصصة للأمانة المشتركة للجنة وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني.

266- الاستنتاج 10: لم تكن اللجنة فعالة في أنشطتها المتعلقة بالاتصال والتوعية إذ أنها غير معروفة بدرجة كبيرة على المستوى القطري. وتروج آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص للجنة، وتمارسان التوعية للتعريف بمنتجاتها وقراراتها لدى جمهوريهما. وتوجد الثغرة على مستوى الاتصال بين الوفود في روما والوزارات على المستوى القطري وإلى أي مدى قامت الوكالات التي توجد مقارها في روما (أو لم تقم) بإدراج نواتج اللجنة المتعلقة بالسياسات في برامجها وفي العمل على المستوى القطري.

السؤال الرئيسي للتقييم 2-2: إلى أي مدى تسهم الاستراتيجيات والأدوات والمنتجات والتوصيات في تحقيق النواتج؟

267- الاستنتاج 11: في نهاية المطاف لا تتحكم اللجنة كثيراً بمدى استخدام منتجاتها وتوصياتها في مجال السياسات وتطبيقها، على الرغم من أنها تستطيع العمل بصورة استباقية للتأثير في استخدامها وتطبيقها. إن الاستخدام والتطبيق الفعالين لمنتجات اللجنة وتوصياتها في مجال السياسات يستوجبان دعم البلدان باستراتيجيات وأدوات فضلاً عن إرشادات عملية لتكييف منتجات اللجنة مع السياق القطري. إلا أن تطوير تلك المنتجات والتوصيات ونشرها يقعان خارج نطاق ولاية اللجنة، ويعود للوكالات التي توجد مقارها في روما وغيرها من الشركاء في التنمية، فضلاً عن آلية القطاع الخاص وآلية المجتمع المدني، وضع استراتيجيات وأدوات لاستخدام منتجات وتوصيات اللجنة في مجال السياسات وتطبيقها. تشكل الخطوط التوجيهية الطوعية مثلاً جيداً عن الاستراتيجيات والأدوات التي وضعت للمساعدة في استخدام منتج متعلق بالسياسات وتطبيقه. ولكن لم تكن هذه الحال والمنتجات والتوصيات الأخرى.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-2: إلى أي مدى تسهم منتديات أصحاب المصلحة وتفاعلاتهم وهيكلهم في تحقيق النتائج؟

268- الاستنتاج 12: في حين أن للجنة روابط مع منتديات على المستوى العالمي، فليست لها روابط مع المنتديات الإقليمية والوطنية. وحتى على المستوى العالمي، تشير الأدلة إلى أن اللجنة تركز جهودها على وكالات روما وهي ليست على ارتباط كاف بهيئات عالمية أخرى. ويمكن لهذا الواقع أن يتغير بفضل الاهتمام الذي أعرب عنه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولم تطور اللجنة روابط قوية، كما أنها لم تسخر منتديات أصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي. وقد وجد التقييم منتديات عدة عبر أقاليم مختلفة وفي بلدان تمت زيارتها، ليست لها تفاعلات تذكر مع اللجنة.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-1: إلى أي مدى أشرك منتدئ أصحاب المصلحة المتعددين مجموعة متنوعة من الأصوات في وضع السياسات؟

269- **الاستنتاج 13:** استقطبت اللجنة بعد إصلاحها طائفة أكثر تنوعاً من الجهات الفاعلة مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الإصلاح، ولا سيما من خلال آليتها للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وثمة تحديات في ضمان الشمولية الفعلية للجنة. فإن عدم كفاية خدمات الترجمة التحريرية والفورية لا سيما في عمليات التفاوض والوثائق الهامة، والقدرات غير المتساوية لأعضاء اللجنة والمشاركين، تؤثر كلها سلباً في مشاركتهم في عمليات اللجنة. ولا تزال آلية القطاع الخاص وآلية المجتمع المدني في طور النمو كآليتين شموليتين بما أن كامل تنوع الأصوات ضمن هاتين الآليتين لم يظهر جلياً دائماً في مناقشات المجموعة الاستشارية. وقد جاهرت المنظمة العالمية للمزارعين بأن المنظمات الأعضاء فيها لا تشعر بأنها ممثلة من قبل أية من الآليتين ودعت إلى تخصيص "... مساحة مستقلة يجدون فيها لأصواتهم آذاناً صاغية..."⁹⁰

السؤال الرئيسي للتقييم 3-2: إلى أي مدى يجري دمج اعتبارات نوع الجنس ومصالح الشباب، فضلاً عن مصالح السكان الأصليين والسكان المهمشين في هذه العملية؟⁹¹

270- **الاستنتاج 14:** قامت اللجنة بدمج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في أجندتها، كما أن مشاركة الشباب تلقى الاهتمام أكثر من الماضي. وأدرجت اللجنة مصالح الشعوب الأصلية في عملها إلا أن قضايا الشعوب الأصلية تناصرها في المقام الأول آلية المجتمع المدني وليس اللجنة ككل.

السؤال الرئيسي للتقييم 3-3: ما هي الافتراضات والعوامل والشروط الضرورية لكي يعمل المنتدئ على نحو فعال؟

271- **الاستنتاج 15:** اللجنة قادرة على أن تكون نموذجاً صالحاً للتعاون والشراكة المطلوبين لتحقيق الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولكنها لا تزال تفتقر إلى بعض العوامل أو الظروف اللازمة لكي تعمل بفعالية كمنتدئ متعدد أصحاب المصلحة.

272- تتسم المبادرات الناجحة ذات أصحاب المصلحة المتعددين بأهداف واضحة وبقضية واحدة تستقطب أصحاب المصلحة إلى طاولة الحوار من أجل محاولة حلها. أما اللجنة فتتناول طيفاً واسعاً من قضايا الغذاء والأمن الغذائي، وهي لا تركز على موضوع محدد يمكن لأصحاب المصلحة الاجتماع حوله. فـ "الحق في غذاء كاف"، وهو أحد العوامل الدافعة للإصلاح، قلما كان محط تركيز مباشر لأنشطة اللجنة، إلا في حالة استعراض اللجنة للسنوات العشر الماضية الذي عقد في عام 2014 واجتماع آلية المجتمع المدني في الترويج عام 2016.

⁹⁰ رسالة من المنظمة العالمية للمزارعين إلى فريق التقييم، أبريل/نيسان 2017.

⁹¹ منحت تلك المجموعات الأولوية في التقييم، على أساس القضايا التي طرحت خلال المرحلة الاستهلاكية.

273- وتحتاج المنتديات متعددة أصحاب المصلحة إلى موارد قابلة للتوقع ومجموعة أساسية ومستقرة من الموظفين لدعمها. وهذان الشرطان غير متوفرين في اللجنة، الأمر الذي يهدد استدامتها. كما تجيد المنتديات متعددة أصحاب المصلحة الفعالة إيصال رؤيتها للآخرين وتبسيط الجوانب الفنية لعملها. غير أن هذا الشرط غير متوفر في اللجنة.

274- ويجب أن يسود الاحترام والثقة المتبادلين بين أصحاب المصلحة. ولكن هذا الأمر لا يزال في طور النمو داخل اللجنة. فلا يعمل الناس معاً لأن أحدهم يثق بالآخر - وإنما ينمّون الثقة من خلال العمل معاً. وينبغي لأصحاب المصلحة أن يشعروا بأن أصواتهم متساوية الأهمية وأن مساهماتهم المختلفة القيمة نفسها لدى اللجنة. وفي هذا المجال تواجه اللجنة وآلياتها عدداً من التحديات. فثمة مجموعات تشعر بأنها مستبعدة وبأن مساهماتها لا تنال المستوى نفسه من التقدير.

2-4 التوصيات

275- صاغ فريق التقييم عدداً من التوصيات وأشار إلى أن اللجنة تتناول حالياً بعضاً من القضايا المطروحة في هذا التقييم. وقد قام الفريق بتحديد أولويات التوصيات ولكنه نصح اللجنة بأن كل التوصيات ضرورية لتحسين صلتها وفعاليتها وكفاءتها.

الإطار الاستراتيجي

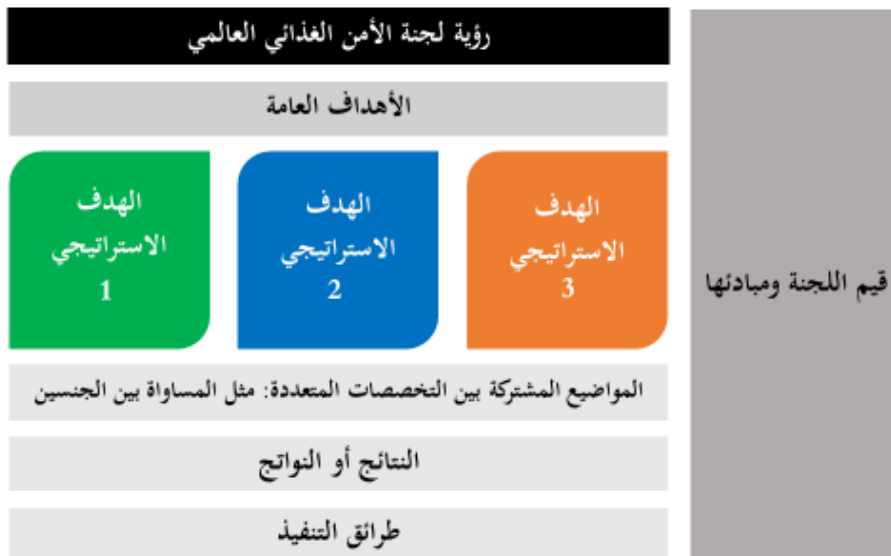
276- **التوصية 1** [راجع: الاستنتاجين 1 و2]: ينبغي للجنة أن تصدر توجيهاتها للمكتب كي يرأس عملية وضع خطة استراتيجية/إطار استراتيجي لإرشاد عمل اللجنة على المدى المتوسط إلى البعيد، باستخدام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) كإطار مرجعي، وعبر الاسترشاد، من بين أمور أخرى، بالوثيقة حول الإطار الاستراتيجي والمسائل الحرجة والناشئة التي صدرت عن فريق الخبراء الرفيع المستوى. وفيما يقود المكتب العملية، يجب أن تكون هذه الأخيرة شاملة وتستند إلى أفكار أعضاء اللجنة والمشاركين كافة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي تكليف مجموعة عمل مفتوحة العضوية مدعومة من فريق مهام تقني، بمهمة صياغة الخطة/الإطار.

277- لا يرغب فريق التقييم بفرض نظام محدد للتخطيط ينبغي للجنة اعتماده، بما أن على كل منظمة أن ترتأي النهج الأكثر ملاءمة لولايتها. وقد تبنت منظومة الأمم المتحدة نهجاً قائماً على النتائج في ما يخص التخطيط، ومن المحبذ للجنة كذلك أن تدرج مبادئ النهج القائم على النتائج في إطارها. وسيكون من المفيد النظر في النهج التي اعتمدتها الوكالات التي توجد مقارها في روما. للمنظمة إطار استراتيجي مدته 10 سنوات، ومن ضمنه خطة متوسطة الأجل مدتها 4 سنوات وبرنامج للعمل والميزانية لستين من الزمن. وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية إطار استراتيجي مدته 10 سنوات مع خطط متوسطة الأجل مدتها 3 سنوات، فيما لبرنامج الأغذية العالمي خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات.

278- ويجب ألا يقل الأفق الزمني للتخطيط لدى اللجنة عن الست سنوات وأن يغطي ثلاث فترات مالية وأن يخضع للمراجعة والتحديث بحسب المقتضى. ولا تحل الخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي محل برنامج العمل المتعدد السنوات - وإنما تحدد الاتجاه الذي تنبغي صياغة برنامج العمل المتعدد السنوات بموجبه. ويمثل برنامج العمل المتعدد السنوات برنامج الأنشطة الذي تنوي اللجنة تنفيذه خلال مدة برنامج العمل المتعدد السنوات.

279- كما ينبغي للخطة الاستراتيجية أو للإطار الاستراتيجي تحديد رؤية اللجنة وهدفها الشامل (أهدافها الشاملة) فضلاً عن عدد صغير من الغايات الاستراتيجية لتوجيهها نحو تحقيق الهدف (الأهداف) أو المساهمة فيها. وفي حين لا توجد قاعدة موصوفة لعدد الغايات الاستراتيجية، فمن المحبذ ألا يكون هناك أكثر من خمس غايات مفصلة بوضوح ونتائج أو نواتج ينبغي تحقيقها. ومن المهم أن تتناول اللجنة المسارات المطلوبة لتحقيق النواتج أو النتائج المنشودة، وفي هذه الحالة يمكن للمنطق الإرشادي للبرامج الذي طوّر خلال التقييم أن يستخدم كموجّه. وإن صياغة الخطة/الإطار الاستراتيجي تتيح كذلك فرصة أمام اللجنة لكي توضح الأدوار الستة الواردة في وثيقة الإصلاح وطرائق تنفيذ تلك الأدوار. ويبيّن الشكل 1 بصورة مبسطة العناصر الإرشادية للخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي.

الشكل 1: العناصر الإرشادية للخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي



280- كجزء من عملية وضع خطة استراتيجية/إطار استراتيجي، ينبغي للجنة أن تستند إلى وثيقة ستصدر قريباً عن فريق الخبراء الرفيع المستوى بعنوان "المسائل الحرجة والناشئة" والمعلومات المتعلقة بما تقوم به الجهات الفاعلة العالمية الأخرى في مجال الأمن الغذائي والتغذية، لتمكين اللجنة من توضيح موضوع تخصصها، والمجالات التي يمكنها أن تضيف قيمة فيها. وينبغي للخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي الاسترشاد بواقع الحال "على الأرض": وعلى اللجنة أن تستحصل على معلومات بشأن الأولويات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية فضلاً عن معلومات حول المنتديات الوطنية الحالية والمزمع إقامتها. وتتمتع المجموعة الاستشارية والوكالات التي توجد مقارها في روما ومنظمة الصحة العالمية بمكانة مناسبة لتوفير معلومات بشأن الأولويات الوطنية والمنتديات الوطنية.

281- **التوصية 2** [راجع: الاستنتاج 9]: يتوجب تنقيح هيكل برنامج العمل المتعدد السنوات وعمليته. وينبغي لبرنامج العمل المتعدد السنوات أن يسترشد بالإطار الاستراتيجي وأن يتسق معه، ويجب أن يكون هناك رابط واضح بين الأنشطة الواردة في برنامج العمل المتعدد السنوات والنتائج أو النواتج في الإطار الاستراتيجي. وتبحث اللجنة حالياً في خيار يتمثل في برنامج عمل متعدد السنوات مدته 4 سنوات. ولكن نظراً إلى الصعوبة التي تواجهها اللجنة في ضمان ميزانية مستقرة لفترة سنتين، فإن تمديد البرنامج إلى فترة 4 سنوات سيعني ببساطة خطة تضم الكثير من الأنشطة غير الممولة. أما الحاجة إلى منظور متوسط الأجل فتلبي من خلال اعتماد خطة استراتيجية/إطار استراتيجي لمدة ثلاث فترات مالية.

282- وعلى برنامج العمل المتعدد السنوات أن يكون مرتبطاً بعملية صياغة الميزانية من أجل خفض مواطن العجز المزمنة في التمويل التي يواجهها البرنامج. وفيما تسعى اللجنة إلى ضمان التمويل المستدام، عليها أيضاً أن ترتب أولويات عملها وأن تبسّط مسارات العمل وربما أن توقف التركيز على مسارات عمل أخرى بحسب مقتضى الحال. وعلى اللجنة أن تحدد التوازن الدقيق بين نوعية مسارات العمل وكميتها وأن تتفادى استنزاف جهودها على جبهات كثيرة. وينبغي لأي برنامج عمل متعدد السنوات مقدم إلى الدورة العامة للجنة أن يحتوي على ميزانية مخصصة مع إسناد مبالغ محددة لمسارات العمل ذات الأولوية، مع الإدراك أنه لا ينبغي استهلاك أي مسارات عمل أخرى إلى أن يصبح التمويل من خارج الميزانية متوفراً.

283- **التوصية 3** [راجع: الاستنتاج 9]: إنّ القدرة على تنفيذ الأنشطة في برنامج العمل المتعدد السنوات رهن الميزانية المستدامة للجنة. وينبغي للمكتب أن يتخذ التدابير التالية لضمان التمويل المستدام للجنة:

- (1) يجب أن يضع استراتيجية لحشد الموارد بصورة عاجلة. وعلى استراتيجية حشد الموارد أن تستند إلى رسالة واضحة ومبسطة عن اللجنة كفيلة باجتذاب شركاء التمويل المحتملين. وعلى استراتيجية حشد الموارد أن تخص الدورة العامة للجنة ومسارات العمل وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني.
- (2) وينبغي لمصادر التمويل أن تكون متنوعة. فيجب النظر في استقطاب المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص شرط ألا يكون هناك تضارب في المصالح. ويتوجب توسيع قاعدة الجهات المانحة من مصادر عامة، مع توجيه نداءات إلى الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تبادر إلى تمويلها منذ إصلاحها.
- (3) وعلى الوكالات التي توجد مقارها في روما أن تضيف طابعاً رسمياً على مساهماتها من خلال مذكرة تفاهم، ويمكن التفاوض معها من أجل زيادة مساهماتها السنوية. ولكن ليس ممكناً توقع حجم الزيادة إذ أن ذلك سيكون رهن عدد مسارات العمل في برنامج العمل المتعدد السنوات المعين.
- (4) ويجب أن تكون هناك شفافية أكبر في عملية وضع الميزانيات لإظهار كيف تم التوصل إلى قرارات تخصيص الميزانية. أما الشفافية في الإنفاق فلا تقل أهمية عنها. ويجب إخضاع النفقات الفعلية إلى التدقيق المحاسبي إذ أن ذلك لا يطبق حالياً إلا على فريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني.
- (5) ويجب إيلاء الاهتمام لاستحداث منصب في الأمانة مخصص لحشد الموارد وتحليل الميزانيات والإبلاغ عن الإنفاق.

284- **التوصية 4** [راجع: الاستنتاج 5]: على المكتب أن يراجع تشكيلة المجموعة الاستشارية وإجراءاتها ليضمن قدرتها على أداء مهامها بفعالية. وينبغي الطلب من أعضاء المجموعة الاستشارية الذين تغيبوا عن حضور ثلاثة اجتماعات

متعاقبة أن يبرروا سبب عدم حضورهم وأن يعربوا عن اهتمامهم بالاستمرار. ويمكن منح أولئك الأعضاء خيار المقعد المخصص بحيث يستطيعون الحضور فقط حين تكون هناك بنود محددة ذات صلة بهم أو تهمهم. ومن الخيارات الأخرى المطروحة إتاحة مرافق للاتصال الهاتفي يستفيد منها الأعضاء الذين لا يوجد مركز عملهم في روما.

285- وعلى المكتب أن يقيّم الطلبات على مقاعد في المجموعة الاستشارية مستعيناً بنهج العناية الواجبة. ولا ينظر في الطلبات إلا في حال كانت مرفقة باقتراح مفصل ينطوي على النقاط التالية ولا يقتصر عليها:

- إثبات كيف سيساهم المشارك في تحقيق أهداف اللجنة، والقيمة المضافة التي سيقدمها.
- وإثبات المساهمات المقدمة حتى تاريخه في إجراءات اللجنة والهيكل الأخرى.
- وقرارات المنظمات الأعضاء المطلوب تمثيلها.
- وأرقام عن العضوية خضعت للتدقيق أو موثوق بها.
- وتدابير الحوكمة - تشكيلة هيكل صنع القرارات أو الهيكل التوجيهية.
- وكيفية تمويل المشاركة في المجموعة الاستشارية.
- والتصريح عن التضارب في المصالح.
- والمشاركة في أجهزة أخرى حكومية دولية.

286- أما في ما يخص الطلبات الحالية على آليات جديدة أو مقاعد إضافية، فإن القرار بيد المكتب. وقد طُلب من فريق التقييم الإدلاء برأيه بشأن تلك الطلبات وبشأن التوزيع الحالي للمقاعد. أما آراء الفريق فهي كالتالي:

(1) طلبت آلية القطاع الخاص عدداً متساوياً من المقاعد مع آلية المجتمع المدني، بمعنى أنه مهما بلغ عدد المقاعد المخصصة لهذه الأخيرة فعلى آلية القطاع الخاص أن تنال العدد نفسه من المقاعد. ويرأي فريق التقييم، فإن المساواة في الصوت لا تعني بالضرورة المساواة في عدد المقاعد. وقد خصصت أربعة مقاعد لآلية المجتمع المدني من أجل منح الأولوية للأصوات التي عانت التهميش في السابق. أما منح التعادل في توزيع المقاعد فيفيد فقط في تعزيز عدم الاتساق في القوة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن سياق المنتدى متعدد أصحاب المصلحة، لذا فإن هذا يقوض مبادئ الإصلاح. بيد أن هناك مؤسسات تجارية صغيرة تعمل في مجال إنتاج الأغذية ويجب أن تستدعى للمشاركة، وبناء عليه يجب النظر في منح مقعد إضافي لآلية القطاع الخاص.

(2) وقد طلبت المنظمة العالمية للمزارعين إنشاء آلية للمزارعين، على اعتبار أن المزارعين غير ممثلين بالشكل الكافي من قبل آلية المجتمع المدني مؤكدة أن الأخيرة تمثل الحركات الاجتماعية لا المزارعين، وأن آلية القطاع الخاص تمثل الأعمال الزراعية التجارية لا المزارعين. ولم يقتنع التقييم بهذه الحجة نظراً إلى وجود مزارعين في كل من الآليتين. وقد أشار الفريق إلى أن المنظمة العالمية للمزارعين والمنظمات الأعضاء فيها تعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة، وأنه يتوجب دعوها لرفع اقتراح مفصل إلى المكتب يتناول البنود المذكورة في الفقرة 285.

(3) ويجب إيلاء الاهتمام إلى تخصيص مقعد لمنظمة الصحة العالمية في المجموعة الاستشارية بما أنها قد برهنت عن التزامها باللجنة وعن مساهمتها فيها.

(4) وينبغي الطلب من آلية المجتمع المدني تقديم اقتراح واف لتبرير حاجتها إلى مساحة إضافية. وعلى تخصيص مقعد إضافي أن يكون مشروطاً بتقديم البرهان على أن آلية المجتمع المدني قد عاجلت تنظيمها الداخلي ولا سيما كيفية تحسين الاتصال بالأقاليم الفرعية وتحسين مشاركة هذه الأخيرة.

287- **التوصية 5 [راجع: الاستنتاج 1]:** تعتبر الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي منتهى العمل المنفذ على مدار العام وذروتها، وعلى المكتب أن يضمن بأن تكون الدورة العامة منتدًى ناشطاً يتم فيه التحوار بشأن القضايا الراهنة الرئيسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ولا يجب اعتبار كثرة الاجتماعات الجانبية بمثابة تهديد للدورة العامة الرئيسية بل فرصة لإبراز مكانة اللجنة لدى جمهور أوسع من نطاق المشاركين في الدورة العامة. وينبغي للاجتماعات الجانبية أن تستخدم هي أيضاً للتحوار بشأن القضايا العسيرة أو المثيرة للجدل والتي لم تدرج في الأجندة الرئيسية للدورة العامة للجنة.

288- ويترتب على المكتب أن يعيد النظر في الممارسة المتبعة أخيراً والتي تقضي بعقد مفاوضات قبل فترة طويلة من أسبوع انعقاد الدورة العامة. تضاهي عملية التفاوض من حيث الأهمية توصيات السياسات التي تعتمد أخيراً، ومن الضروري أن تكون العملية شاملة قدر الإمكان. وفي حين أن تلك العمليات تستغرق وقتاً طويلاً، فإن الشمولية قد تكون أكثر كفاءة على المدى البعيد، مقارنة بنهج الكفاءة قصيرة الأجل التي تستثني عن غير عمد الأشخاص غير القادرين على السفر إلى روما لعدة مرات في السنة. ويمكن للجنة أن تنظر في نهج مختلف مستوحى من الاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى حيث تعقد الاجتماعات الجانبية والمفاوضات على مستوى المسؤولين مثلاً قبل انعقاد الدورة العامة والمناقشات التي يشارك فيها مندوبون وزاريون.

289- **التوصية 6 [راجع: الاستنتاج 5]:** ينبغي للمكتب أن يخفض عدد مجموعات العمل مفتوحة العضوية عبر توحيد المجموعات ذات المهام المترابطة، فضلاً عن تقييم المجموعات التي أتمت المهام التي كلفتها بها الدورة العامة والتي يجب أن يتوقف العمل بها. ويجب أن ينظر في إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية معنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات ووضع الميزانيات. وتتوجب إعادة النظر في وضع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي حالما تنتهي من استعراض هذا الإطار، بما أن تحديث الإطار عقب كل دورة عامة لا يحتاج إلى مجموعة عمل مفتوحة العضوية مكتملة. وعلى كل مجموعات العمل مفتوحة العضوية أن تصيغ اختصاصات تنظّم سير عملها. وعلى الاختصاصات أن تفصّل أهداف مجموعة العمل المفتوحة العضوية والنتائج التي ينبغي أن تحقّقها خلال فترة السنتين. وفي حال كانت المجموعة المعنية ذات صلة بالسياسات، فيجب تحديد موعد لانتهاؤ مدة ولاية المجموعة. على الاختصاصات أن تشمل أدوار ومسؤوليات الرئيس والمشاركين وفرق المهام الفنية التي تدعم مجموعة العمل المفتوحة العضوية. وفي حال كان عمل مجموعتين أو أكثر من مجموعات العمل المفتوحة العضوية أو مسارات عمل أخرى متعلقة بالسياسات على ترابط في ما بينها، فيجب أن تلحظ الاختصاصات عقد اجتماعات مشتركة لرؤساء مجموعات العمل المفتوحة العضوية المعنية.

290- **التوصية 7** [راجع: الاستنتاجين 10 و 11]: تعتبر لجنة الأمن الغذائي العالمي لجنة حكومية دولية ضمن منظومة الأمم المتحدة، ويكون أعضاؤها مسؤولين في نهاية المطاف عن تنفيذ اللجنة لولايتها. وفي هذا الصدد، ثمة عدد من التدابير التي بوسع أعضاء اللجنة اتخاذها لتحسين سير عمل اللجنة:

- (1) على أعضاء اللجنة استعراض دفع المعلومات من وإلى عواصمهم، ومعالجة الثغرات لضمان وصول منتجات اللجنة وتوصياتها، من بين أمور أخرى، إلى الوزارات المعنية.
- (2) وعلى أعضاء اللجنة الدعوة إلى استخدام منتجات اللجنة وتوصياتها وتطبيقها كل في بلده بحسب احتياجاتهم وأولوياتهم.
- (3) وعلى أعضاء اللجنة، حيثما يكون ذلك ممكناً، التبرع بمساهمات نقدية أو عينية في موارد اللجنة.

291- **التوصية 8** [راجع: الاستنتاج 6]: يترتب على اللجنة والمكتب توضيح الأمور التي يتوقعانها من منصب الرئيس والتي تتعدى رئاسته للدورة العامة واجتماعات المكتب/المجموعة الاستشارية. ويجب أن يتضمن هذا التوضيح تحديداً للنواتج المتوقعة من أنشطة التوعية التي يمارسها هذا المنصب، مع مراعاة تلك النواتج في تخطيط أنشطة اللجنة وصياغة ميزانيتها. ويجب أيضاً توضيح دور منصب الرئيس إزاء أمانة اللجنة، من أجل تناول المجالات "الملتبسة". وقد يستوجب ذلك استعراض اختصاصات الأمانة وتنقيحها. وعلى الرئيس ومدير شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، والأمين أن يتفقوا على بروتوكول للإبلاغ من أمانة اللجنة.

292- **التوصية 9** [راجع: الاستنتاج 7]: يجب تنقيح هيكل أمانة اللجنة لضمان تمكن الأمانة من دعم عمل اللجنة بفعالية، ولضمان الاستخدام الكفؤ للموظفين. وينبغي لمستويات الوظائف واختصاصاتها كافة أن تخضع للمراجعة والتنقيح بحسب المقتضى. ومن الضروري للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تملأ الوظائف المنتدبة الشاغرة ضمن إطار زمني معقول لتضمن الاستمرارية في عمليات أمانة اللجنة. ويجب عقد اتفاق رسمي بين اللجنة وبين تلك الوكالات بشأن انتداب الموظفين، بما في ذلك اتفاق لشغل الوظائف المنتدبة ضمن الأطر الزمنية نفسها المستخدمة لملء الشواغر في كل من تلك الوكالات.

293- **التوصية 10** [راجع: الاستنتاج 4]: على اللجنة أن تضع إطار عمل شاملاً يفصل دورها في مختلف الأنشطة التي جمعتها معاً تحت راية الرصد. فقد طرأ الكثير من الالتباس جراء الاستخدام العام للعبارة التي شملت مهاماً مختلفة ولكن غير مترابطة في ما بينها. وعلى اللجنة أن تحقق الاتساق بين مصطلحاتها ونهجها وبين مصطلحات ونهج خطة عام 2030. وينصح باعتماد النهج التالي لدور اللجنة في تشجيع المساءلة وتبادل الممارسات الجيدة على المستويات كافة:

- (1) تتمثل وظيفة اللجنة في متابعة واستعراض التقدم المحرز في تطبيق المنتجات الرئيسية للجنة من أجل التقارب بين السياسات، وتوصياتها في مجال السياسات الصادرة عن مسارات العمل. هذه مراجعات دورية ويجب أن يكون هناك جدول زمني للمراجعات التي تجري خلال فترة السنتين.

- (2) تقضي وظيفة اللجنة بالدعوة إلى عقد فعاليات خاصة لتقاسم التجارب والممارسات الجيدة. ويمكن لتلك الفعاليات أن تسترشد بالمعلومات التي تجمع خلال المراجعات الدورية.
- (3) تكون مسؤولية الرصد المفصل للسياسات والبرامج والخطط على عاتق الحكومات الوطنية. على اللجنة أن تنظر في إجراء استقصاء طوعي للآراء مرة كل سنتين للحصول على معلومات بشأن استخدام وتطبيق منتجات اللجنة وتوصياتها في مجال السياسات.
- (4) ينبغي للجنة أن تطلب إجراء تقييمات مستقلة حين تدعو الحاجة إلى ذلك، بشأن النواحي الرئيسية لعملها.
- (5) من الضروري لعملية صنع القرارات وإصدار توصيات اللجنة أن تخضع للرصد وأن يتم الإبلاغ عنها. وعلى أمانة اللجنة أن تحسن النظام الحالي لتتبع عملية صنع القرارات وإصدار التوصيات. وينبغي للنظام على أقل تقدير أن يحدد القرارات والتدابير المتخذة وسبب الانحراف عن التدبير المعين أو عدم تنفيذه بالكامل.

294- **التوصية 11** [راجع: الاستنتاج 10]: على اللجنة اعتماد المبدأ القائل إن الإبلاغ عن أنشطة اللجنة هو من مسؤولية كافة أعضاء اللجنة والمشاركين، بدعم من وظيفة الاتصال لدى أمانة اللجنة. فيجب النظر في إمكانية قيام أعضاء المكتب بتنفيذ نشاطات للتوعية، كل في إقليمه. فمن شأن ذلك أن يوزع مسؤوليات الاتصال ويبرز شأن اللجنة على المستويات الإقليمية. ويجب الطلب من غير الأعضاء في المكتب القيام بنشاطات للتوعية كل في بلده. كما بوسع أمانة اللجنة المساعدة في ذلك عبر صياغة نشرات إعلامية مقتضبة تتضمن مقدمة تعريفية موحدة باللجنة. فتلك النشرات الإعلامية يمكن أن تستخدم من قبل أعضاء المجموعة الاستشارية في أنشطتها الخاصة بالتوعية في حال احتاجت إلى مساعدة. وللوكالات التي توجد مقرها في روما دور حيوي تؤديه في نشر منتجات وتوصيات اللجنة في مجال السياسات وتطبيقها على المستوى القطري، ويترتب على اللجنة من خلال المكتب أن تطلب منها تكثيف جهودها في ما يخص الاتصالات.

295- **التوصية 12** [راجع: الاستنتاج 8]: تشجيع البلدان الأعضاء على توزيع تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى على الوزارات المعنية على المستوى القطري. وينبغي للوكالات التي توجد مقرها في روما أن تراعي إدراج تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى في برامج عملها.

296- **التوصية 13** [راجع: الاستنتاج 8]: على رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى التواصل مع المكتب والمجموعة الاستشارية لإبقاء هذه الأخيرة مطلعة على آخر التطورات في عمل الفريق. وإن هذا الإبلاغ الإعلامي لا يهدد استقلالية الفريق ويمكنه أن يفيد في تشجيع أعضاء المكتب والمجموعة الاستشارية على الترويج لعمل الفريق. كما يجب إجراء مناقشات مشابهة بين الأمانتين بحيث يكون هناك تقدير متبادل لعمل كل منهما.

297- **التوصية 14** [راجع: الاستنتاج 8]: ينبغي للجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى أن تتناول الشواغل التي أعرب عنها المستجوبون، ومواطن سوء الفهم المتعلقة بإجراءات توجيه الدعوات إلى خبراء المشاريع. وسوف يفرض ذلك استعراض إجراءات الاتصال الراهنة لدعوة الخبراء، من أجل تحديد المواطن التي تحتاج إلى تحسين. وعلى اللجنة أن تتخذ خطوات كذلك لتحسين اطلاع القراء غير المتخصصين بالشؤون التقنية على تقارير فريق الخبراء.

CFS/BurAG/2015/11/24/01b

تقييم فعالية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي



وافق المكتب على المذكرة المفاهيمية في سبتمبر/أيلول 2015 مع بعض التعديلات الطفيفة التي أدخلت على هذه النسخة المنقحة المقدمة للإحاطة.

تعرض المذكرة المفاهيمية النطاق العام والإطار الزمني والأدوار الرئيسية المتعلقة بإجراء تقييم لفعالية اللجنة. وتنطوي النسخة المرفقة طياً على التعليقات التي وردت خلال الاجتماعات المشتركة بين المكتب/المجموعة الاستشارية والمكتب في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2015، والتعليقات التي أدلت بها مكاتب التقييم التابعة للوكالات الواقعة مقارها في روما.

أما الغاية من هذه المذكرة المفاهيمية فهي تقديم نبذة عامة عن التقييم، وأن تكون بمثابة قاعدة لصياغة اختصاصات فريق التقييم.

مذكرة مفاهيمية

1- معلومات أساسية

1- تأسست لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 1974 كجهاز حكومي دولي يشكل منتدى لاستعراض سياسات الأمن الغذائي ومتابعتها. وقد خضعت اللجنة إلى عملية إصلاحية موسّعة في عام 2009 بغية تمكينها من أداء دورها على أكمل وجه في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وقد جرى إصلاح اللجنة في أعقاب ارتفاع أسعار الأغذية، والأزمات المالية والاقتصادية، وتزايد التقلب المناخي والأحداث المناخية القصوى التي تؤثر في سبل المعيشة، بالتزامن مع ضعف هياكل حوكمة الأمن الغذائي والتغذية، فسُلّطت كل تلك العوامل مجتمعة الضوء على المستويات المستمرة وغير المقبولة من الفقر والجوع الهيكليين في العالم.

2- أما رؤية اللجنة، بحسب ما تنص عليها وثيقة الإصلاح فتعتبر أن "لجنة الأمن الغذائي العالمي تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأبرز الذي يشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الملتزمين للعمل معاً بطريقة منسقة في دعم العمليات التي تقودها البلدان باتجاه القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر. وسوف تسعى اللجنة إلى عالم خال من الجوع حيث تنقذ البلدان الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال التدريجي للحق بالغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني."

3- لدى انعقاد الدورة الأربعين في أكتوبر/تشرين الأول 2013، أيدت اللجنة التوصية التي تقضي بإجراء تقييمات دورية لفعالية اللجنة في تحسين أطر العمل، لا سيما على المستوى القطري، وفي تشجيع المشاركة والاتساق بين أصحاب المصلحة بشأن الأمن الغذائي والتغذية.⁹²

4- في هذا السياق، وضمن برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2014-2015، تقرر خلال الدورة الأربعين للجنة إجراء "تقييم لتقدير فعالية إصلاح اللجنة اعتباراً منذ عام 2009 بما يشمل التقدم باتجاه تحقيق الهدف الشامل للجنة ونواتجها الثلاثة".⁹³

5- تصف هذه المذكرة المفاهيمية الهدف من التقييم الذي سيجريه فريق مستقل للتقييم خلال عام 2016 ونطاقه وتدبيره الإدارية ومنهجيته.

2- الغاية من التقييم

6- تتمثل الغاية من التقييم في:

⁹² التقرير CFS 2013/40 - <http://www.fao.org/docrep/meeting/029/mi744a.pdf>.

⁹³ برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2014-2015.

- (أ) تقديم أدلة عمّا إذا كانت اللجنة، باعتبارها منتدى متعدد أصحاب المصلحة، تحقق فعلاً الرؤية المنصوص عليها في وثيقة الإصلاح، والنواتج المتوقعة منها⁹⁴؛
- (ب) وتقييم إلى أي مدى تؤدي اللجنة أدوارها المنصوص عليها في وثيقة الإصلاح، بفعالية وكفاءة، وفي هذه الحال، ما الأثر المترتب على ذلك؛
- (ج) واستعراض تدابير العمل، بما في ذلك برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، من أجل تقدير التأثير المترتب على عمليات صنع القرارات والتخطيط في الفعالية؛
- (د) واقتراح توصيات للمستقبل من أجل تمكين اللجنة من الاستجابة بفعالية للتحديات الناشئة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وتقوية ميزاتها المقارنة، وتعزيز دورها القيادي في تحسين الأمن الغذائي والتغذية حول العالم؛
- (هـ) وتوليد الدروس في ما يتعلق بتعاون أصحاب المصلحة المتعددين كون اللجنة تمثل نموذجاً يمكن الاحتذاء به في هذا الصدد.

3- نطاق التقييم

7- سوف يكون التقييم شاملاً وخارجياً ومستقلاً ومختزفاً؛ وسيقيم صلة اللجنة بوجه عام وكفاءتها وفعاليتها. كما سيغطي أجهزة اللجنة كافة (بما فيها الدورة العامة للجنة والمكتب والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وأمانة فريق الخبراء والأمانة المشتركة للجنة) وأدوارها بحسب ما تنص عليها وثيقة إصلاح اللجنة، وغيرها من الأجهزة المخصصة مثل مجموعات العمل المفتوحة العضوية، لتقييم ما إذا كانت تساهم بفعالية في تحقيق الرؤية المنشودة للجنة.

8- ينبغي للتقييم أن يغطي الفترة الممتدة بين إصلاح اللجنة في عام 2009 وعام 2015، وأن يتناول المجالات التالية، مع التركيز بوجه خاص على النهج المتعدد أصحاب المصلحة وصنع القرارات المستند إلى أدلة لدى اللجنة:

- **الأهداف والولاية:** من أجل تقييم إلى أي مدى تنفذ اللجنة ولايتها، وما مدى كفاءتها في هذا الصدد، وكيف نفذت الأدوار المذكورة في وثيقة الإصلاح لعام 2009؛
- **تدابير العمل:** من أجل تقييم العملية الحالية وهيكل صنع القرارات في اللجنة ومسارات عملها واستدامتها، مع مراعاة التدابير المالية والاعتماد على الوكالات التي توجد مقارها في روما ومساهمة هذه الأخيرة في قدرة اللجنة على الوفاء بولايتها؛

⁹⁴ ترجمت أدوار اللجنة وأهدافها بحسب ما تحددها وثيقة الإصلاح، إلى النواتج المتوقعة في الدورة الأربعين للجنة ضمن برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2014-2015.

- **الشمولية والمشاركة:** من أجل تحديد مدى فعالية اللجنة في الاشتغال على كافة الأطراف، عبر تقييم جودة المشاركة وتنوع الأصوات الممثلة فيها؛
- **الصلة:** من أجل تقييم مدى معالجة اللجنة الأولويات ذات الصلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وفي الوقت المناسب؛
- **التشجيع على التقارب بين السياسات:** من أجل تقييم فعالية اللجنة في التشجيع على التقارب بين السياسات أفقياً (بين البلدان والمنظمات وأصحاب المصلحة وغيرهم) وعمودياً (من المستوى المحلي إلى العالمي وبالعكس)؛
- **التنسيق والاستقطاب:** من أجل تحديد كيف يمكن للجنة تحسين التنسيق وإقامة روابط استراتيجية مع الجهات الفاعلة والمؤسسات ذات الصلة، لا سيما على المستويين الإقليمي والوطني.
- **الاستناد إلى الأدلة:** من أجل تقييم مدى استناد قرارات اللجنة وتوصياتها إلى الأدلة، ودرجة فعالية تقارير فريق الخبراء في تحقيق الهدف المنشود منها؛
- **استراتيجية الاتصال:** من أجل تحديد طرق لزيادة التوعية باللجنة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التوعية بمنتجاتها والنموذج المتعدد أصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي والوطني؛
- **التنفيذ:** من أجل تقييم ما إذا كانت اللجنة تنفذ أهدافها بكفاءة، مراعية بالكامل آراء أعضائها وأصحاب المصلحة الآخرين الرئيسيين بشأن المنتجات والخدمات التي يحتاجون إليها ويتلقونها، وبشأن جودتها وصلتها وتأثيرها المحتمل⁹⁵؛
- **استخدام منتجات اللجنة وخدماتها:** من أجل تقييم العوامل المحددة التي تسهم في استخدام منتجات اللجنة وخدماتها أو تعرقه، لا سيما على المستويين الإقليمي والوطني.

9- سوف ينظر التقييم في مواطن القوة والضعف لدى اللجنة، وأين تقع ميزتها المقارنة، وكيف تضيف القيمة، وسوف يحدد إجراءات ملموسة لتحسين صياغة نتائجها وتوصياتها. وسوف يحدد التقييم الأمور التي ينبغي للجنة أن تمنحها الأولوية في المستقبل وما ينبغي لها فعله بشكل مختلف أو أن تكف عنه أو أن تباشر بفعله. وسوف يكون التقييم استشرافياً ويشدد على التوصيات لمساعدة اللجنة على الوفاء بالتحديات المستقبلية بصورة أفضل في البيئة العالمية الآخذة في التطور، بما في ذلك المسائل والاحتياجات الجديدة الناشئة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، ولجعل اللجنة في موقع يمكنها من الاستفادة من مواطن قوتها وميزاتها المقارنة.

⁹⁵ تتوزع منتجات اللجنة وخدماتها الناجمة عن تأييد القرارات والتوصيات، على الفئات الأربع التالية: (1) منتجات اللجنة؛ (2) توصيات اللجنة في مجال السياسات؛ (3) التوصيات المتصلة بالعمليات؛ (4) الفعاليات.

4- الترتيبات الإدارية

دور مكتب اللجنة

10- إن مكتب اللجنة هو الجهاز الذي طلب إجراء التقييم. وسوف يقوم مدير التقييم خاضع إلى مكتب اللجنة، بتولي إدارة عملية التقييم. وسوف يقوم فريق تقييم مستقل بإجراء التقييم. أما ضمان جودة نتائج التقييم فسوف يتولاه مستشار لضمان الجودة، يرفع تقاريره إلى مدير التقييم. وعقب رفع التقرير النهائي للتقييم، سيكون مكتب اللجنة مسؤولاً عن إعداد استجابة لنتائج التقييم، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية للجنة، وبدعم من أمانة اللجنة. وسوف يتلقى مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية تحديثات دورية على امتداد فترة التقييم.

دور مكاتب التقييم التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما

11- دعمت مكاتب التقييم التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما، مكتب اللجنة في وضع اختصاصات لمدير التقييم ولمستشار ضمان جودة التقييم، وسوف تسدي المشورة بشأن توظيفهما. وخلال مرحلة التنفيذ سوف تسدي تلك المكاتب المشورة إلى مدير التقييم لدى تناوله المسائل التي تؤثر سلباً في استقلالية التقييم.

دور مدير التقييم

12- سوف يكون مدير التقييم مسؤولاً عن تنفيذ التقييم وإدارته ضمن حدود الميزانية والإطار الزمني المعيّنين، بموجب معايير الحياد والجودة والمصادقية التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي حين أن أمانة اللجنة هي التي توظف مدير التقييم وتدير شؤونه، فهو سيبقى مستقلاً عن الأمانة في ما خص تصميم التقييم وإدارته واستكمالها. وتستوجب مسؤولياته/مسؤولياتها المحددة الإمام باللوائح الداخلية المالية والإدارية لمنظمة الأمم المتحدة. وترد اختصاصاته في الملحق 1.

دور فريق التقييم

13- يُعتبر فريق التقييم، الذي يضم قائداً للفريق وخبرين متخصصين في موضوع التقييم، مسؤولاً عن إجراء كل أعمال التقييم بصورة مستقلة، وبالتماشي مع المعايير المحددة في الاختصاصات. وتتضمن مهام فريق التقييم: تنقيح الطرق المنهجية الواجب اتباعها لدى إجراء أعمال التقييم بالتشاور مع مدير التقييم؛ وتحديد خطة عمل التقييم ضمن الاختصاصات المتفق عليها والميزانية والإطار الزمني؛ وضمان اتساق التقييم؛ وتقديم الصيغة النهائية لتقرير التقييم بما يشمل نتائجه وتوصياته. وسيكون فريق التقييم مسؤولاً عن تنفيذ النتائج التالية:

(أ) التقرير الافتتاحي للتعقيم الذي سيورد بالتفصيل فهم فريق التعقيم للاختصاصات، مبيّناً كيف سيتم تناول معايير التعقيم بواسطة الوسائل المقترحة ومصادر البيانات وإجراءات جمع البيانات. وسوف يتضمن التقرير خطة عمل وجدولاً زمنياً مفصلاً.

(ب) مسودة تقرير التعقيم - التي ستصاغ بالتمشي مع المذكرة المفاهيمية.

(ج) التقرير النهائي للتعقيم الذي لا يجب أن يتخطى الثلاثين صفحة. وسيبقى عدد الملاحق رهن استنساب مدير التعقيم، بالتشاور مع فريق التعقيم. وسوف يتضمن موجزاً تنفيذياً مستقلاً.

(د) تقديم النتائج الرئيسية للتعقيم وتوصياته. سوف يقدم فريق التعقيم، بدعم من مدير التعقيم، عرضاً موجزاً ومركزاً للنتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الفريق خلال حلقة عمل ستعقد لدى الدورة الثالثة والأربعين للجنة في منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2016 (يقرر شكله لاحقاً).⁹⁶

دور أمانة اللجنة

14- سوف تقدم أمانة اللجنة الدعم الإداري واللوجستي على امتداد كامل عملية التعقيم، وسوف تؤدي دوراً رئيسياً في تيسير الاطلاع على الوثائق والمعلومات.

دور أصحاب المصلحة كافة في اللجنة

15- سوف يدعى أصحاب المصلحة كافة إلى تحديد جهات التنسيق التي على فريق التعقيم أن يتصل بها. وسوف يشجع فريق التعقيم أيضاً على تحديد جهات تنسيق إضافية من أجل التوصل إلى أشمل فهم ممكن ضمن الإطار الزمني المتاح.

16- وسوف يقوم مستشار مستقل لضمان جودة التعقيم، يرفع تقاريره إلى مدير التعقيم، بدعم من مدير التعقيم في ممارسة الإشراف التقني على عمل التعقيم ونتائجه، مركزاً على مراجعة تطبيق المنهجية المتفق عليها، والتزامهم بمعايير الجودة والاستقلالية. وسوف يراجع/تراجع تحديداً اختصاصات فريق التعقيم والتقرير الافتتاحي ومسودة تقرير التعقيم. وترد الاختصاصات في الملحق 2.

5- الطريقة المنهجية والمسائل

⁹⁶ ولن يقتصر الهدف من حلقة العمل فقط على إثبات صلاحية النتائج وإنما سيذهب إلى تعميق فهم أصحاب المصلحة للنتائج وتنقيح التوصيات.

17- سوف يطبق هذا التقييم قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة بحسب ما وافق عليها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في أبريل/نيسان 2005. وسوف يتبنى التقييم نهجاً مرناً. كما سيتمتع فريق التقييم بالاستقلالية وبدرجة من المرونة، ضمن نطاق اختصاصات التقييم وبالتنسيق مع مدير التقييم، من أجل تحديد المجالات التي وجدت فيها مواطن قوة أو ضعف محددة والتركيز عليها، واستكشاف المسائل التي تعتبر مهمة، بمزيد من التعمق.

18- أما التفاصيل الدقيقة لمنهجية التقييم، فسوف يقترحها فريق التقييم. وبصورة عامة، سوف تتضمن المنهجية تحليل المعلومات الأولية والثانوية على حد سواء من المصادر التالية:

استعراض نتائج استقصاء الآراء بشأن فعالية لجنة الأمن الغذائي العالمي

- استعراض الوثائق: سيتم التركيز على وثائق اللجنة، وعلى السياسات والاستراتيجيات والآليات العالمية والإقليمية ذات الصلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، من أجل تقييم مدى استرشادها بصكوك اللجنة وخطوطها التوجيهية المتعلقة بالسياسات، أو مدى تطبيقها لها.

- الاستجابات و/أو مناقشات مجموعات التركيز مع المخبرين الرئيسيين: سوف تركز على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. سوف يمثل المخبرون الرئيسيون كافة فئات دوائر اللجنة، وسوف يتضمنون أعضاء "داخليين" في اللجنة و"خارجيين" (مثل المخبرين الذين لم يحضروا دورات اللجنة، ولكنهم شاركوا في أعمالها). وستوجه دعوة إلى دوائر اللجنة كلها إلى ترشيح أشخاص للمشاركة في الاستجابات و/أو مناقشات مجموعات التركيز.

- عدد محدود من الدراسات المواضيعية و/أو دراسات الحالات القطرية: سوف تُستخدم للتعلم في التحليل من أجل المساعدة في تعزيز فهم العوامل التي تؤثر في فعالية اللجنة وكفاءتها.

19- وضمن حدود الميزانية المتاحة لتنفيذ التقييم، من المتوقع أن يقوم فريق التقييم بزيارة بلد واحد عضو في اللجنة على الأقل في كل إقليم معيّن، بالإضافة إلى تناول أشكال الاستقصاء الأخرى، مثل الاستبيانات والاستجابات بواسطة الهاتف. وسوف تمنح الأولوية إلى البلدان التي توجد فيه مقار مؤسسات/أجهزة دون إقليمية تتناول شؤون الأمن الغذائي والتغذية. ويقترح فريق التقييم أسماء الأقاليم والبلدان الواجب زيارتها، على أن يوافق عليها مدير التقييم على أساس مجموعة من المعايير محددة بوضوح، ترد بالتفصيل في التقرير الأولي. ولدى اختيار البلدان الواجب زيارتها، سوف يتحقق مدير التقييم من الحاجة إلى الدعم اللوجستي من قبل المكاتب الإقليمية والقطرية للوكالات التي توجد مقارها في روما، ومن إتاحة ذلك الدعم.

20- سوف تكون توصيات التقييم استراتيجية ولكن من دون أن تفرض توجيهات. وفي الوقت عينه، سوف تقدم تفاصيل كافية لتيسير مكتب اللجنة وأمانتها في تفعيل تلك التوصيات.

21- وستكون مسؤولية تفعيل التوصيات على عاتق مكتب اللجنة. وبدعم من أمانة اللجنة سوف يعد المكتب خطة عمل لتنفيذ التوصيات التي قبلتها عضوية اللجنة.

6- الإطار الزمني للتعقيم

22- ستبدأ عملية التعقيم حالما يتم تخصيص موارد من خارج الميزانية، على الأرجح في منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2015، بعد الدورة الثانية والأربعين للجنة.⁹⁷ ومن المتوقع للتقرير النهائي للتعقيم أن يرفع إلى مكتب اللجنة في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2016. أما الأنشطة الرئيسية للتعقيم فتزد في الجدول أدناه.

النشاط	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني
اختيار مدير التعقيم ومستشار ضمان جودة التعقيم وتوظيفهما.	مكتب اللجنة بالتشاور مع المجموعة الاستشارية (بدعم تقني من مكاتب التعقيم التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما، وبدعم إداري من أمانة اللجنة)	بحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
وضع اختصاصات لفريق التعقيم	مدير التعقيم (بالتشاور مع مكتب اللجنة/المجموعة الاستشارية)	منتصف ديسمبر/كانون الأول 2015
استعراض اختصاصات التعقيم لغايات ضمان الجودة	مستشار ضمان الجودة	نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015
اختيار أعضاء الفريق المستقل للتعقيم وتوظيفهم	مدير التعقيم (بالتشاور مع مكتب اللجنة/المجموعة الاستشارية وبدعم إداري من أمانة اللجنة)	نهاية يناير/كانون الثاني 2016
تقديم مسودة التقرير الأولي إلى مدير التعقيم ومستشار ضمان الجودة	فريق التعقيم	نهاية فبراير/شباط 2016
تقديم مسودة التقرير الأولي إلى مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية بعد ضمان جودتها، وقبل البدء بالتعقيم	مدير التعقيم ومستشار ضمان الجودة (قد ينطوي ذلك أيضاً على عمليات تنقيح للتقرير الصادر عن فريق التعقيم)	منتصف مارس/آذار 2016
تقديم المسودة صفر لتقرير التعقيم إلى مدير التعقيم من أجل مراقبة الجودة، وإلى مستشار ضمان الجودة من أجل إخضاعها إلى مراجعة أولية	فريق التعقيم	يوليو/تموز 2016

⁹⁷ رهن تخصيص تمويل من خارج الميزانية بحلول نهاية سبتمبر/أيلول 2015.

النشاط	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني
تقديم المسودة الأولى لتقرير التقييم إلى مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية، وأمانة اللجنة وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين قدموا معلومات	مدير التقييم، بدعم من فريق التقييم ومستشار ضمان الجودة بحسب الضرورة	نهاية يوليو/تموز 2016
تقدم التعليقات إلى فريق التقييم	مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية وأمانة اللجنة وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين	منتصف سبتمبر/أيلول 2016
تقديم المسودة الثانية لتقرير التقييم إلى مدير التقييم ومستشار ضمان الجودة من أجل جولة تحقق أخيرة من الجودة (مع مراعاة التعليقات الصادرة عن أصحاب المصلحة).	فريق التقييم	نهاية سبتمبر/أيلول 2016
تقديم النتائج الأولية والتوصيات خلال أسبوع انعقاد الدورة الثالثة والأربعين للجنة (يقرر شكل حلقة العمل لاحقاً)	فريق التقييم (بدعم من مدير التقييم)	منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2016
استكمال تقرير التقييم، وإدخال التعليقات التي أدلى بها المشاركون في الحلقة الدراسية إليه وترجمته	مدير التقييم، بدعم من فريق التقييم بحسب الضرورة	نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2016
إعداد خطة عمل لتنفيذ التوصيات التي تم قبولها	مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية، بدعم من الأمانة	يناير/كانون الثاني 2017

7- التكلفة

23- تقدر تكلفة التقييم بمبلغ 398 500 دولار أمريكي. وهذا تقدير أولي بناء على أسعار السوق لفريق مؤلف من ثلاثة خبراء تقييم مستقلين من ذوي الخبرة يعملون على فترة عدة أشهر ويسافرون إلى الأقاليم كلها، والتكلفة المقدرة لتوظيف مدير للتقييم ومستشار لضمان الجودة. وسيعود لمدير التقييم اتخاذ القرار بشأن تشكيلة الفريق ومعايير الاختيار. أما التكاليف التقديرية فتزد بالتفصيل في الجدول أدناه.

البند	التعليقات	التكلفة (بالدولار الأمريكي)
مدير التقييم	استشاري دولي، 120 يوماً بين نوفمبر/تشرين الثاني 2015 ونوفمبر/تشرين الثاني 2016	72 000
مستشار لضمان الجودة	استشاري دولي يعمل من منزله على استعراض نتائج التقييم لضمان جودتها لمدة 10 أيام	5 000
فريق التقييم	يتألف الفريق من قائد فريق واحد يعمل لمائة يوم بين فبراير/شباط ونوفمبر/تشرين الثاني 2015، وخبيرين متخصصين بالموضوع (استشاريين دوليين) يعملان لمدة 70 يوماً ومساعد بحوث واحد يعمل لمدة 50 يوماً	133 000
تكاليف السفر/بدل الإقامة اليومي	سيذهب مدير التقييم ورئيس الفريق في 3 مهام إلى روما فيما سيذهب الخبيران الدوليان في مهمتين إلى روما. وسيذهب قائد الفريق والخبيران المتخصصان في 5 مهام إلى بلدان/أقاليم محددة.	81 000
تكاليف الترجمة التحريرية	تقدّر تكلفة الترجمة التحريرية بناءً على ترجمة تقرير من 70 صفحة تقريباً إلى اللغات الرسمية للجنة	107 500
المجموع		398 500
تكاليف خدمة المشاريع 13%		51 805
المجموع الكلي		450 305

الملحق 1 - مشروع اختصاصات مدير تقييم إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

معلومات أساسية

1 تأسست لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 1974 كجهاز حكومي دولي يشكّل منتدى لاستعراض سياسات الأمن الغذائي ومتابعتها. وقد خضعت اللجنة إلى عملية إصلاحية موسّعة في عام 2009 بغية تمكينها من أداء دورها على أكمل وجه في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وبحسب إصلاح اللجنة فإن "لجنة الأمن الغذائي العالمي تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأبرز الذي يشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة حيث يعملون معاً بطريقة منسقة باتجاه القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر. وسوف تسعى اللجنة إلى عالم خال من الجوع تنقذ فيه البلدان الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني."

2- في عام 2013، شددت اللجنة على الحاجة إلى الاستعانة بالرصد والتقييم لتحسين عملها، ووافقت على إجراء تقييمات دورية لفعالية اللجنة في تحسين أطر السياسات، لا سيما على المستوى القطري ولتعزيز المشاركة والاتساق بين أصحاب المصلحة في ما يخص الأمن الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، أوصت اللجنة بإجراء دراسة استقصائية أساسية لتقدير الوضع الحالي باعتباره أساساً لتقييم التقدم. فضلاً عن ذلك أدرجت اللجنة في برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2014-2015، "تقييماً لتقدير فعالية إصلاح اللجنة اعتباراً من عام 2009 بما يشمل التقدم المحرز باتجاه تحقيق الهدف الشامل للجنة ونواتجها الثلاثة." ويطلب مكتب اللجنة، الذي يعتبر ذراعها التنفيذي ويتألف من 12 بلداً عضواً، من فريق مستقل تنفيذ هذا التقييم.

3- يهدف التقييم إلى غايتين أساسيتين ومتكاملتين، وهما:

(أ) توليد أدلة من المستويات العالمية والإقليمية والوطنية كفيلة بأن تؤدي إلى توصيات وتساعد في تحسين فعالية اللجنة؛

(ب) تقييم إلى أي مدى تعزز/تؤثر اللجنة في تحسين أطر السياسات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع للتقييم أن يستنبط المعارف لصالح منظومة الأمم المتحدة، حيث تقوم هيئات وجهات فاعلة باستكشاف طرق لإنشاء نهج متعدد أصحاب المصلحة تشكل اللجنة نموذجاً ممكناً له.

4- وينبغي قراءة اختصاصات مدير التقييم هذه بالاقتران مع المذكرة المفاهيمية للتقييم (المشار إليها في ما يلي بتسمية "المذكرة المفاهيمية") التي أعدت ضمن وثيقة مستقلة.

التعيين

- 5- يرغب مكتب اللجنة في توظيف مدير للتقييم يتمتع بالخبرة من أجل إدارة هذا التقييم المتشعب نيابة عنها، ولضمان استقلاليته ومصداقيته ومنفعته بالتماشي مع مبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها ومواصفاتها المتعلقة بالتقييمات. وسوف ينفذ التقييم على يد فريق مستقل للتقييم، أما ضمان جودة نتائج التقييم فسينفذ بدعم من مستشار لضمان جودة التقييم يرفع تقاريره إلى مدير التقييم.
- 6- عقب تسلّم التقرير النهائي للتقييم، سوف يعد مكتب اللجنة استجابة للإدارة على نتائج التقييم، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية المتعددة أصحاب المصلحة التابعة للجنة، بهدف تفعيل توصيات التقييم ضمن عملها المستقبلي.
- 7- وسوف يرفع مدير التقييم تقاريره إلى مكتب اللجنة. وفي حين أن أمانة اللجنة هي التي توظف مدير التقييم وتدير شؤونها، فهو سيقى مستقلاً عن الأمانة في ما يخص تصميم التقييم وإدارته واستكمالها. وتوازي مدة التعيين فترة التقييم نفسها (أنظر المذكرة المفاهيمية للتقييم).

المسؤوليات

- 8- يعتبر مدير التقييم مسؤولاً عن تنفيذ التقييم وإدارته ضمن حدود الميزانية والإطار الزمني المعينين، وذلك بناء على إجراءات التقييم والمنتجات الموصوفة في المذكرة المفاهيمية للتقييم، وبموجب معايير الحياد والجودة والمصداقية التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وعلى وجه الخصوص، يكون مدير التقييم مسؤولاً عن المهام التالية:
 - (أ) إدارة ميزانية التقييم ورصدها والإبلاغ عن حالتها، عند المراحل المطلوبة؛
 - (ب) استناداً إلى المذكرة المفاهيمية للتقييم، صياغة اختصاصات لفريق التقييم، وتقديم المزيد من التفاصيل بشأن منهجية التقييم وتصميمه (مثل عدد الزيارات إلى البلدان المعنية، ونطاق الاستقصاءات) وتنقيح الميزانية التقديرية على هذا الأساس واستكمال الصيغة النهائية لاختصاصات فريق التقييم من خلال عقد المشاورات المناسبة مع مكتب اللجنة ومستشار ضمان الجودة؛
 - (ج) إدارة اختيار أعضاء فريق التقييم وتوظيفهم، بعد التشاور مع مكتب اللجنة؛
 - (د) إبلاغ فريق التقييم بالهدف من التقييم وغاياته ونطاقه ومنهجيته، بهدف ضمان الفهم الكامل لاختصاصاتهم والجودة المطلوبة للنتائج المتوقعة؛
 - (هـ) استعراض التقرير الافتتاحي الذي أعده فريق التقييم بدعم من مستشار ضمان الجودة، والسماح بالمضي قدماً بتنفيذ خطة التقييم الواردة في هذه الوثيقة، ومواصلة تنقيح الميزانية المقدرة على هذا الأساس؛
 - (و) ممارسة الإشراف على أنشطة فريق التقييم وتقديم الإرشاد المنهجي بحسب المقتضى؛

- (ز) وبدعم من أمانة اللجنة، تيسير الاطلاع على كافة المعلومات ذات الصلة المطلوبة، وتنظيم الاجتماعات والأسفار والأنشطة الأخرى لفريق التقييم في كافة مراحل التقييم؛
- (ح) التحقق من جودة المسودة الأولى التي رفعها فريق التقييم وإدارة الاستعراضات اللاحقة للمسودة المنقحة من قبل مستشار ضمان الجودة ومكتب التقييم؛
- (ط) إدارة عملية التنقيح مع فريق التقييم، وإصدار الإذن بصياغة التقرير النهائي؛
- (ي) استشارة مدراء مكاتب التقييم التابعة إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما في حال طرأت مشاكل قد تمس بجودة التقييم أو استقلاليتها؛
- (ك) عقد حلقة عمل لتقديم نتائج التقييم وتوصياته إلى مكتب اللجنة.

9- من المتوقع أن يستشير مدير التقييم بانتظام مكتب اللجنة في ما خص تنفيذ الغايات المرحلية والنهائية، بما فيها: اختصاصات فريق التقييم، واختيار أعضاء فريق التقييم؛ والتقرير الافتتاحي؛ والمسودة النهائية للتقرير؛ والتقرير النهائي للتقييم. وسوف يلتزم مدير التقييم بدعم من مستشار ضمان الجودة في ما خص الالتزام بالمنهجية بحذافيرها وجودة إجراءات التقييم والتقرير.

الإطار الزمني والنتائج

10- إن الإطار الزمني المقترح لتنفيذ النواتج المرحلية والنهائية تحت مسؤولية مدير التقييم، هو التالي:

النتائج المطلوب تنفيذها	المهلة المقترحة
اختصاصات فريق التقييم	منتصف ديسمبر/كانون الأول 2015
توظيف فريق التقييم/إطلاق التقييم	نهاية يناير/كانون الثاني 2016
تقديم التقرير الافتتاحي بعد التأكد من جودته والتشاور بشأنه مع مكتب اللجنة	منتصف مارس/آذار 2016
تقديم فريق التقييم للمسودة الأولى من تقرير التقييم	يوليو/تموز 2016
تقديم المسودة الأولى بعد مراقبة جودتها وتوزيعها بهدف تلقي التعليقات عليها	نهاية يوليو/تموز 2016
تقديم المسودة الثانية بعد إدراج التعليقات الواردة بشأنها	نهاية سبتمبر/أيلول 2016
عقد حلقة عمل للتأكيد على صلاحية النتائج ومناقشة الطريق إلى الأمام	منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2016
التقرير النهائي للتقييم	نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2016

المؤهلات

مستوى التعليم:

- شهادة جامعية عليا في مجال ذي صلة.

الخبرة:

- 11 عاماً أو أكثر (منها 4 أعوام على الأقل في المجال الدولي) من الخبرة المباشرة ذات الصلة في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء.
- خبرة ذات صلة في إدارة و/أو إجراء تقييمات استراتيجية معقدة على صعيد التنمية الدولية.
- خبرة عملية في إدارة و/أو إجراء تقييمات في منظومة الأمم المتحدة.

المهارات والمعارف التقنية:

- معرفة عميقة بالمبادئ والمعايير والطرق الراهنة للتقييم، مع قدرة مثبتة على قيادة الآخرين وإدارتهم في تطبيقها.
- مهارات متقدمة في الاتصال تلائم السياقات التي تتسم بتعدد أصحاب المصلحة، باستخدام مجموعة متنوعة من وسائل ونهج الاتصال.
- فهم معاصر لمسائل الأمن الغذائي العالمية والهيكيلية الدولية المتصلة بها.

الكفاءات:

- القدرة على استيعاب مسائل معقدة وتحليلها بناء على تفكير مستقل، والقدرة على إرشاد الآخرين في تحاليلهم.
- القدرة على التفكير استراتيجياً وتطبيق مستوى عال من المهارات التحليلية.
- القدرة على إدارة أفرقة للتقييم متعددة التخصصات تشمل خبراء تقنيين من ذوي المهارات العالية.
- القدرة على الإدارة الفعالة للنزاعات والوصول إلى حلول بناءة.
- إجادة اللغة الإنكليزية كتابةً وتحدثاً، ويجيد الإلمام بلغات رسمية أخرى للأمم المتحدة.

الملحق 2 - مشروع اختصاصات مستشار ضمان الجودة المعني بتقييم إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

معلومات أساسية

- 1- تأسست لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 1974 كجهاز حكومي دولي يشكل منتدى لاستعراض سياسات الأمن الغذائي ومتابعتها. وقد خضعت اللجنة إلى عملية إصلاحية موسّعة في عام 2009 بغية تمكينها من أداء دورها على أكمل وجه في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. أما رؤية اللجنة، بحسب ما تنص عليها وثيقة الإصلاح فتعتبر أن "لجنة الأمن الغذائي العالمي تشكل المنتدى الدولي والحكومي الأبرز الذي يشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المتترفين للعمل معاً بطريقة منسقة في دعم العمليات التي تقودها البلدان باتجاه القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر. وسوف تسعى اللجنة إلى عالم خال من الجوع حيث تنقذ البلدان الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني."
- 2- في عام 2013، شددت اللجنة على الحاجة إلى الاستعانة بالرصد والتقييم لتحسين عملها، ووافقت على إجراء تقييمات دورية لفعالية اللجنة في تحسين أطر السياسات، لا سيما على المستوى القطري، ولتعزيز المشاركة والاتساق بين أصحاب المصلحة في ما يخص الأمن الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، أوصت اللجنة بإجراء دراسة استقصائية أساسية لتقدير الوضع الحالي باعتباره أساساً لتقدير التقدم. فضلاً عن ذلك أدرجت اللجنة في برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2014-2015، "تقييماً لتقدير فعالية إصلاح اللجنة اعتباراً من عام 2009 بما يشمل التقدم المحرز باتجاه تحقيق الهدف الشامل للجنة ونواتجها الثلاثة." ويطلب مكتب اللجنة، الذي يعتبر ذراعها التنفيذي ويتألف من 12 بلداً عضواً، من فريق تقييم مستقل تنفيذ هذا التقييم.
- 3- يهدف التقييم إلى غايتين أساسيتين ومتكاملتين، وهما:
 - (أ) توليد أدلة من المستويات العالمية والإقليمية والوطنية كفيّة بأن تؤدي إلى توصيات وبأن تساعد في تحسين فعالية اللجنة؛
 - (ب) وتقييم إلى أي مدى تعزز/تؤثر اللجنة في تحسين أطر السياسات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.
- بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع للتقييم أن يستنبط المعارف لصالح منظومة الأمم المتحدة، حيث تقوم هيئات وجهات فاعلة مختلفة باستكشاف طرق لإنشاء نهج متعدد أصحاب المصلحة تشكل اللجنة نموذجاً ممكناً له.
- 4- يجب قراءة اختصاصات مستشار ضمان جودة التقييم هذه، بالاقتران مع المذكرة المفاهيمية للتقييم (المشار إليها في ما يلي بتسمية "المذكرة المفاهيمية") التي أعدت ضمن وثيقة مستقلة.

التعيين

- 5- يرغب مكتب اللجنة في توظيف شخص محترف ذي خبرة ليعمل على ضمان جودة نتائج التقييم، على أن يرفع تقاريره إلى مدير التقييم. وسوف يقوم/تقوم بدعم مدير التقييم في ممارسة الإشراف التقني على عمل التقييم ونتائجه، مع التركيز على استعراض تطبيق المنهجية المتفق عليها والالتزام بمعايير الجودة والاستقلالية.
- 6- وفي حين أن أمانة اللجنة هي التي توظف مستشار ضمان الجودة وتدير شؤونها، فهو سيقى مستقلاً عن الأمانة في أداء واجباته. ويدوم التعيين طيلة الفترة الملحوظة في المذكرة المفاهيمية للتقييم.

المسؤوليات

- 7- سيدعم مستشار ضمان الجودة مدير التقييم في ضمان تطبيق المنهجية بمخاطيرها وجودة إجراءات التقييم والتقرير. وسوف يراجع/تراجع تحديداً اختصاصات فريق التقييم والتقرير الافتتاحي ومسودة تقرير التقييم.

الإطار الزمني والنتائج المتوخاة

- 8- إن الإطار الزمني المقترح لتنفيذ نتائج التقييم هو التالي:

النتائج المتوخاة	الجهة المسؤولة	المهلة المقترحة
استعراض اختصاصات التقييم لغايات ضمان الجودة	مستشار ضمان الجودة	نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015
تقديم مسودة التقرير الافتتاحي إلى مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية بعد ضمان جودتها وقبل البدء بالتقييم	مدير التقييم ومستشار ضمان الجودة (وقد ينطوي ذلك أيضاً على جولات تنقيح لتقرير فريق التقييم)	منتصف مارس/آذار 2016
تقديم أول مسودة من تقرير التقييم إلى مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية وأمانة اللجنة وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين قدموا معلومات، بعد عملية ضمان الجودة.	مدير التقييم، بدعم من فريق التقييم ومستشار ضمان الجودة، بحسب الحاجة	نهاية يوليو/تموز 2016

المؤهلات

مستوى التعليم:

- شهادة جامعية عليا في مجال ذي صلة.

الخبرة:

- 11 عاماً أو أكثر (منها 4 أعوام على الأقل في المجال الدولي) من الخبرة المباشرة ذات الصلة في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء.

المهارات والمعارف التقنية:

- معرفة معمقة بالمبادئ الراهنة للتقييم ومعايير ومنهجيته.
- فهم معاصر لمسائل الأمن الغذائي العالمية والهيكلية الدولية المتصلة بها.

الكفاءات:

- القدرة على استيعاب المسائل المعقدة وتحليلها بفكر مستقل، والقدرة على إرشاد الآخرين في تحاليلهم.
- القدرة على التفكير استراتيجياً وتطبيق مستوى عال من المهارات التحليلية.
- إجادة اللغة الإنكليزية كتابةً وتحدثاً، ويجد الإمام بلغات رسمية أخرى للأمم المتحدة.

الملحق بـ: نبذة عن أعضاء فريق التقييم

Angela Bester، تحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة التكنولوجيا في سيدني، أستراليا؛ وشهادة ماجستير في علم الاجتماع من جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا؛ بكالوريوس في العلوم الاجتماعية (بتفوق)، من جامعة كايب تاون، جنوب أفريقيا.

Angela خبيرة بشؤون القطاع العام، وهي قد عملت في القطاع العام في كل من جنوب أفريقيا وأستراليا لأكثر من 20 عاماً. وقد استهلت العمل في الخدمة العامة في أستراليا حيث أمضت عدة سنوات في مكتب إحصاءات وبحوث الجرائم في ولاية نيو ساوث ويلز وفي مكتب حاكم نيو ساوث ويلز. وخلال تلك الفترة، طورت Angela مهاراتها في البحوث والتقييم ومراجعة البرامج والاستراتيجيات. وهي تشغل منذ ذلك الحين منصب المدير العام للوزارة الوطنية للتنمية الاجتماعية، والمديرة العامة لهيئة الخدمة العامة (جنوب أفريقيا)؛ ومستشارة الحكومة لدى وزارة التنمية الدولية. وبين العامين 2006 و 2011، كانت Angela مديرة لدى Deloitte & Touché (جنوب أفريقيا) حيث ترأست عدداً من المهام الاستشارية الرئيسية في القطاع العام. وهي قد رسخت نفسها منذ ذلك الحين كاستشارية مستقلة. أدارت Angela ونفذت تقييمات لحكومة جنوب أفريقيا والأمم المتحدة، فضلاً عن وكالات التنمية الدولية. ومن أعمالها، استعراض آلية التقييم المستقلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وتقييم المشروع العالمي الرابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتقييم البرنامج الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقييمات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيبال وغانا. وتتمتع Angela بمعرفة جيدة بشؤون سوازيلند وقد أجرت تقييم منتصف المدة لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في سوازيلند خلال الفترة 2011-2015، وقد دعمت كذلك الفريق القطري للأمم المتحدة في سوازيلند في سياق إنشاء إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة 2016-2020.

Patricia Biermayr-Jenzano، تحمل شهادة دكتوراه، وشهادة ماجستير علمي في الإرشاد الزراعي والأثروبولوجيا الاجتماعية؛ من جامعة كورنيل؛ وهي تعمل كمهندسة زراعية، في بوينس آيرس، الأرجنتين

Patricia Biermayr-Jenzano، عالمة اجتماع وأخصائية في الشؤون الجنسانية أجرت تقييمات للبرامج وبحوثاً إثنوغرافية وتحليل جنسانية تتعلق بتأنيث الزراعة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. وهي تحمل شهادة دكتوراه/ماجستير علمي في الإرشاد الزراعي والأثروبولوجيا الاجتماعية (تخصص جنساني) من جامعة كورنيل وشهادة في الهندسة الزراعية من بوينس آيرس، الأرجنتين. وقد نفذت مهاماً معقدة في مجال التقييم لصالح مكتب التقييم لدى منظمة الأغذية والزراعة، وللمكاتب الميدانية في سانتياغو، شيلي، وقادت فريقاً في سياق تقييم البرنامج القطري لترينيداد وتوباغو وغيانا ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس. كما أجرت تحليلاً للمسائل الجنسانية المتعلقة بسلاسل القيمة التابعة للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة الذي يوجد مقره في المغرب، وحللت التداعيات الجنسانية والصحية المترتبة على اعتماد الكائنات المحورة وراثياً لدى برنامج نظم السلامة البيولوجية في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وإن بحوثها وأعمالها التطبيقية متجذرة في مجال البحوث الكمية والعمل التشاركي، وفي المستوى النظري والعملية، من وجهة نظر المسائل الجنسانية. عملت Patricia كمنسقة إقليمية لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة في أمريكا الوسطى ومقره في سان خوسيه، كوستاريكا، وبصفتها رئيسة لبرنامج البحوث

التشاركية وتحليل المسائل الجنسانية لدى المركز الدولي للزراعة الاستوائية في كالي، كولومبيا. وفي الولايات المتحدة، عملت كأخصائية في الإرشاد لدى جامعة كورنيل وكأستاذة باحثة في مجال البيئة لدى جامعة ميشيغان. وهي في الوقت الرهن تعمل كاستشارية مستقلة لدى منظومة الأمم المتحدة وكأستاذة مساعدة لدى برنامج دراسات المرأة والمساواة بين الجنسين في جامعة جورجيتاون في واشنطن العاصمة.

Ronald M. Gordon: يحمل شهادة دكتوراه في اقتصاديات الغذاء والموارد من جامعة فلوريدا؛ وشهادة ماجستير في التنمية الزراعية الدولية من جامعة كاليفورنيا، دافيس؛ وشهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماساتشوستس-أمهرست؛ وماجستير في علوم الغذاء، من جامعة ماساتشوستس-أمهرست

Ronald M. Gordon عالم في اقتصاديات الغذاء والموارد ويتمتع بمهارات واسعة في علوم الاقتصاد والتحليل، فضلاً عن خبرة واسعة تتيح مساهمته في تحسين بيئة السياسات والمؤسسات من أجل تعزيز الأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والزراعة والتجارة في الأمريكيتين والكاريبي، والبلدان النامية حول العالم. وهو يتمتع بمعرفة وفهم عميقين بصياغة السياسات في القطاع العام وبإجراءات التنفيذ بما في ذلك تحديات الترتيبات الحكومية والحكومية الدولية. كما يتمتع بخبرة جيدة في التعامل مع المجتمعات الزراعية في أمريكا اللاتينية وآسيا فضلاً عن التفاعلات مع الوكالات الدولية والوطنية وأجهزة المجتمع المدني وجمعيات القطاع الخاص حول مسائل تتعلق بصياغة السياسات الزراعية وتنفيذها. وهو قد تطوع في عام 2015 للتعاون مع أمانة الرعاية الاجتماعية لمكتب السيدة الأولى من أجل تحسين الإنتاجية والتنافسية وقدرة الوصول إلى الأسواق للمشاريع التجارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة بالدرجة الأولى من قبل النساء في غواتيمالا.

وتتضمن الخبرات الأخرى ذات الصلة للدكتور Gordon في مجال المشاريع: تعزيز الأمن الغذائي في منطقة الكاريبي من خلال زيادة الإمدادات المحلية للأغذية المنتجة محلياً واستهلاكها؛ وتنفيذ دراسة متعددة البلدان أوصت بسياسات واستراتيجيات هادفة من أجل تعزيز الأمن الغذائي في الكاريبي عبر زيادة الإمدادات المحلية واستهلاك الأغذية المنتجة محلياً.

Meenakshi Fernandes: تحمل شهادة دكتوراه، من كلية الدراسات العليا Pardee RAND، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وإجازة في العلوم الاقتصادية، من جامعة شيكاغو

Meenakshi (Meena) Fernandes باحثة متخصصة في سياسات الأغذية والتغذية. منذ عام 2014، تشغل Meenakshi Fernandes منصب مستشارة بحوث رفيعة المستوى لدى الشراكة من أجل إنماء الطفل التي يقع مركزها في Imperial College في لندن. وهي بحكم وظيفتها تقوم بالبحوث لتعزيز تصميم تدخلات فعالة وكفؤة متخصصة بالتغذية ومراعية لها، تستخدم المدارس كمبنى للترويج لها، لا سيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهي بين عامي 2012 و2014 كانت استشارية رفيعة المستوى لدى برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة الذي يوجد مقره في روما، حيث قدمت مساهمات استراتيجية إلى السياسة المنقحة للتغذية في المدارس، وقد كتبت تقرير الأداء السنوي للمنظمة في عام 2014. ومن 2010 إلى 2012 عملت كمحللة رفيعة المستوى لدى شركة Abt Associates التي يقع مقرها في كامبريدج، ماساتشوستس (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث عملت على عدد من التقييمات الدقيقة لبرامج

التغذية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتبرز أعمالها في سجلها الحافل بالمقالات المنشورة في الصحف الخاضعة لمراجعة الأقران.

Cherin Hoon، بكالوريوس الاقتصاد، من جامعة نانيانغ التكنولوجية، سنغافورة

عملت Cherin Hoon لدى حكومة سنغافورة طيلة الأعوام الثمانية المنصرمة في مجال حافظات السياسات والتخطيط. ومن 2010 إلى 2016 كانت مديرة تنفيذية رفيعة المستوى لدى هيئة الأغذية الزراعية وصحة الحيوان في سنغافورة حيث تخصصت في العمل بشأن السياسات والعلاقات الدولية في الأمن الغذائي. وقد اضطلعت بدور جهة التنسيق لسنغافورة لدى المنظمة، ولدى شراكة السياسات بشأن الأمن الغذائي لمجلس التعاون الاقتصادي لبدان آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة العشرين. بين 2008 و2010 كانت مديرة لدى وزارة القوى العاملة في سنغافورة حيث تخصصت في المعلومات المتعلقة بالأعمال والسياسات والتخطيط والتشريعات. ومن 2007 إلى 2008 كانت مساعدة في مجال البحوث لدى جامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة وشاركت في نشر دراسة حول قيمة الحياة الإحصائية لأهالي سنغافورة.

مستشار ضمان الجودة. Ricardo Ramirez، يحمل شهادة دكتوراه، من جامعة غويلف، كندا؛ وشهادة ماجستير في تعليم الكبار من جامعة سانت فرانسيس كنزافييه، كندا؛ وإجازة في الزراعة، تخصص في علوم المحاصيل، من جامعة غويلف، كندا

طيلة السنوات الـ 18 الماضية عمل Ricardo Ramirez كباحث واستشاري مستقل. وهو يتعاون مع فرق استشارية أخرى في أونتاريو وعلى المستوى الدولي. عمل كأستاذ مناوب في فرع تنمية القدرات والإرشاد لمدة سنتين لدى مدرسة التصميم البيئي والتنمية الريفية في جامعة غويلف، كندا، وبقي كأستاذ مساعد. ومن 1995 إلى 1997 كان مديراً لوحدة المعلومات والاتصال في مركز المعلومات الخاصة بالزراعة المستدامة وقليلة المدخلات الخارجية، وهو مجمع فكر دولي مقره في هولندا يعني بالزراعة الدولية المستدامة. من 1989 إلى 1995 كان مسؤولاً عن مشروع لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، حيث وضع استراتيجيات للاتصال تخص برامج الأغذية والزراعة حول العالم. بين 1982 و1989 عمل ميدانياً مع منظمات غير حكومية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجال زراعة الكفاف والتنمية الريفية ومشاريع التدريب. كما أن Ricardo Ramirez خبير معتمد في التقييم (جمعية التقييم الكندية).

الملحق جيم: قائمة بالأشخاص الذين تمت استشارتهم

بروكسل

آلية الدولية على نطاق المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية (آلية المجتمع المدني)
Kesteloot Thierry، مستشار في مجال السياسات، وحدة التضامن لأوكسفام
Delvaux Francois، مسؤول للسياسات والدعوة، التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن
Parmentier Stéphane، مستشار في مجال السياسات، وحدة التضامن لأوكسفام
Sanchez Javier، الحركة الدولية للمزارعين الريفيين (La Via Campesina)
Ulmer Karin، تحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس - الاتحاد الأوروبي

آخرون

Viallon Isabelle، المديرية العامة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لدى المفوضية الأوروبية

فرنسا

الحكومة

Ouillon Mme Isabelle، مسؤولة عن المهام لدى مكتب العولمة والأمن الغذائي، وزارة الزراعة وصناعة الأغذية والحراجة
Pactet Jean-François، مدير مساعد للتنمية البشرية، وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية
Pestel Héloïse، مديرة مساعدة للعلاقات الأوروبية والدولية، وزارة الزراعة وصناعة الأغذية والحراجة
Subsolar Sebastien، رئيس الأمن الغذائي، وحدة التغذية والزراعة المستدامة، وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية

آلية المجتمع المدني

Chailleux Sebastien، منظمة Action Aid
Jamart Clara، أوكسفام فرنسا
Jorand Maureen، اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع وتحقيق التنمية - الأرض المتضامنة
Pascal Peggy، العمل على مكافحة الجوع
Riba Christine، اتحاد الفلاحين، الحركة الدولية للمزارعين الريفيين (VIA CAMPESINA) فرنسا

آلية القطاع الخاص

Danielou Morgane، أمانة آلية القطاع الخاص
Guey Delphine، مديرة الشؤون العامة، جمعية National Interprofessional Seeds Association

Teo Leslie، محلل للسياسات العالمية وللمعلومات، شركة Danone

آخرون

Bricas Nicholas، مدير كرسي اليونيسكو، أغذية العالم، المركز الفرنسي للتعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية

الأردن

الحكومة

Al-Sheyab Fawzi، مدير عام، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
Al-Souf Issa، رئيس قسم التنمية الريفية والشؤون الجنسانية، وزارة الزراعة
Barham Rawhieh، مهندسة، شعبة التغذية، وزارة الصحة
Hwaidi Khaled، مدير، وحدة الأمن الغذائي، وزارة الزراعة
Masa'd Hanan، مهندسة، شعبة التغذية، وزارة الصحة
Qaryouti Muien، نائب المدير العام، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي

آلية المجتمع المدني

Akrout Karim، نقابة المزارعين التونسيين، تونس
Aljaajaa Mariam، الشبكة العربية للسيادة على الغذاء؛ عضوة في لجنة التنسيق التابعة لآلية المجتمع المدني لإقليم غرب آسيا الفرعي، ومنسقة لمجموعة العمل المعنية بالأزمات الممتدة التابعة للآلية.
Anan Hassan، تعاونية الصيادين الأوزاعي، لبنان
Barhoush Rami، المجموعة العربية لحماية الطبيعة
Bolehi Abdullar، الاتحاد الوطني للصيد التقليدي للأسماك، المغرب
Hijazeen Mohammad، مركز الأرض لحقوق الإنسان، مصر
Jamal Talab، مركز أبحاث الأراضي، فلسطين، وعضو في لجنة التنسيق التابعة لآلية المجتمع المدني المعني بعديمي الأراضي

Melhim Abbas، اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين
Muhanadi Khaled، برنامج قطر الوطني للتنمية المستدامة (إستدامة)، قطر
Siahat Mohammad، الجامعة الهاشمية، الأردن
Zuayter Razan Zuayter، الشبكة العربية للسيادة على الغذاء؛ مسؤولة عن الدعم التقني لـ Mariam Aljaajaa وعضوة سابقة في لجنة التنسيق

منظمة الأغذية والزراعة

Alramadneh Waf'a، مسؤولة برامج

برنامج الأغذية العالمي
Carey Erin، مسؤولة الرصد والتقييم

وكالات الأمم المتحدة الأخرى
Sato Midori، رئيس أخصائيي التغذية، اليونيسف، مجموعة الوكالات الرائدة في التغذية العالمية

بنما

الحكومة

Batista Moises، مدير شؤون الزراعة، وزارة التنمية الزراعية
Cañizales Bolivar، محلل الشؤون الخارجية، وزارة الخارجية
Cavallero Eira، مديرة قسم الصحة التغذوية، وزارة الصحة
Girón Esteban، نائب وزير التنمية الزراعية
López Max José، مدير عام المنظمات والمؤتمرات الدولية، وزارة الخارجية
Pinzón Zuleika، مدير عام، هيئة الموارد المائية في بنما
Serrano Edgar، خبير فني، شعبة التنمية الريفية، الإرشاد، وزارة التنمية الزراعية
Tello Rolando، مدير شعبة الثروة الحيوانية، وزارة التنمية الزراعية
Valdespino Edgardo، خبير فني، وزارة التنمية الزراعية

آلية المجتمع المدني

Batista Maria Elizabeth، الزراعة الأسرية، محافظة فيراغاس
Diaz Euclides، أمين عام، الجمعية الوطنية للثروة الحيوانية
Hedman Taina، ممثلة نساء الكونا
Stanley Jorge، المؤتمر الدولي للمعاهدات المتعلقة بالشعوب الأصلية

آلية القطاع الخاص

Tedman Frank Alexander، مدير، غرفة التجارة، وزارة الصناعة والزراعة في بنما

منظمة الأغذية والزراعة

Diaz Tito، ممثل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)
Boeger Vera، موظفة تقنية، دائرة الأقاليم والمياه والأراضي
Escala Lisbeth، استشارية في التغذية
Nava Alejandro Flores، مسؤول إقليمي، دائرة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
Rappallo Ricardo، مسؤول إقليمي عن التغذية

Veloso Najda، منسقة، برامج التغذية المدرسية

برنامج الأغذية العالمي

Barreto Miguel، مدير إقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ نائب رئيس أسبق للجنة الأمن الغذائي العالمي

Farias Hugo، مستشار إقليمي، تنمية القدرات

Ferreira Alzira، نائبة المدير الإقليمي

Testolin Giorgia، مستشارة إقليمية في مجال الأموال النقدية والقوائم

وكالات الأمم المتحدة الأخرى

Carvalho Luiza، مديرة إقليمية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

آخرون

Diaz Luis، مدير، البنك الوطني لبنما

الفلبين

الحكومة

Arcansalin Nestor P.، مسؤول، مكتب مجلس الاستثمارات، وزارة التجارة والصناعة

Caned Leo P.، نائب المساعد الأسبق للمدير التنفيذي للمنطقة الثامنة؛ مكتب مدير عام العمليات

Guillen Reggie T.، مسؤول تغذية، المكتب الرابع لإدارة الصحة، وزارة الصحة

Leones Jonas R.، وكيل الشؤون الدولية والبرامج الأجنبية المدعومة

Padre Elizabeth G.، رئيسة مشروع لدى شعبة التعبئة وحشد الموارد، قسم تنمية المشاريع

Padre Noel، مدير بحوث السياسات، دائرة الزراعة

Penaflor Francis M.، مسؤول، مكتب مجلس الاستثمارات، وزارة التجارة والصناعة

Rosario Rowel B. del، كبير الموظفين المسؤولين، شعبة تحديد المشاريع وتقييمها، مصلحة تنمية المشاريع

Yap Krisitine Jeanne A.، مسؤولة عن عمليات المنظمات الأوروبية والدولية، شعبة الشؤون الدولية، قسم بحوث

السياسات

آلية المجتمع المدني

Anunciacion Roy، اتحاد People's Coalition on Food Sovereignty

Cahilog Emily، التحالف النسائي الدولي

Cerilla Ireneo RK، رئيس اتحاد Pakisama

Dominguez Myrna، شبكة Asia Pacific Network for Food Sovereignty

Itong Katlea Zairra B.، شراكة الفلبين لتنمية الموارد البشرية في المناطق الريفية

Macacut Sixo Donato C.، فريق تنمية شبكات المنظمات غير الحكومية
Marquez Nathaniel Don، اتحاد المنظمات غير الحكومية الآسيوية المعنية بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
Ramirez Marlene، أمينة عامة، منظمة AsiaDHRRA

آلية القطاع الخاص

Kistner Bruno، مدير السياسات، مؤسسة Food Industry Asia
Paraluman Edwin، منسق، الشبكة الإقليمية للمزارعين الآسيويين
Tababa Sonny Perez، مدير شؤون التكنولوجيا الحيوية، مؤسسة CropLife Singapore
Tan Siang Hee، مدير تنفيذي، CropLife Singapore

منظمة الأغذية والزراعة

Fernandez Jose Luis، ممثل المنظمة
Portugal Aristeo A.، مساعد ممثل المنظمة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Pacturan Jerry، مسؤول برامج

برنامج الأغذية العالمي

Agrawal Praveen، ممثل قطري ومدير

وكالات الأمم المتحدة الأخرى

Almgren Ola، ممثلة مقيمة للأمم المتحدة
Lumilan Eden Grace، محللة، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
Kitong Jaque، مسؤول تقني، دائرة صحة وتغذية الأم والطفل، منظمة الصحة العالمية
Weller Gundo، ممثل منظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية

آخرون

La'O Joanna T.، مؤسسة Jollibee Group Foundation
Morell Matthew، مدير عام، المعهد الدولي لبحوث الأرز
Novales Ruth P.، نائبة رئيس، قسم الشؤون المؤسسية في شركة Nestlé
Rabat Misha A.، مديرة تنفيذية للشؤون المؤسسية في شركة Nestlé
Tolentino Bruce J.، نائب المدير العام، المعهد الدولي لبحوث الأرز

روما

أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي

Arnesson-Ciotti Margareta، ممثلة دائمة، السويد

Dawel Carolina Mayeur، رئيسة الأمن الغذائي والبيئة، قسم السياسات، وزارة التعاون والشؤون الخارجية،

إسبانيا

De Santis Lorenzo، مسؤول السياسات المتعددة الأطراف، المملكة المتحدة

Ding Lin، أمين سر أول، الممثل الدائم المناوب، الصين

Germonprez Liselot، ملحق، الممثل الدائم، بلجيكا

Halley des Fontaines Segolene، مستشارة زراعية، الممثل الدائم، فرنسا

Hoogeveen Hans، سفير/ممثل دائم لهولندا لدى منظمات الأمم المتحدة في روما، هولندا

Jeminez Benito، أمين، المكسيك

Kubota Osamu، مستشار وزير، نائب الممثل الدائم، اليابان

Mohamad Nazrain bin Nordin، أمين سر ثان (الشؤون الزراعية) ، الممثل الدائم المناوب، ماليزيا

Myat Kaung، أمين سر ثان، الممثل الدائم المناوب، ميانمار

Nasskau Liz، ممثلة دائمة، المملكة المتحدة

Lazaro Lupiño Jr.، نائب الممثل الدائم، الفلبين

Okiru Grace، سفيرة، أوغندا

Quaye-Kumah Nii، ممثل دائم، غانا

Rajamaki Tanja، ممثلة دائمة، فنلندا

Ramsoekh Wierish، ممثل دائم، هولندا

Salim Azulita، ممثلة دائمة، ماليزيا

San Aye Aye، مستشارة، الممثل الدائم المناوب، ميانمار

Sarch Marie-Therese، سفيرة، المملكة المتحدة

Teodonio Charlotte، ممثلة دائمة، الدانمرك

Tomasi Serge، سفير، فرنسا

Trochim Jirapha Inthisang، أمين أول، الممثل الدائم المناوب، تايلند

Umeda Takaaki، أمين أول، الممثل الدائم المناوب، اليابان

Weberova Zora، ممثلة دائمة مناوبة، الجمهورية السلوفاكية

Wiangwang Narumon، مستشار (زراعة)، نائب الممثل الدائم، تايلند

المكتب والمناوبون

Abdul Razak Ayazi، ممثل دائم مناوب، ملحق زراعي، أفغانستان

Abouyoub Hassan، سفير، المغرب
Bradani Davide، أمين ثان، بعثة إيطاليا الدائمة
Carranza Jose Antonio، ممثل دائم، إكوادور
Cohen April، رئيسة الشعبة السياسية/الاقتصادية، الممثل الدائم المناوب، الولايات المتحدة الأمريكية
Holguin Juan، سفير، إكوادور
Hooper Matthew، نائب الممثل الدائم لدى المنظمة، نيوزيلندا
Jonasson Jon Erlingur، الممثل الدائم، آيسلندا؛ نائب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي
Mellenthin Oliver، الممثل الدائم، جمهورية ألمانيا الاتحادية
Montani Nazareno، الممثل الدائم، الأرجنتين
Mme Mi Nguyen، نائبة الممثل الدائم، كندا
Navarrete Rosemary، مستشارة (زراعة)، أستراليا
Ortega Lilian، نائبة الممثل الدائم، سويسرا
Piedra Ceciliano Luis Fernando، مستشار، كوستاريكا
Rampedi Shibu، ملحقة زراعية، جنوب أفريقيا
Sacco Pierfrancesco، الممثل الدائم، إيطاليا
Xie Jianmin، مستشارة، نائب الممثل الدائم، الصين

رؤساء مجموعات العمل المفتوحة العضوية:

El-Taweel Khaled، رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية، مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي
Gebremedhin Anna، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق
Md. Mafizur Rahman، رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات؛ مكتب
لجنة الأمن الغذائي العالمي
Olthof Willem، رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة
Sabiiti Robert، رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد
Tansini Fernanda Mansur، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي؛ مكتب
لجنة الأمن الغذائي العالمي، مناوبة

آلية المجتمع المدني

Ahmed Faris، منظمة USC Canada
Ajqujy Israel Batz، الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكين، غواتيمالا
Alkhawaldeh Khalid، التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة، الأردن
Alsalmiya Mohammed Salem، مركز أبحاث الأراضي، فلسطين
Alvarez Marite، التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة، الأرجنتين

Akrouit Karim، مؤسسة Synagri، تونس

Cahilog Emily، التحالف النسائي الدولي

Coly Papa Bakary، رئيس، Youth Colleges، المجلس الوطني للتشاور والتعاون بين سكان الريف

Cruz Gabriela، الاتحاد الوطني لتعاونيات صيادي الأسماك في إكوادور، إكوادور

Bianchi Luca، مسؤول مالي وإداري، آلية المجتمع المدني

Bishop Robert، جمعية المزارعين العضويين في بالاو، بالاو

Costa Christiane، التحالف الدولي للموئل/معهد Instituto Polis، البرازيل

Dowllar Sophie، منظمة World March of Women، كينيا

Ebsworth Imogen، اتحاد Australia Food Sovereignty Alliance، أستراليا

Elaydi Heather، الشبكة العربية للسيادة على الغذاء، الأردن

Fernandez George Dixon، الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكين، الهند

Gataru Patterson Kurla، التحالف الدولي للموئل/معهد Mazingira، كينيا

Gonzalez Antonio، الحركة الزراعية البيئية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، غواتيمالا

Greco Rodolfo Gonzalez، منسقة منظمات أمريكا اللاتينية الميدانية، Via Campesina، الأرجنتين

Guerra Alberta، منظمة المعونة الدولية، إيطاليا

Guttal Shalmali، منظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية، تايلند

Hedman Taina، ممثلة نساء الكونا، بنما

Hutchby Carl، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، بنما

Jaffer Naseegh، المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك، جنوب أفريقيا

Kesteloot Thierry، وحدة التضامن لأوكسفام، بلجيكا

Lukanga Editrudith، منظمة World Forum of Fisherpeople، تنزانيا

Maisano Teresa، مسؤولة برامج واتصالات، آلية المجتمع المدني

Macari Marisa، المنظمة الدولية للمستهلكين، المكسيك/الولايات المتحدة

Mallari Sylvia، جامعة APC، الفلبين

Mupungu Nathanael Buka، اتحاد Alliance for Food Sovereignty in Africa، جمهورية الكونغو الديمقراطية

Olson Dennis، الاتحاد الدولي لنقابات عمال الأغذية، الولايات المتحدة الأمريكية

Rabetrano Richard، منتدى Eastern and Southern Africa Farmers' Forum، مدغشقر

Rodriguez Fernando Ariel Lopez، اتحاد Confederación de Organizaciones de Productores Familiares del Mercosur

Sakya Adwoa، الاتحاد الدولي لنقابات عمال الأغذية، غانا

Sall Nadjirou، منظمة Afrique Nourricière، السنغال

Sanchez Javier، الحركة الدولية للمزارعين الريفيين (Via Campesina)، إسبانيا

Sarkar Ratan، شبكة فرقة العمل الإقليمية المشتركة بين الوكالات المعنية بخفض وفيات الأمهات، بنغلاديش

Shatberashvili Elene، جمعية المزارعين البيولوجيين، La Via Campesina، جورجيا

Vispo Isabel Alvarez، شبكة Urgenci، إسبانيا
Wiebe Nettle، الحركة الدولية للمزارعين الريفيين (Via Campesina)، كندا
Woldpold-Bosien Martin، منسق، آلية المجتمع المدني

آلية القطاع الخاص

Anderson Robynne، منسقة، آلية القطاع الخاص
Avisar Dror، مؤسسة FuturaGene، إسرائيل
Bain Barrie، الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، المملكة المتحدة
Baldwin Brian، أمانة الشبكة الدولية للأغذية الزراعية، إيطاليا
Boyes Tiare، الهيئة الدولية لسماك الهلبوت في المحيط الهادئ، مجلس مؤتمر الاجتماع السنوي العام
Caunt Jaine Chisholm، رابطة تجارة الحبوب والأعلاف، المملكة المتحدة
Ceballos Paulina، الشبكة الدولية للأغذية والزراعة، إيطاليا
Danielou Morgane، الشبكة الدولية للأغذية والزراعة، فرنسا
Deville Loraine، مؤسسة Nutriset، فرنسا
Docherty Paddy، مؤسسة Phoenix Africa Development، المملكة المتحدة
Dredge Wayne، خطة Nuffield International، أستراليا
Erickson Audrae، مؤسسة Mead Johnson Nutrition، الولايات المتحدة الأمريكية
Green David، الاتحاد الأمريكي بشأن الاستدامة، الولايات المتحدة الأمريكية
Kolukisa Andac، الاتحاد الدولي للبقول، تركيا
Latimer Michael، مجلس Canadian Beef Breeds Council
May Mike، مؤسسة FuturaGene، إسبانيا
Miller Gregory، مؤسسة Dairy Management Inc.، الولايات المتحدة الأمريكية
Moore Donald، مؤسسة Global Dairy Platform، الولايات المتحدة الأمريكية
Otten Katrijin، مؤسسة Cargill، الولايات المتحدة الأمريكية
Paschetta Nadia، رابطة المزارعين الجماعية لتجارة التصدير، شرق أفريقيا
Pitre Yvonne Harz، الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، فرنسا
Rogers Nicole، مؤسسة Agriprocity، الإمارات العربية المتحدة
Scott Stephen، جمعية Canadian Hereford Association، كندا
Simpson John Young، مؤسسة Duxton Asset Management، سنغافورة
Smith Rob، جمعية Canadian Hereford Association، كندا
Weiss Martin، مجموعة Myanmar Awba Group، ميانمار
White Rick، جمعية Canadian Canola Growers Association، كندا
Williams Katie، اتحاد US Sustainability Alliance، الولايات المتحدة الأمريكية
Zeigler Margaret، مبادرة Global Harvest، الولايات المتحدة الأمريكية

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية:

Caron Patrick، رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى
Kalafatic Carol، نائبة رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى
Pingault Nathanael، منسق فريق الخبراء الرفيع المستوى

رؤساء لجنة الأمن الغذائي العالمي الحاليون والسابقون

Gornass Amira، رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي (حالياً)
Verburg Gerda، رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي (2013-2015)
Olaniran Olaitan Y.A.، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي (2011-2013)

الأمانة

Beall Elizabeth، استشارية
Cirulli Chiara، مسؤولة برامج
Colonnelli Emilio، استشاري في مجال الأمن الغذائي
Fulton Deborah، أمينة اللجنة
Hemonin Ophelie، استشارية تقنية
Isoldi Fabio، مساعد رئيسة اللجنة
Jamal Siva، مسؤولة اتصال
Mathur Shantanu، مدير، شراكات وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما
Orebi Sylvia، كاتبة طباعة
Salter Cordelia، مسؤولة تقنية أولى
Trine Françoise، مسؤولة أولى في مجال الأمن الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة

Belli Luisa، منسقة تقييم المشاريع، مكتب التقييم
Burgeon Dominique، قائد، البرنامج الاستراتيجي 5 (القدرة على الصمود)
Campanhola Clayton، قائد، البرنامج الاستراتيجي 2 (الزراعة المستدامة)
Dowlatchahi, Mina، نائبة مدير، مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
Hemrich Guenter، نائب مدير، شعبة التغذية والنظم الغذائية
Igarashi Masahiro، مدير، مكتب التقييم
Jackson Julius، الأمانة السابقة للجنة
McGuire Mark، منسق أول للبرامج، البرنامج الاستراتيجي 1 - الأمن الغذائي والتغذية
Morrison Jamie، قائد، البرنامج الاستراتيجي 4 (النظم الغذائية)

Munro-Faure Paul، نائب مدير، شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
Rapsomanikis, George، عالم اقتصاد أول، شعبة التجارة والأسواق
Stamoulis Kostas، مدير عام مساعد (فترة انتقالية)، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأغذية والزراعة وأمانة اللجنة (2007-2014)
Takagi Maya، نائبة قائد، البرنامج الاستراتيجي 3 (خفض الفقر في الريف)
Tarazona Carlos، مكتب التقييم
Vos Rob، مدير، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Audinet Jean-Philippe، عضو مناوب في المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي
Garcia Oscar، مدير، مكتب التقييم
Mathur Shantanu، مدير، شركات وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، مكتب نائب الرئيس المناوب لدائرة إدارة البرامج
Nwanze Kanayo، رئيس
Prato Bettina، عضوة في المجموعة الاستشارية التابعة للجنة الأمن الغذائي

برنامج الأغذية العالمي

Burrows Sally، مسؤولة تقييم أولى، مكتب التقييم
Omamo Steven Were، منسق للنظم الغذائية ونائب مدير، (شعبة ابتكار السياسات والبرامج) شعبة السياسات والبرامج
Tamamura Mihoko، مدير، الوكالات التي توجد مقارها في روما ولجنة الأمن الغذائي العالمي

وكالات الأمم المتحدة الأخرى

Branca Francesco، مدير التغذية، منظمة الصحة العالمية ونائب الأمين التنفيذي للجنة الدائمة للتغذية (2015)
Elver Hilal، مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن الحق في الغذاء
Nabarro David، فريق المهام رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030
Oenema Stineke، منسقة، اللجنة الدائمة للتغذية
Wustefeld Marzella، مسؤولة تقنية، مكتب المدير، إدارة التغذية من أجل الصحة والتنمية، منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للمزارعين

Abdelmajid Ezzar، رئيس، رئيس اتحاد مزارعي المغرب وشمالي أفريقيا والاتحاد التونسي للزراعة وصيد الأسماك
Batters Minette، نائبة رئيس، الاتحاد الوطني للمزارعين، المملكة المتحدة
Capolongo Laura، مسؤولة مبتدئة في مجال السياسات، المنظمة العالمية للمزارعين

Chibonga Dyborn، مدير تنفيذي، رابطة National Smallholder Farmers Association of Malawi، ملاوي
De Jager Theo، رئيس اتحاد النقابات الزراعية بالجنوب الأفريقي
Etchevehere Luis Miguel، اتحاد FARM Mercosur، رئيس الجمعية الريفية في الأرجنتين
Greene Jetro، كبير المنسقين، شبكة المزارعين في البلدان الكاريبية
Marzano de Marinis Marco، أمين عام، المنظمة العالمية للمزارعين
Mintiens Koen، خبير الثروة الحيوانية، مؤسسة Boerenbond، بلجيكا
Ogang Charles Hilton، رئيس، الاتحاد الوطني للمزارعين في أوغندا، أوغندا
Pesonen Pekka، أمين عام اتحاد COPA-COGECA
Roosli Beat، رئيس الشؤون الدولية، الاتحاد السويسري للمزارعين، سويسرا؛ ميسر مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي التابعة للمنظمة العالمية للمزارعين
Velde David، عضو في مجلس المنظمة العالمية للمزارعين في أمريكا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية
Volpe Luisa، مسؤولة مبتدئة في مجال السياسات، المنظمة العالمية للمزارعين
Watne Mark، رئيس، اتحاد المزارعين في ولاية داكوتا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

آخرون

El Kouhene Mohamed، عضو سابق في المجموعة الاستشارية للجنة ممثلاً برنامج الأغذية العالمي
Salha Haladou، سفيرة، جهة التنسيق، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الاتحاد الأفريقي
Tran Hien، مؤسسة بيل وميليندا غيتس
Vidal Alan، الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

السنغال

الحكومة

Camara Ali Mohamed Segha، أمين تنفيذي، المجلس الوطني المعني بالأمن الغذائي
Diallo Alimou، عالم اقتصاد، وحدة البحوث والتخطيط والإحصاء، وزارة الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني
Faye Augustin Yakhar، أمين دائم، قسم التجارة والقطاع غير الرسمي، والاستهلاك، والترويج للمنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Guye Khadime، مستشار تقني، وزارة الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني
Ka Abdoulaye، منسق وطني للجنة الوطنية لمكافحة سوء التغذية، السنغال
Mendy Ibrahima، مدير شعبة التحليل والإحصاءات الزراعية، وزارة الزراعة والتجهيز الريفي
Sakho Mamadou Ousenyoun، أمين دائم، وزارة الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني
Sarr Alioune، وزير التجارة والقطاع غير الرسمي، والاستهلاك، والترويج للمنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Secka Dogo، أمين دائم، وزارة الزراعة والتجهيز الريفي

Mbargou، مدير، المصلحة البيطرية، وزارة الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني

آلية المجتمع المدني

Cisse El Hadji Themmo، منسق مساعد، المجلس الوطني للتشاور والتعاون بين سكان الأرياف
Coly Papa Bakary، رئيس، Youth Colleges، المجلس الوطني للتشاور والتعاون بين سكان الأرياف
Sambaktu Zakaria، مدير البرامج، منظمة Action Aid

منظمة الأغذية والزراعة

Diene Mamedou، استشاري سياسي ومؤسسي
Diop Ousseynou، معاون في شؤون البرامج، وحدة البرامج
Patrick David، نائب رئيس الفريق المعني بالقدرة على الصمود (فترة انتقالية) مكتب المنظمة في السنغال
Tardivel Geraldine، مسؤولة حيازة الأراضي

وكالات الأمم المتحدة الأخرى

Diallo Ousamane، الاتصال، منظمة الصحة العالمية

آخرون

Diouf Abdou، أمين تنفيذي، شعبة المياه والحياة والبيئة
Ndiaye Seydou، أمين عام، منتدى المجتمع المدني لتعزيز التغذية في السنغال

أوغندا

الحكومة

Hakuza Anna Nkeza، الإنذار المبكر والأمن الغذائي، قطاع الحيوان والثروة السمكية، وزارة الزراعة
Kashaija Imelda، نائبة المدير العام، قسم التكنولوجيا والترويج الزراعيين، منظمة البحوث الزراعية الوطنية
Mateeba Tim، خبير تغذية أول، شعبة الصحة الإنجابية، وزارة الصحة
Nahalamba Sarah، مسؤولة تخطيط أولى، قسم السكان والمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية، هيئة التخطيط الوطنية
Twesiime Fred، مفوض مساعد، قسم المساعدة الإنمائية والتعاون الإقليمي، وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاجتماعية

آلية المجتمع المدني

Joseph Taremwa، جمعية السياحة البيئية
Kenyangi Gertrude K.، منظمة Support for Women in Agriculture and Environment

Kizito Erick، مؤسسة Pelum Uganda
Nakato Margaret، المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك، جنوب أفريقيا
Nicholas Ssenyonjo، مؤسسة التعليم البيئي في أوغندا
Phionah Birungi، المنظمة الوطنية لتربية النحل في أوغندا
Phionah Kansiime، الاتحاد الأفريقي لحفظ البيئة
Richard Mugisha، شبكة Agriprofocus Network
Rushere Aggrey M.، مؤسسة Abantu for Development Uganda

آلية القطاع الخاص

Ngunyi Steve، استشاري في مجال أعمال التجارة الزراعية ومزارع (ثروة حيوانية)، Iconbeane

منظمة الأغذية والزراعة

Castello Massimo، نائب ممثل للمنظمة
Okello Beatrice A.A، مسؤولة أولى للبرامج
Sengendo Stella Nagujja، مسؤولة برامج للأمن الغذائي وسبل المعيشة الزراعية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Marini Alessandro، ممثل قطري لأوغندا ومدير برنامج قطري لجنوب السودان

وكالات الأمم المتحدة الأخرى

Birungi Nelly، أخصائية تغذية، اليونيسيف
Muwaga Brenda، أخصائية تغذية، اليونيسيف
Turyashemererwa Florence، منظمة الصحة العالمية

الجهات المانحة

Fowler Martin، مستشار للزراعة وسبل المعيشة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
Gonzalez Laura، منسقة الغذاء للمستقبل، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

واشنطن العاصمة

الحكومة

Chow Jennifer، مستشارة أولى للسياسات، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
Hegwood David، رئيس، المشاركة والاستراتيجية العالميتان، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
Lyng Theodore J.، مدير، مكتب الأمن الغذائي العالمي، وزارة الخارجية الأمريكية
O'Flaherty Elle، مستشارة أولى، وزارة الزراعة الأمريكية

Tuminaro John D.، مستشار أول للأمن الغذائي، وزارة الخارجية الأمريكية

آلية المجتمع المدني

Costello Mary Kate، محللة سياسات، مشروع مكافحة الجوع

Hertzler Doug، محلل سياسات أول، منظمة Action Aid

Munoz Eric، مستشار أول في مجال السياسات، أوكسفام

Rowe Tonya، قائدة سياسات علمية، تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان

Snapple Marilyn، مديرة الدعوة في مجال السياسات، منظمة Inter Action

Varghese Sherly، محللة أولى للسياسات، معهد السياسات الزراعية والتجارية

آلية القطاع الخاص

Medina Helen، نائبة رئيس، قسم سياسات المنتجات والابتكار، مجلس الولايات المتحدة للأعمال الدولية

Michener Michael، مدير، العلاقات المتعددة الأطراف، منظمة Crop Life الدولية

Sevcik Jesse، مدير، الشؤون الحكومية الدولية، مؤسسة Elanco Animal Health

Trachkenburg Eric، مدير، قطاع الأغذية والزراعة، شركة McLarty Associates

آخرون

Dyer Nichola، مديرة برنامج؛ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي

Henas Aira Maria، عالمة بالاقتصاد الزراعي، شعبة المشاركة العالمية ضمن الممارسة العالمية، البنك الدولي

Padua Astrid de، ممثلة السلك الدبلوماسي؛ جهة تنسيق للمنظمة لدى السفارة الألمانية

مستجوبون آخرون غير ملحقين ببعثات

Arnott Sheri، مديرة، فرع المعونة الغذائية، قسم السياسات والاستراتيجيات، المنظمة الدولية للرؤية العالمية

Blaylock Jean، مسؤول في مجال السياسات، مؤسسة Global Justice Now

De Castro Maria Giulia، مسؤولة في مجال السياسات، المنظمة العالمية للمزارعين

Ferrante Andrea، عضو في حركة السيادة الغذائية، Via Campesina

Fracassi Patrizia، محللة أولى للتغذية ومستشارة في مجال السياسات، أمانة مبادرة تعزيز التغذية

Garrett James، باحث أول، التنوع البيولوجي، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

Giyose Boitshepo، مسؤول أول في مجال التغذية معني بالسياسات والبرامج لدى شعبة التغذية (منظمة الأغذية

والزراعة)

Haddad Lawrence، باحث أول وقائد في التغذية العالمية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

Hitchman Judith، رئيسة، شبكة Urgenci

Kennedy Eileen، أستاذة، جامعة تافتس واللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى

Lasbennes Florence، مديرة، أمانة مبادرة تعزيز التغذية
Leather Chris، استشاري مستقل، عضو أسبق في آلية المجتمع المدني والمجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي
Monslave Sofia، شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء
Murphy Sophia، عضوة في اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء
Neufeld Lynnette، مديرة الرصد والتعلم والبحوث، التحالف العالمي لتحسين التغذية
Osorio Martha، مسؤولة القضايا الجنسانية والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة
Pinstrup-Andersen Per، أستاذ فخري؛ الرئيس الأسبق لفريق الخبراء الرفيع المستوى
Piwoz Ellen، لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية
Prato Stefano، آلية المجتمع المدني (أوروبا الغربية)
Villarreal Marcela، مديرة، مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
Walters Nancy، قائدة لمبادرة تعزيز الغذاء ومبادرة REACH وبرنامج الأغذية العالمي
Willnet Walter، أستاذ في علم الأوبئة والتغذية، جامعة هارفرد

الملحق دال: الوثائق التي جرى الرجوع إليها

- Adams, B. & Pinget, L.** 2013. *Study for UN DESA - Strengthening Public Participation at the United Nations for Sustainable Development: Dialogue, debate, dissent, deliberation*. New York City
- Brun, M., Treyer, S., Alpha, A., Bricas, N. & Ton Nu, C.** 2014. *Critical elements on impact assessment and accountability framework within the Committee on World Food Security*.
- Candel, Jeroen J.L.** 2014. *Food security governance: a systematic literature review*.
- CARICOM.** 2010. *Report of the CARICOM Commission on Youth Development*. London.
- CELAC.** 2014. *The CELAC Plan for Food and Nutrition Security and the Eradication of Hunger 2025*. Santiago.
- CELAC.** 2016. *Special Declaration I: on the 2025 CELAC Plan on Food Security, Nutrition and Eradication of Hunger*. Ecuador.

- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2009. إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2010. اقتراح لإنشاء آلية دولية على نطاق المجتمع المدني معنية بالأمن الغذائي والتغذية ومسؤولة عن العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي. الدورة السادسة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2010. تقرير الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2011. المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2011. كيف يمكن زيادة الاستثمارات الزراعية المراعية للأمن الغذائي ولأصحاب الحيازات الصغيرة. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2010. حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2011. تقلبات الأسعار والأمن الغذائي. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2011. تقرير الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2012. الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2012. الأمن الغذائي وتغير المناخ. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2012. تقرير الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما

- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. الوقود الحيوي والأمن الغذائي. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2014 - 2015. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. استراتيجية الاتصالات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي. الدورة الأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. تقرير الدورة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. مبادئ الاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي ونتائج عمل مجموعة العمل المعنية باللائحة الداخلية والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. تقرير الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2016 - 2017. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، النسخة الرابعة. روما.
- CFS. 2015. *Concept Note for Evaluation of the Effectiveness of CFS Reform*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting 24 November 2016. Rome.
- CFS. 2015. *Developing the knowledge, skills and talent of youth to further food security and nutrition*. Rome.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. تتبع قرارات وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. تقرير الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. تقرير عن نتائج استقصاء الآراء بشأن فعالية لجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما.
- CFS. 2016. *Ad-hoc Participants Voluntary Reporting*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 29 November 2016. Rome.
- CFS. 2016. *Background Note on the Open-Ended Working Group on Monitoring*. Rome.

CFS. 2016. *Budget Update*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 29 November 2016. Rome.

CFS. 2016. *CFS Advisory Group Reporting Exercise*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 29 November 2016. Rome.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. التقرير المرحلي السنوي للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2015-2016. الدورة الثالثة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

CFS. 2016. *CFS Approach to Policy Convergence*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 31 March 2016. Rome.

CFS. 2016. *CFS Budget Update*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 08 July 2016. Rome

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في تحسين التغذية. الدورة الثالثة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (بما في ذلك مشروع قرار). الدورة الثالثة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، النسخة الخامسة. روما.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. روما

CFS. 2016. *Draft Decision Box for Monitoring: Terms of Reference to share experiences and good practices in applying CFS decisions and recommendations through organizing events at national, regional and global levels*. Open-Ended Working Group on Monitoring Meeting #2. Rome.

CFS. 2016. *Draft Terms of Reference to share experiences and good practices in applying CFS decisions and recommendations through organizing events at national, regional and global levels*. Open-Ended Working Group on Monitoring Meeting #2. Rome.

CFS. 2016. *Ensuring sustainable funding to implement agreed MYPoW activities*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 29 November 2016. Rome.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. التجارب والممارسات الجيدة في استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) - الموجز والعناصر الأساسية. الدورة الثالثة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

CFS. 2016. *Farmers' Contribution to the Committee on World Food Security*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 31 March 2016. Rome.

CFS. 2016. *Information Note on the experiences and good practices in the use and application of the VGGT*. CFS 43. Rome.

CFS. 2016. *OEWG on Monitoring - Background Note*. Open Ended Working Group on Monitoring meeting. 20 January 2016. Rome.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. نتائج عمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي (بما في ذلك إطار مشروع قرار). روم.

CFS. 2016. *Potential areas for CFS further involvement in nutrition*. Open-Ended Working Group on Nutrition Meeting. Rome.

CFS. 2016. *Renewal of the Steering Committee of the High-Level Panel of Experts (HLPE) on Food Security and Nutrition*. Rome.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. تقرير الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

CFS. 2016. *Summary of side event on connecting indigenous food systems to markets: The Maori experience in New Zealand*. Rome.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟ روما.

CFS. 2016. *Terms of Reference to Share Experiences and Good Practices in Applying CFS Decisions and Recommendations through Organizing Events at National, Regional and Global Levels*. Rome.

CFS. 2016. *Workstream and activity updates*. CFS Bureau and Advisory Group Meeting, 29 November 2016. Rome

CFS. 2016. *Zero draft of the revised GSF*. CFS Open-Ended Working Group on Global Strategic Framework Meeting, 30 November 2016. Rome.

CFS. 2017. *Background document on Sustainable Funding*. CFS meeting. Rome.

لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. 2012. الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. روما.

CFS High-Level Panel of Experts. 2010. *Rules and Procedures for the Work of the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition*. Rome.

فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2011. حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة. روما.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2011. تقلبات الأسعار والأمن الغذائي. روما.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2012. الأمن الغذائي وتغيّر المناخ. روما.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2012. الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي. روما.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. الوقود الحيوي والأمن الغذائي. روما.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2013. الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. روما.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة. روما.

CFS High-Level Panel of Experts. 2014. *Internal Procedures and Methodological guidelines for the Work of the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition.* Rome.

CFS High-Level Panel of Experts. 2014. *Note on Critical and Emerging Issues for Food Security and Nutrition.* Rome.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما.

CFS High-Level Panel of Experts. 2015. *Info Note on the High-Level Panel of Experts for Food Security and Nutrition (HLPE) of the Committee on World Food Security (CFS).* Rome.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. ملخصات وتوصيات التقارير الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى من 1 إلى 9. روما

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما.

CFS High-Level Panel of Experts. 2016. *Collection of contributions received for the HLPE report on Nutrition and Food Systems.* Rome.

CFS High-Level Panel of Experts. 2016. *HLPE report on Nutrition and Food Systems.* Rome

CFS High-Level Panel of Experts. 2016. *HLPE report on Nutrition and Food Systems. Short Summary by the HLPE Secretariat.* Rome.

CFS High-Level Panel of Experts. 2016. *HLPE impacts (2010 – 2015)*. 13th Meeting of the HLPE Steering Committee. USA.

CFS High-Level Panel of Experts. 2016. *Key Elements*. Rome.

CFS High-Level Panel of Experts. 2016. *Note to the Trust Fund Oversight Committee on HLPE impacts: Update for the year 2015. Support to the establishment and functioning of the HLPE (HLPE Trust Fund)*. USA.

CFS High-Level Panel of Experts. 2016. *Nutrition and food systems V0 Draft Report*. Rome.

فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟. روما.

CFS High-Level Panel of Experts. 2017. *Interim Provisional Trust Fund Situation for 2016 and provisions for 2017*. 4th meeting of the Trust Fund Oversight Committee. Rome.

Civil Society Mechanism. 2011. *Civil Society Mechanism Work on Gender, Food Security and Nutrition in the 37th Session of the CFS*, Rome.

Civil Society Mechanism. 2011. *CSM Position Paper for the CFS Roundtable on gender: food security and nutrition*, Rome.

Civil Society Mechanism. 2014. *Evaluation of the CSM – Civil Society Mechanism for relations with the CFS*, Rome.

Civil Society Mechanism. 2015. *CSM Annual Report 2014/2015*, Rome.

Civil Society Mechanism. 2015. *Civil Society Statements to CFS 42*, Rome.

Civil Society Mechanism. 2016. *A presentation of the CSM*, Rome.

Civil Society Mechanism. 2016. *CSM Nutrition Working Group – Preparations for OEWG (Preliminary Version)*, Rome.

De Janvry, A. 2013. *The UN Committee on Food Security: A new approach to global governance?*.

De Schutter, O. 2012. *Reshaping Global Governance: The Case of the Right to Food*.

De Schutter, O. 2014. *The Reform of the Committee on World Food Security: The Quest for Coherence in Global Governance*.

Deacon, B. 2013. *The social protection floor and global social governance: Towards policy synergy and cooperation between international organizations*. International Society Security Review. International Social Security Association.

Department for International Development. 2016. *Strengthening Land Governance: Lessons from implementing the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. LEGEND State of the Debate Report 2016.

Duncan, J. 2013. *Participation for improved policy making: An examination of policy roundtable negotiations in the reformed Committee on World Food Security*.

Duncan, J. & Barling, D. 2012. *Renewal through Participation in Global Food Security Governance: Implementing the International Food Security and Nutrition Civil Society Mechanism to the Committee on World Food Security*.

Eklin, K., Evensmo, I.F., Georgescu, I., Hubert, V., Le, J., Malik, T., Treyer, S. & Brun, M. 2014. *The Committee on World Food Security reform: impacts on global governance of food security*.

FAO. 2011. *Gender Differences in assets*. SOFA Team. Rome.

منظمة الأغذية والزراعة. 2011. حالة الأغذية والزراعة 2010-2011، المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية. روما.

FAO. 2012. *Evaluation of FAO's Role and Work in Food and Agriculture Policy*. Office of Evaluation. Rome.

منظمة الأغذية والزراعة. 2013. حوكمة حيازة الأراضي من أجل المرأة والرجل. روما.

FAO. 2013. *Governing Land for Women and Men*. Rome

FAO. 2013. *Policy on Gender Equality Attaining Food Security Goals in Agriculture and Rural Development*. Rome

منظمة الأغذية والزراعة. 2014. استعراض مستقل لإصلاحات الحوكمة في منظمة الأغذية والزراعة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2014. خطة العمل المتجددة المبدئية للتقييم الاستراتيجي والبرامجي للفترة 2015 – 2017. الدورة السادسة عشرة بعد المائة للجنة البرنامج (نوفمبر/تشرين الثاني 2014) الوثيقة PC116/5. روما.

FAO. 2014. *Policy Paper, Food Security and Nutrition in Small Island Developing States (SIDS)*. Rome.

FAO. 2014. *Report of the Thirty-third Session of the FAO Conference for Latin America and the Caribbean*. Santiago, Chile.

منظمة الأغذية والزراعة. 2015. النصوص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2016. تمكين المرأة من أجل القضاء على الجوع والفقر.

منظمة الأغذية والزراعة. 2016. التقييم في منظمة الأغذية والزراعة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2016. المبادرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة. روما.

FAO. 2016. *Governing Land for Women and Men*. Capacity Development Program on Gender and the Voluntary Guidelines for the Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forestry (VGGTs). Rome.

منظمة الأغذية والزراعة. 2017. المبادرات الإقليمية للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لمنظمة الأغذية والزراعة. روما

FAO, CTA & IFAD. 2014. *Youth and agriculture: Key challenges and concrete solutions*. Rome.

منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. 2013. التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتنسيق مجموعة الأمن الغذائي في العمل الإنسان. روما

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2014. إطار العمل. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. روما.
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2014. إعلان روما عن التغذية. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. روما.

FIAN. 2014. *The Right to Food: An assessment of land grabbing in Mali*.

FPIC. 2014. *No Compromise on the Rights of Indigenous Peoples to FPIC in the CFS*. Rome.

Hashemite Kingdom of Jordan, UNFPA, UNHCR, UNICEF, WFP, WHO. 2016. *Interagency Nutrition Survey amongst Syrian Refugees in Jordan*.

High Level Task Force on the Global Food Security Crisis. 2010. *Updated Comprehensive Framework for Action*. New York.

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. 2014. إطار العمل. روما.

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. 2014. إعلان روما عن التغذية. روما.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2013. التقرير السنوي 2013. روما.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2014. التقرير السنوي 2014. روما.

IFAD. 2015. *Agenda 2030: Why it matters for IFAD*. Rome.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2015. التقرير السنوي 2015. روما.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2016. الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025: التمكين من التحوّل الريفي المستدام والشمولي. روما

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2016. الإجراءات التشغيلية للاستراتيجيات القطرية. روما.

IFAD. 2016. *Rural Development Report 2016: Fostering inclusive rural transformation*. Rome.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2016. تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي. روما.

International Agri-Food Network. 2015. *Brochure on the Private Sector Mechanism to the UN Committee on World Food Security.*

International Agri-Food Network. 2015. *Private Sector Mechanism Position Paper on Strengthening CFS Reform Outcomes.*

International Agri-Food Network. 2016. *Private Sector Mechanism Paper: Strengthening Food Systems to Improve Nutrition Outcomes.* Rome.

International Food Security and Nutrition Civil Society Mechanism. 2015. *Civil Society Statements to CFS 42.*

International Food Security and Nutrition Civil Society Mechanism. 2015. *CSM Annual Report.*

McKeon, N. 2011. *Global Governance for World Food Security: A Scorecard Four Years after the Eruption of the "Food Crisis".*

Oxfam. 2015. *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security from a Gender Perspective.*

Patton, M.Q. 2003. *Qualitative Research and Evaluation Methods.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications Inc.

مرصد الحق في الغذاء والتغذية. 2015. تغذية الشعوب ليست عملاً تجاريًا.

Schiavoni, C. & Mulvany, P. 2014. *Evaluation of the CSM, Civil Society Mechanism for relations with the CFS.*

Strunz, S., Gawel, E., Lehmann, P. & Soderholm, P. 2015. *Policy Convergence: A conceptual framework based on lessons from renewable energy policies in the EU.*

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2011. التقرير المؤقت لأوليفيه دو شاتر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2013. التقرير المؤقت لأوليفيه دو شاتر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2016. التقرير المؤقت لهلال إلفير، المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2016. عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025). مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2010. مذكرة من رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عن إصلاح اللجنة والتقدم المحرز في تنفيذه. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2011. مذكرة من رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عن إصلاح اللجنة والتقدم المحرز في تنفيذه. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2012. تقرير عن القرارات الرئيسية، وعن التوصيات الرئيسية بشأن السياسات، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2013. تقرير عن القرارات الرئيسية، وعن التوصيات الرئيسية بشأن السياسات، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2014. تقرير عن القرارات الرئيسية، وعن التوصيات الرئيسية بشأن السياسات، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2015. تقرير عن القرارات الرئيسية، وعن التوصيات الرئيسية بشأن السياسات، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. مدينة نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2016. تقرير عن القرارات الرئيسية، وعن التوصيات الرئيسية بشأن السياسات، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. مدينة نيويورك.

مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة. 2015. تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء عن بعثتها إلى الفلبين. مدينة نيويورك.

United Nations Evaluation Group. 2011. *Integrating Human Rights and Gender Equality in Evaluation-Towards UNEG Guidance*. New York: UNEG

فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. 2011. إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم – وفقاً لإرشادات مجموعة الأمم المتحدة للتقييم.

United Nations Evaluation Group. 2016. *Norms and Standards for Evaluation*. New York: UNEG

فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. 2016. قواعد ومعايير التقييم. نيويورك.

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي في العالم للأمين العام للأمم المتحدة. 2012. الأمن الغذائي وتغيّر المناخ. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

USAID. 2015. *Multi-Sectoral Nutrition Strategy*. USA.

USAID. 2016. *Guidelines on Compulsory Displacement and Resettlement in USAID Programming*. USA.

Valters, C. 2015. *Theories of Change: Time for a radical approach to learning in development.* Overseas Development Institute.

Weyrauch, V., Echt, L. & Suliman, S. 2016. *Knowledge into policy: Going beyond 'Context matters'.*

WFP. 2012. *WFP's 2012 Nutrition Policy: A Policy Evaluation.* Rome.

برنامج الأغذية العالمي. 2013. الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (2014-2017). روما.

WFP. 2014. *Evaluation of WFP's 2009 Gender Policy – This Time Around?* Rome.

برنامج الأغذية العالمي. 2015. تقرير التقييم السنوي 2014. روما.

برنامج الأغذية العالمي. 2016. تعليقات برنامج الأغذية العالمي على تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن التغذية. روما.

World Bank. 2011. *World Development Report 2012. Gender Equality and Development.* Washington, DC.

World Farmers Organisation. 2016. *Farmers' contribution to the Committee on World Food Security.* Rome.

الملحق هاء: اقتراحات بشأن التحسين أدلى بها المستجوبون

المستجوبون في روما

<p>برنامج العمل المتعدد السنوات</p>	<p>بالوسع تحسين برنامج العمل المتعدد السنوات عبر نشر ذهنية تركز أكثر على النتائج. فلا يكفي أن يسترشد برنامج العمل المتعدد السنوات بالإجراءات السياسية. وليس هناك فهم مشترك لأطر النتائج والنهج – أما تطوير ذلك الفهم المشترك فيتطلب الوقت والطاقة في المنظمات (فإن ما يعتبر مُخرجاً لشخص معين، قد يكون بمثابة نشاط لشخص آخر).</p> <p>تتمتع لجنة الأمن الغذائي العالمي بالمقدرة على جمع الأطراف حول مائدة الحوار بشأن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وأن تصبح أو تعمل كمجلس اقتصادي واجتماعي معني بالأمن الغذائي. ولكن هذا يعني أن على برنامج العمل المتعدد السنوات أن يتسق مع هذا التوجه، وقد يحتاج إلى أفق زمني للتخطيط يتعدى السنتين (على غرار نهج التخطيط في المنظمة).</p> <p>وتبلغ مدة برنامج العمل المتعدد السنوات السنتين إلا أن البعض يطالب ببرنامج مدته 4 سنوات. وبما أن على اللجنة أن تكون مرنة لكي تتمكن من الاستجابة للمسائل، فإن مدة الأربع سنوات قد تكبّلها. ولذا يمكن النظر في إمكانية وضع برنامج مدته 4 سنوات مع إمكانية تنقيحه مرة كل سنتين.</p> <p>وينبغي أن يكون لبرنامج العمل المتعدد السنوات نطاق للعمل أطول مدة (4 سنوات)؛ مع الإشارة إلى أنه يفتقد إلى جدول زمني واضح وإلى إجراءات للمتابعة</p>
<p>التمويل</p>	<p>قد يشكّل القطاع الخاص مصدراً ممكناً للتمويل، على شكل شراكات بين القطاع العام والخاص.</p> <p>وينبغي للمرحلة التالية من الإصلاح أن تتناول مشكلة تمويل اللجنة. ويتمثل أحد الخيارات في تقديم مساهمات شبه مقررة من خلال الوكالات التي توجد مقارها في روما، وفي التمويلات الجماعية من قبل الجهات المانحة.</p> <p>وينبغي للوكالات التي توجد مقارها في روما تقديم المزيد من التمويل وأنواع الدعم الأخرى للجنة.</p> <p>المال عامل أساسي – إذ لا يمكن للجنة القيام بالأعمال الضرورية من دون موارد كافية.</p>

الميزانية والتمويل - هذا هو التحدي الأكبر للجنة. وقد طلب الرئيس من البلدان النامية المساهمة بالأموال إن استطاعت ذلك (حتى لو بمبالغ صغيرة).

وعلى اللجنة النظر في إمكانية الحصول على أموال من القطاع الخاص، ولكن من دون شروط.

وتنطوي طريقة تمويل اللجنة على مشكلة ضمنية. فالممولون يؤثرون في قرارات اللجنة وأنشطتها، وهكذا فإن المسائل التي لا مصلحة لكبار ممالي اللجنة فيها، لا تمّول بكل بساطة. وربما يمكن اعتماد تمويل أكثر برمجية للجنة من قبل الأعضاء الذين يقدمون أموالهم عبر المنظمة.

وعلى اللجنة البحث عن المزيد من التمويل من خلال الأنشطة الخيرية والمؤسسات وغيرها. كما يمكن للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يقوم بالمزيد من أجل اللجنة نظراً إلى طبيعته المالية. وبمستطاع آلية المجتمع المدني أن تساعد اللجنة على صعيد التمويل؛ ولكن ذلك قد يمس باستقلالية اللجنة.

وينبغي للجنة أن تتعامل بواقعية مع مسألة التمويل وكيفية تخصيص هذا التمويل لمسارات العمل لديها.

وقد يكون توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالات الثلاث كفيلاً بالقضاء على انعدام اليقين بشأن التمويل.

هناك حاجة إلى حشد منظّم للموارد وينبغي توعية الجهات المانحة بشأن دعم اللجنة.

وإن قيود التمويل لا تتيح التخطيط المسبق بفترة طويلة. فإن أفق التخطيط للجنة يقتصر على سنتين من الزمن. ومن أجل معالجة هذا الوضع، سوف تتشكل عما قريب مجموعة عمل مفتوحة العضوية مكلفة بالبحث عن التمويل. وينبغي للجنة أن تبحث عن آليات أخرى للتمويل.

وبما أن التمويل طوعي (للبلدان)، فقد يكون من المحبذ إرساء خطوط توجيهية لـ "التبرع". ولكن، غالباً ما يكون التمويل "مخصصاً لغايات محددة" ما يطرح مشكلة للجنة.

إن اللجنة ليست مستدامة. وينبغي لمستوى المساهمات أن يكون إلزامياً مع اتباع النموذج نفسه الذي تتبعه البلدان لدى المساهمة في المنظمة. فمن شأن هذا الوضع أن يمنح اللجنة استقراراً؛ وسيكون الأمر على قدر من الصعوبة ولكن في النهاية، إذ سارت الأمور كما يجب، فسوف تصبح اللجنة مستدامة.

<p>بالوسع تحسين تمويل اللجنة. فإن لم تحصل زيادة في المساهمات المالية (من جانب الوكالات التي توجد مقارها في روما)، يمكن تقديم دعم عيني من خلال رعاية الاجتماعات-إما في روما وإما في البلدان. أما الهدف من الاجتماع على مستوى البلدان فهو الترويج لمنتجات اللجنة.</p>	
<p>الـرؤـيـة والاستراتيجية</p> <p>ينبغي للجنة أن تسأل - ما هي الأمور الـ 3 إلى 5 الرئيسية التي تود تحقيقها، وكيف يمكنها رصدتها، وكيف تستخدم أهداف التنمية المستدامة كنقطة انطلاق/ كفرصة. تحتاج اللجنة إلى رؤية تخصها هي بدلاً من رؤية تخص الإصلاحات. ويجب أن تنظر في ماهية المسائل التي يركز عليها أصحاب المصلحة، و ماهية المسائل التي يخصصون الوقت لها (مثل خفض الجوع). إن أهداف التنمية المستدامة هي المدخل إلى التفكير في مستقبل اللجنة - وليس فقط الهدف 2 وإنما أيضاً الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>ينبغي للجنة أن تتبنى نهجاً متكاملًا وأن تدفع باتجاهه. وهذا يعني أن على اللجنة أن تتعاون مع وزارات أخرى أيضاً وليس فقط مع وزارة الزراعة.</p> <p>وينبغي للجنة أن تقيم روابط بالمؤسسات الإقليمية لدى توقيع البلدان على الاتفاقات الإقليمية؛ فلا يكفي فقط عقد مناقشات على المستوى العالمي. فصحیح أن الشراكات صعبة ولكننا بحاجة إليها.</p> <p>وبوسع اللجنة الاستفادة من المكاتب الإقليمية للوكالات التي توجد مقارها في روما وينبغي لها عقد شراكات مع مؤسسات إقليمية أخرى. وهناك ضرورة للعودة إلى الأسس: فإن دور الدولة يتمثل في وضع السياسات - إذ يمكنها التشاور مع آخرين (كالمجتمع المدني والقطاع الخاص)، وهي من يصنع القرارات. واللجنة عبارة عن جهاز حكومي دولي ولذا فعليها اتباع لوائح الأجهزة الحكومية الدولية - لوائح المنظمة.</p> <p>ويجب إعادة تركيز أجندة اللجنة على موضوع واحد (أو موضوعين) لمناقشته بالعمق. وينبغي لبرنامج العمل المتعدد السنوات أن يركز على موضوع واحد في كل سنة.</p> <p>أما مسألة نشاط اللجنة في الميدان (أي على المستوى الوطني) فيجب أن تحلّ. وهناك وجهات نظر متعددة ضمن اللجنة بهذا الشأن. فليست للجنة ولاية تتيح لها ممارسة العمل الميداني على المستوى القطري. وهي من المؤسسات التي يوجد مقرها في روما وعليها التركيز على تعزيز الروابط على المستوى العالمي خارج روما. كما على اللجنة أن ترتقي بنفسها على المستوى العالمي كي يصبح رئيسها من المدعويين البديهيين إلى المنتديات العالمية فيستخدم هذه المنتديات لإيصال رسائل اللجنة. وينبغي لخطة عام 2030 أن تكون نقطة انطلاق للجنة -</p>	

وأن تركز على الحلقات المفقودة والمسائل المنسية والأمور التي لا يقوم بها أحد - حيث يمكنها إضافة القيمة.

وينبغي للجنة أن ترصد كل ما تفعله وكالات الأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

وعلى اللجنة أن تمتلك أجندة أكثر تركيزاً تفصل ما تريد تحقيقه في فترة زمنية تتراوح بين 5 و10 سنوات. يقع هدف اللجنة الرئيسي على المستوى العالمي (أي التنسيق والتقارب بين السياسات). ويجب أن يعهد إلى الدول الأعضاء والوكالات التي توجد مقارها في روما بمهمة المضي قدماً على المستوى القطري.

ويجب التحلي بالتواضع حول ما يمكن للجنة أن تنجزه (فهي ليست جهازاً تنفيذياً تقضي وظيفته بالتنفيذ).

بل على اللجنة أن تبين كيف يمكنها الحفاظ على نطاقها وعدم السماح لوكالات الأمم المتحدة أن تضخ فيه عملها الخاص الذي لا علاقة له باللجنة. ويتوجب على الوكالات التي توجد مقارها في روما أن تساعد اللجنة على تنفيذ ولايتها كي لا تقوم هذه الأخيرة بأمور تؤذيها وكالات روما أو المؤسسات الأخرى بصورة أفضل منها.

وإن قيادة اللجنة مهمة - أي رئيسها - ولذا يجب تعليق أهمية على الشخص أكثر من البلد. وبصورة عامة تقدم اللجنة أداء جيداً على المستوى العالمي ولكن لا يوجد نظام أو آلية يربط بينها وبين المستوى الإقليمي (مثلاً مع مفوضية الاتحاد الأفريقي). كما يجب أن تعمل المستويات كافة مع إحداها الأخرى.

بالنسبة إلى الإبلاغ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - لا قيمة تذكر بالنسبة إلى اللجنة على هذا الصعيد إذ أن المجلس لا يفعل شيئاً بالتقرير (التقارير). وعلى اللجنة أن تركز على رفع تقاريرها إلى فريق الخبراء الرفيع وأن تحسن الإبلاغ في هذا المستوى وأن تطلب التغذية الراجعة كذلك.

تركز اللجنة على عدد مفرط من المواضيع وهي تحتاج إلى مواصلة نموها ولكن عليها أن تحسن التركيز.

إن نسبة اختراق اللجنة للميدان ضعيفة. كما على اللجنة مراعاة المعارف التي تقدمها المنظمات الأهلية لأنها سليمة ومهمة. والتعلم من الأقران مهم على المستوى الإقليمي. كما ينبغي للمعارف المحلية أن توضع في الحسبان.

كيف يمكن تحسين اللجنة؟ إن اللجنة تركز على عدد مفرط من المواضيع! ينبغي أن تكون أكثر تركيزاً على الأمور الجوهرية كما أن الحوارات قليلة فيها. وينبغي للجنة والرئيس السفر والحضور في أنشطة وأمكنة مختلفة، كالأمم المتحدة في نيويورك وغيرها.

ينبغي للجنة تعميم رسالتها على زبائن مختلفين.

ويمكن للجنة النظر في التماس المزيد من التغذية الراجعة من الجهات المستفيدة المستهدفة مثل المنظمات غير الحكومية المشاركة في تنفيذ الأهداف "على الأرض". ولقد كانت المشاركة الأخيرة "للمنظمة العالمية للمزارعين" جيدة، فهذا كفيل بتعزيز الشمولية. إلا أنه قد يكون من الضروري استعراض الترتيبات الحالية لتقدير فعالية الشمولية المترتبة على مشاركة مجموعة أصحاب المصلحة في اللجنة.

أما المجالات التي تحتاج إلى التحسين فهي: الاستراتيجية المالية وتعزيز التركيز على الأولويات لأن هذا يؤثر في برنامج العمل المتعدد السنوات. وعلى العملية أن تتحلى بالتركيز؛ فإن مسارات العمل تحمل أكثر مما تحتمل من مهام.

ومن الأفضل التركيز على عدد صغير من المسائل والأولويات.

وينبغي للجنة إضافة القيمة وليس المناقشة وحسب، وينبغي لهذا أن يبرز في خطة العمل وفي كل ما يفعله أعضاؤها.

وعلى اللجنة أولاً أن تزيد من بروزها ضمن أسرة الأمم المتحدة، وهذا لا يقتصر عليها فقط وإنما يشمل الخطوط التوجيهية. ويترتب على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة في نيويورك، مجتمعة ومنفردة، الترويج لمنتج اللجنة من خلال المنتديات القائمة.

وهناك حاجة إلى ترتيب الأولويات بشكل مدروس (الأجندة: برنامج العمل). فهي يجب أن تكون أكثر تركيزاً وأقل اكتظاظاً بالبند.

أما نطاق عملها فواسع أكثر مما يلزم. فهناك ضرورة للتركيز على عدد أصغر من المسائل. ويشكل التعاطي مع مجموعة واسعة من القضايا تحدياً للوفود الصغيرة. لذا من الأفضل عقد المناقشات وجهاً لوجه ضمن مجموعات صغيرة مع مشاركين لهم اهتمام مشترك. ومن الأرجح عقد مناقشات أكثر عمقاً في تلك الظروف. ولكن العدد المفرط من أصحاب المصلحة يؤثر في كفاءة التوصل إلى الوفاق.

الدورة العامة	<p>على منتدى اللجنة أن يكون فعالاً أولاً - وأن يتحلى بالأفكار المبتكرة وبالمرونة لتناول المسائل الناشئة وعدم الانتظار إلى أن تقرر الدورة العامة بهذا الشأن. هناك الكثير من الاجتماعات الجانبية الهامة المواكبة للدورة العامة ذات المسائل المهمة ولكن تلك المسائل لا تجد طريقها إلى أجندة الدورة العامة بسبب العملية. لذا تفقد أجندة الدورة العامة جاذبيتها بالنسبة إلى الوزراء (الذين لا يريدون تناول أمور سبق أن تم التفاوض بشأنها). وهكذا فإن المسؤولين الأقل مستوى هم الذين يحضرون الدورة العامة.</p> <p>وينبغي للجنة أن تنظر في إنشاء منتدى مفتوح يتناول أجندة الدورة العامة للتداول بشأن الأمور التي قد يكون من الصعب مناقشتها سياسياً في مكان آخر. فقد يساعد ذلك في القيام بخطوات صغيرة جداً قدماً بشأن مسائل صعبة أو حساسة.</p> <p>إن اللجنة بحاجة إلى تحسين؛ فهي تتناول كمياً مفرطاً من الأمور ولا تملك ما يكفي من التمويل للشروع في مسارات عمل جديدة؛ وهي تحتاج إلى مزيد من التركيز وعليها أن تدرك ماهية قيمتها المضافة.</p> <p>بوسع الدورات العامة أن تكون أكثر كفاءة (من حيث استخدام الوقت) [يمكن كتابة مسودات لتسهيل الاستيعاب]. ومن شأن مشاركة متحدث رئيسي في الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثالثة والأربعين للجنة أن يساعد في تعزيز التركيز. تتسبب الدورات العامة المطوّلة بفقدان التركيز. وتتسم مداخلات الدول الأعضاء بفرط تكرارها.</p>
الأولويات	<p>إن مسألة الشباب من المسائل الأساسية في العديد من البلدان النامية - ولذا على اللجنة أن تنظر في كيفية جعل الزراعة جذابة (ومريحة) للشباب.</p> <p>وينبغي للجنة أيضاً أن تنظر في مسألة المساواة بين الجنسين وفي شؤون المرأة بصفتها من أهم المنتجين في المجال الزراعي.</p> <p>ومسألة الشباب من المجالات التي على اللجنة أن تغطيها.</p>
الهياكل	<p>ثمة مجال للتحسين في ما يتعلق بالفعالية؛ فاللجنة تحتاج إلى عملية إصلاحية أخرى. وقد أصبحت اللجنة اليوم أفضل مما كانت عليه في الماضي، ولكن لا يزال هناك مجال لتحسين وظائفها.</p> <p>المجموعة الاستشارية: تحتاج إلى المزيد من أصحاب المصلحة (والمزيد من الأصوات) ينبغي تحسين آلية اللجنة؛ فعلى المجموعة الاستشارية أن تكون أكثر تنوعاً في ما خص توزيع المقاعد الـ 14.</p>

<p>وينبغي للمجموعة الاستشارية أن تكون أكثر شمولاً: للمزارعين والشباب والنساء وأصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم.</p> <p>وهناك حاجة على ما يبدو إلى إعادة النظر في عدد المقاعد المخصصة لآلية المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية. ولعل إحدى النسب التالية لتوزيع المقاعد بين الآليتين تستحق النظر فيها، وهي: 4 إلى 2؛ أو 4 إلى 3؛ أو 3 إلى 2.</p> <p>وربما يمكن تحسين الهيكل (التشكيلة) في المستقبل (مثلاً في ما خص المجموعة الاستشارية) مع الحفاظ على حجم المجموعة الاستشارية وتوجيه دعوات مخصصة للمشاركة بحسب المسائل التي تجري مناقشتها.</p>	
<p>آلية المجتمع المدني: يجب أن تتضمن المزيد من المنظمات، فالآلية الحالية لا تمثل المجتمع المدني.</p>	<p>آلية المجتمع المدني</p>
<p>يجب إدراج جمعيات المستهلكين في آلية القطاع الخاص.</p> <p>وينبغي للآلية أن تكون أكثر انفتاحاً على أصحاب المصلحة الجدد، كما أنها تحتاج إلى تمثيل المزيد من الجهات: مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.</p>	<p>آلية القطاع الخاص</p>
<p>على هذه الوكالات العمل معاً والتعاون لأن من شأن ذلك مساعدة اللجنة على أن تكون فعالة.</p> <p>ولربما من المجدي توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالات الثلاث. فإن ذلك كفيل بالقضاء على انعدام اليقين. وهناك شركاء آخرون ضالعون في العملية الآن ولا سيما برنامج الأغذية العالمي. ولكن لا يوجد حشد منظم للموارد. وتنبغي توعية الجهات المانحة لكي تقوم بدعم اللجنة.</p>	<p>الوكالات التي توجد مقارها في روما</p>
<p>لا يجب أن يعمل فريق الخبراء بمعزل عما تفعله الوحدات التقنية لدى الوكالات التي توجد مقارها في روما.</p>	<p>فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية</p>
<p>تتوجب تغيير الأمانة مداورة كل سنتين</p>	<p>الأمانة</p>
<p>هناك حاجة إلى رئيس قوي ومكتب قوي.</p>	<p>المكتب والرئيس</p>
<p>على اللجنة القيام بالمزيد للتشجيع على الاستخدام؛ ربما من خلال وكالات إقليمية (مثل مصرف التنمية الأفريقي) في ما خص مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول أو البنك الدولي.</p>	<p>الاتصال والتوعية</p>

<p>من أجل الوصول إلى وزراء الحكومات، على اللجنة الاتصال بالمنتديات السياسية الرفيعة المستوى في نيويورك، مثل المنتدى المعني بالتنمية المستدامة.</p> <p>ويجب حض الدول الأعضاء التي توجد مقارها في روما على الطلب من نظيراتها في نيويورك أن تدعم مسائل الأمن الغذائي والتغذية.</p> <p>وكذلك يمكن للجنة العمل من خلال الأجهزة الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (وهو جهاز حكومي دولي في شرق أفريقيا معني بالتشجيع على العمل/السياسات لمكافحة الجفاف). أما في ما خص مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، فعلى البلدان أن تكون أكثر مسؤولية بهذا الشأن. ويمكن للاتصال بالمصرف الأفريقي للتنمية أن يساعد في هذا الصدد.</p>	
--	--

المستجوبون الذين تم لقاءهم خلال البعثات القطرية

تحسين فعالية اللجنة/ تحسين التوعية	
بروكسل	<ul style="list-style-type: none"> • يتوجب ضمان تمثيل واسع النطاق من كافة القارات في الطاولات المستديرة المعنية بالسياسات. • ويتوجب وضع آلية للإنفاذ، مثل الرصد، من أجل تناول قضية المساءلة. • ومن الضروري تأمين التمويل للترجمة الفورية.
فرنسا	<ul style="list-style-type: none"> • الاستراتيجية واسعة جداً ويجب إعادة النظر فيها مرة أخرى. أما جمهور اللجنة فغير محدد بوضوح. • وعلى الحكومة أن تكون أكثر قدرة على بناء الروابط مع اللجنة. • وينبغي للجنة الاستفادة من فرص مثل الاجتماعات الكبيرة على المستوى الوطني، ومن الاجتماعات التي تعقدها آليات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية الترويج للجنة. • وعلى اللجنة أن تحسن من بروزها وأن تنشر منتجاتها وما تقوم به من أعمال، مثلاً إزاء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ • وعلى اللجنة أن تبرز أن بمسئلتها رصد قراراتها لأن عملية الرصد تستطيع المساعدة على التوعية بمنتجاتها وأن تدعمها في تنفيذها. • وينبغي أن تكون للجنة روابط قوية بالوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما وأن تستفيد من الخبرة المتوفرة لدى تلك الوكالات. ومن المهم أن تكون لها روابط قوية مع المنظمات الدولية الأخرى كذلك مثل مجموعة السبعة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها.

تحسين فعالية اللجنة/ تحسين التوعية	
<ul style="list-style-type: none"> • وقد تكون اللجنة صرحاً يمكن فيه للبلدان أن تشرح ما تزمع فعله وأن تشارك نتائج عملها بعد عام. وذلك من أجل توفير مستوى معين من الشفافية والمساءلة. • وينبغي للجنة أن تجعل المواضيع والاجتماعات متاحة بلغات متعددة من أجل تحسين المشاركة. فإن تحسين السياسات المتعلقة باللغات لدى اللجنة هو سبيل لتحسين التفاعل مع الخبراء والمجتمعات المدنية في العديد من البلدان. 	
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي للجنة أن تعمل مع منظمات إقليمية مثل الشبكة العربية للبيئة والتنمية وجامعة الدول العربية والهيئة الاقتصادية للأمم المتحدة. • وعلى اللجنة أن تدعم حلقات العمل الوطنية والإقليمية من أجل التوعية باللجنة ومنتجاتها على حد سواء. كما عليها العمل مع المجتمع المدني في الإقليم لتنظيم حلقات العمل تلك. • ويجب أن تكون هناك آلية تضمن بأن يتمكن ممثلو الحكومة في روما من إبلاغ القرارات المتخذة في روما إلى عواصمهم وإلى الوزارات المعنية وإلى صانعي القرارات الرئيسيين في الحكومة، فضلاً عن المجتمع المدني. • وينبغي للجنة أن تنتج وثائق للدعوة يمكن استخدامها على المستوى القطري فتيسر بذلك تنفيذ الخطوط التوجيهية العالمية. • ويمكن للجنة النظر في كيفية تنظيم الصناديق المخصصة للأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي واقتراح خطة للتمويل. كما بوسع المكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة تيسير وصول البلدان إلى تلك الصناديق العالمية وتقديم الدعم لها. 	الأردن
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي للبلدان الأعضاء أن تكون ملتزمة بنشر منتجات اللجنة، وأن تتمكن من تعزيز الاتصال واعتماد استراتيجيات للاتصال من أجل بلوغ المجتمع المدني. • بوسع الوكالات التي توجد مقارها في روما نشر منتجات اللجنة كذلك. وثمة حاجة إلى تحسين الاتصال بين الوكالات التي توجد مقارها في روما والمكاتب الميدانية. • ينبغي للجنة التعامل مع منتديات إقليمية مثل معهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. 	بنما
<ul style="list-style-type: none"> • بوسع أصحاب المصلحة في اللجنة أن يكونوا أكثر تنظيمًا/انسجامًا في الترويج لاستخدام منتجات اللجنة على المستوى المحلي/الوطني. وينبغي للجنة و/أو الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما أداء دور أنشط في الترويج لاستخدام منتجات اللجنة على المستوى الوطني بواسطة نموذج متعدد أصحاب المصلحة شبيه بنموذج اللجنة. أما أحد الأمثلة على ذلك فقد يكون برنامج التعاون لمنتصف المدة الذي يربط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتعاون الذي قد يشكل وسيلة لهذا الاستخدام. 	الفلبين

تحسين فعالية اللجنة/ تحسين التوعية	
<ul style="list-style-type: none"> • وينبغي أن يكون نشر منتجات اللجنة موضع تركيز رئيسي للمسؤولين القطريين للوكالات التي توجد مقارها في روما. • يمكن إنشاء منتدى إقليمي يمكن فيه توعية الحكومات الوطنية إلى المسائل والقرارات المتخذة من قبل اللجنة. وربما يمكن لنافذة حوار بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية خلال المؤتمرات الإقليمية للمنظمة أن تساعد في هذا الصدد. • كما أنّ الصلة بين الممثلين القطريين في روما والحكومات الوطنية يجب أن تتعزز. • أما البروز الضعيف لمنتجات اللجنة فيمكن أن يعالج عبر تعيين وكالة وطنية تعنى بالترويج لتلك المنتجات. 	
<p>السنگال</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحتاج اللجنة إلى إرساء الأواصر بين المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وثمة آليات إقليمية على غرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واتحاد الجمارك في غرب أفريقيا. • ويتوجب أن تكون للجنة جهات تنسيق ربما في المنظمة وفي الوزارات على مثال جهات التنسيق الخاصة بآلية التعاون في ما بين بلدان الجنوب. • يجب تعزيز قنوات التواصل الرسمية بين روما والمستويات القطرية. • ويجب تحسين التنسيق بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في دعم اللجنة وتعزيز بروزها على المستوى القطري. ومن أجل ضمان دعم الوكالات التي توجد مقارها في روما للجنة، ينبغي للأجهزة الرئاسية لتلك الوكالات والدورة الاستثنائية للجمعية العامة اعتماد قرار في هذا الصدد. • يتوجب على المكاتب القطرية للمنظمة دعم اللجنة بعدد من الطرق: <ul style="list-style-type: none"> o الدعوة لصالح منتجات اللجنة مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. o توفير الدعم التقني إلى الحكومات من أجل تطبيق الأدوات والمنتجات. o الجمع بين أصحاب المصلحة من أجل مناقشة منتجات اللجنة وقراراتها. o ودعم الحكومات في إنشاء منتديات متعددة أصحاب المصلحة معنية بالأمن الغذائي والتغذية. o تيسير إقامة الشبكات الإقليمية للربط بين اللجنة بوصفها جهة فاعلة عالمية والمنظمات الإقليمية. o الدعوة إلى حشد الموارد على مستوى البلدان من أجل دعم تنفيذ منتجات اللجنة. ثمة مبادرات كثيرة ترد من خارج السنغال ولكن لا تتوفر دائماً القدرة في البلد من أجل استيعاب تلك المبادرات من دون دعم وموارد. 	

تحسين فعالية اللجنة/ تحسين التوعية	
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي للحكومة والمجتمع المدني أداء دور رئيسي في نشر رسائل اللجنة على المستوى الوطني. • وتحتاج اللجنة إلى إعادة ابتكار نفسها وتغيير تموضعها مثلاً من خلال إرسال "سفراء لاسمها" من أجل الترويج لها وإثارة الاهتمام بها. • وينبغي لميزانية اللجنة أن تتضمن بنداً مخصصاً لدعم اجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين وتيسيرها. • وهناك حاجة إلى استراتيجيات واضحة للاتصال تبين كيفية انتقال المعلومات من اللجنة إلى الأشخاص المعنيين بالتنسيق في الوزارات في المجتمع المدني. • كما تحتاج اللجنة إلى استقطاب منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني وأن تملك نظاماً داخلياً للشكاوى من أجل الحؤول دون إحداث شرخ في الآلية. 	<p>أوغندا</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إقامة قنوات اتصال أفضل بالبلدان. • متابعة منتجاتها على المستوى القطري ومع المؤسسات الدولية. • الحاجة إلى فرص أكبر للحوار بين المشاركين في اجتماعات اللجنة من أجل إطلاع الآخرين على العمل الذي يشاركون فيه وإرساء المزيد من الثقة في ما بين جميع الجهات الفاعلة. • تحتاج اللجنة إلى آلية للرصد من أجل التحقق من التقدم ضمن البلدان. ومن شأن أجندة للرصد أن تساعد في تحديد معالم اللجنة بما أنها سوف تستعرض مسائل تقرر قبل سنتين إلى 3 سنوات. • قد يفيد برنامج عمل متصل بالأمن الغذائي والتغذية في تشجيع تنفيذ بعض السياسات المقترحة ذات الصلة. أما إدراج مسائل الأمن الغذائي والتغذية في معاهدة ملزمة فسوف يسهل تنفيذ السياسات المقترحة المنوعة. • يجب تغيير نموذج فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بما أنه لا يملك ما يكفي من الروابط ولأنه معزول نوعاً ما. وعلى فريق الخبراء أن يكون مرتبطاً بالأجهزة الأخرى للجنة. • إن التدبير الأكثر إنصافاً يتيح مشاركة أوسع للكيانات الأصغر في القطاع الخاص غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاركتها في اللجنة. وقد ينطوي هكذا تدبير على إنشاء "صندوق مشترك غير مخصص" من الأموال يمكن استخدامه لتمويل الطلبات الواردة من كل من المجتمع المدني ومن القطاع الخاص، بناء على معايير متفق عليها مسبقاً مثل: <ul style="list-style-type: none"> o الاهتمام بالمشاركة منذ زمن بعيد؛ o وتنوع الأقاليم/القطاعات؛ o والتنفيذ (الدور في التنفيذ؛ والمراحل السابقة)؛ o الاحتياجات المالية. • استعراض خبرة مجموعة العمل المفتوحة العضوية باعتبارها جزءاً من اللجنة وكيف يمكن لعملها أن يكون أكثر فعالية في توليد التغيير على المستوى القطري. 	<p>الولايات المتحدة الأمريكية</p>